الأخبار
al-akhbar

الأربعاء 15 نيسان 2026
العدد 5755 السنة العشرون
Mercredi 15 Avril 2026 no 5755 20ème année

www.al-akhbar.com

20 صفحة
100000 ليرة

قضية | 06

بيروقراطية شارل الحاج قتلت 13 من أمن الدولة!

العدوّ يعجز في الميدان فينتقل إلى البديل
تفعيل خطّة الفتنة الداخلية في لبنان
2

أميركا - إيران: الحرب بالحصار
10

سلطة العار راكعة في واشنطن
5 - 2

- العدو يرفض وقف الحرب والانسحاب... والمقاومة تعلن القتال حتى التحرير
- المقاومون يواصلون استراتيجية منع التثبيت ورفع كلفة الاحتلال
- ايران في إسلام آباد: حماية لبنان شرط ملزم للاتفاق وليس للنقاش

مروان بو حيدر

الحرب الكونية ضد المقاومة

خطّة العدو البديلة إطلاق العنان للفتنة الداخلية

إبراهيم الأمين

منذ الإعلان عن تقدّم المساعي الباكستانية لجمع الولايات المتحدة وإيران إلى طاولة مفاوضات مباشرة، بدت إسرائيل الطرف الأكثر قلقاً. ولم يكن هذا القلق محصوراً بإمكان التوصل إلى اتفاق بين الجانبين فحسب، بل ارتبط أيضاً بإبلاغ واشنطن الوسطاء موافقتها على إدراج لبنان ضمن سلّة التفاهم. وعندما أرسلت إسلام آباد إلى طهران الصيغة الأخيرة قبل نيل الموافقة، ضمّنتها فقرة تفيد بحصولها على تعهّد أميركي بأن يشمل وقف الحرب لبنان أيضاً، وهي النقطة التي دفعت حكومة العدو إلى الخروج عن طورها.

وعلى مدى نحو 16 ساعة متواصلة، استنفرت الآلة السياسية لكيان العدو في واشنطن إلى أقصى حدّ. ولم يبقَ مسؤول إسرائيلي على صلة بأي مسؤول أميركي، عسكرياً كان أم أمنياً أم دبلوماسياً أم سياسياً، إلا وفعّل قنواته، تحت عنوان واحد واضح: لا يمكن لإسرائيل تحمّل ضربتين على الرأس في وقت واحد، ولا يمكن أن تُلزَموا إسرائيل بوقف الحرب على لبنان!

ورغم كثرة المعطيات والتسريبات حول طبيعة الاتصالات التي أفضت في نهاية المطاف إلى قبول الإدارة الأميركية بعدم شمول لبنان بالهدنة، إلا أن الثابت هو أن هذا التحوّل في الموقف الأميركي أبلغ إلى إسرائيل حصراً. وحتى لحظة الإعلان الرسمي عن وقف إطلاق النار، لم تكن باكستان قد تلقّت أي إشعار أميركي بتعديل بنود التفاهم. غير أن مؤشرات الخديعة بدأت بالظهور مع البيان الأول للرئيس الأميركي، الذي أعلن وقف إطلاق النار باسم الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط، متجنّباً أي إشارة إلى لبنان. وسرعان ما عادت طهران إلى التواصل مع إسلام آباد، فأكّد الوسيط الباكستاني أن بياناً سيصدر باسم رئيس الوزراء يشير إلى لبنان صراحة، ليس استجابة لطلب إيراني فحسب، بل استناداً إلى التفاهم الذي جرى مع الأميركيين. وقد صدر البيان بالفعل، ما دفع إسرائيل إلى الإسراع في إعلان رفضها، قبل أن تمضي ساعات قليلة ليخرج الموقف الأميركي الرسمي مؤكداً أن الاتفاق لا يشمل لبنان.

لم تكن هذه النتيجة لتتحقّق من دون تمهيد وإخراج وتقديم بديل. وفي الغرف الموازية، كان العمل يجري على قدم وساق لرسم مسار مختلف. فقد قاد فريق سياسي ودبلوماسي في واشنطن، وبالتنسيق المباشر مع إسرائيل، جهوداً حثيثة لإعادة توجيه بوصلة التطورات نحو مسار جديد.

داخل البيت الأبيض، لم يُبدِ ستيف ويتكوف وعدد من المستشارين معارضة للطلب الإسرائيلي، لكن، كانت هناك حاجة إلى ضغط من خارج البيت الأبيض. هذه المهمة أُنيطت بشخصيات نافذة في المؤسسة العسكرية، من بينها قائد القيادة الوسطى براد كوبر، بالتوازي مع حملة ضغط قادها السيناتور الصهيوني ليندسي غراهام، والسفير الأميركي في لبنان ميشال عيسى، إلى جانب شبكة من المؤثّرين والمموّلين يتقدّمهم الصهيوني اللبناني أنطون الصحناوي.

لكنّ الوصول إلى نتيجة سريعة لم يكن ممكناً من دون رفع منسوب الضغط من الداخل اللبناني. هنا، التحق رئيس الجمهورية جوزيف عون ورئيس الحكومة نواف سلام بالوجبة. ووجد الرجلان في فكرة إبعاد لبنان عن طاولة إسلام آباد فرصة لإعادتهما إلى دائرة الاتصالات الدولية، في ظل حالة من التهميش كانا يعانيانها نتيجة انقطاع قنوات التواصل المباشر مع المسؤولين الأميركيين. لكنّ الفكرة التي كُلّف عيسى بتسويقها جعلت الموقف يتبدّل. ومع أن عون حاول مجدداً جسّ النبض حيال إمكان فتح قنوات تواصل مباشرة مع واشنطن، سرعان ما تبيّن له أنّ الخطة الموضوعة تحتاج إلى دور سلام أكثر مما تحتاج إليه. وهنا، برز اعتبار لا يتعلّق بموقع كل منهما، بل بالخطة الأكثر خبثاً التي لا تتعلق بالمفاوضات مع إسرائيل، بل بخطة العمل الداخلية في لبنان.

استنفرت إسرائيل على نحو غير مسبوق منذ انسحابها عام 2000، وبالياتٍ عمل تتجاوز ما اعتادت عليه في الساحة اللبنانية. فبعد سنوات من تركيز أجهزتها الاستخبارية على التجنيد وجمع المعلومات في إطار حرب أمنية تستهدف بنية المقاومة، باتت الحاجة اليوم، وفق تقديراتها الاستراتيجية، إلى مقاربة أمنية - سياسية، بعدما خلصت إليه مراكز التقدير في كيان الاحتلال إلى أن المرحلة تقتضي توجيه الضربات إلى ما يُسمّى «مجتمع حزب الله»، وهو خيار يتطلب سلسلة خطوات، تبيّن خلال 36 ساعة أنها قابلة للتطبيق.

أولاً، بعد ساعات على وقف إطلاق النار مع إيران، ارتكب العدو مجزرة لا تقلّ قساوة وفظاعة عن تفجير مرفأ بيروت. وبدل أن تستنفر سلطة الوصاية والاحتلال في لبنان لمواجهة هذا المستوى من التوحش، سارعت إلى العكس. فعمد رئيس الحكومة، بصفته «ممثّل السنّة» في الدولة، إلى جولة جديدة في حربة ضد المقاومة. وعندما انعقدت جلسة الحكومة، كان عون وسلام يحملان قراراً بجعل بيروت مدينة خالية من السلاح (أقرأ من المقاومة)، وهو مقترح ورد في خطة جوزيف عون، وجرى التمهيد له من خلال «سنّة معراب». وبينما كان عون مُحبطاً إلى درجة عدم الرغبة في المشاركة في جلسات الحكومة، بات مضطراً إلى إدارة جلسة تتخذ قراراً كبيراً، وهو يدرك مُسبقاً أن زمام المبادرة في هذه المرحلة لم يعد في يده، بل بات فعلياً في يد رئيس الحكومة.

ثانياً، استأنف العدو اتصالاته مع شخصيات وقوى سياسية داخل لبنان، وبدأ عملياً بتنفيذ خطة دعم مالي (وغير مالي) لمجموعات تنتمي إلى أحزاب يمينية، مع تشجيعها على إطلاق تحرّكات سياسية وشعبية تعكس «رغبة الشارع اللبناني بالتخلّص من حزب الله». هذا المسار توّلت الدفع به «مجموعة غراهام من لبنانيّي واشنطن»، قبل الانتقال إلى مرحلة جسّ نبض قوى وشخصيات سنّية في بيروت، لقياس قدرتها على تنظيم تظاهرات واعتصامات في وسط العاصمة، ترفع شعارات داعمة لرئيس الحكومة، وتطالب باتخاذ إجراءات فورية لمنع وجود حزب الله بكل أطره السياسية والمدنية في بيروت. وهو توجّه كان سلام نفسه قد مهّد له في جلسة الخميس، عندما برّر للعدو مجزرة الأربعاء، معتبراً أن «لكل غارة سبباً مرتبطاً بحزب الله».

ثالثاً: برز تطوّر لم يكن في حسبان أحد، لا في إسرائيل ولا لدى الفريق المتحالف معها في الداخل. فقد أحدثت «مجزرة الأربعاء» صدمة في واشنطن نفسها، حيث ساد وجوم غير مسبوق داخل البيت الأبيض، مع الانتشار السريع للصور ومقاطع الفيديو التي وثّقت نتائج الغارات الإسرائيلية. وتزامن ذلك مع تقارير أمنية أكّدت أن الضربات استهدفت مدنيين، ما دفع عواصم أوروبية وعربية إلى إجراء اتصالات مكثّفة مع الإدارة الأميركية، ما جعل ترامب يعرب عن غضبه أمام مسؤولين أميركيين. وتبيّن أن فريقه تولّى تسريب الخبر عن اتصاله «المتوتر» مع بنيامين نتنياهو، ليصار بعدها إلى إبلاغ عون وسلام، بأن بيروت ستكون بمنأى عن الغارات، علماً أنهما قالا لاحقاً إن الضمانات لا تشمل عمليات الاغتيال التي قد تقوم بها إسرائيل.

رابعاً، استجاب عون وسلام لطلب السفير عيسى الاتصال فوراً بالوسيط الباكستاني، ليس لحثّه على ضمان أن يشمل وقف إطلاق النار الجبهة في لبنان، بل للقول إن «الدولة اللبنانية الشرعية» ترفض إدراج ملف لبنان ضمن المفاوضات التي تخوضها إيران. وأبلغ «اللبنانيون الشرعيون» سلطات إسلام آباد بأن لبنان في صدد الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، في خطوة تزامنت مع اتصالات أميركية موازية مع باكستان، شدّدت بدورها على أنّ بيروت لا ترغب بأن تكون جزءاً من جدول المباحثات مع طهران.

خامساً، شعر الأميركيون بأن الأمور لا تزال تصطدم بإصرار طهران على ربط أي تسوية بوقف الحرب على لبنان. ولذلك، سارعوا إلى إبلاغ طهران، من خلال الوسيط، بأنه تمّ إلزام إسرائيل بتقليص العمليات العسكرية، وأن بيروت، بما فيها الضاحية الجنوبية، ستكون خارج دائرة القصف، وأن التهديدات التي وجّهها العدو إلى ما سمّاه «القسم الشيعي» لن تُنفّذ. ردّت إيران بأن هذه الخطوة غير كافية، وإذا كان هناك إصرار على عقد المفاوضات، فإن قرار فتح مضيق هرمز سيبقى مُعلّقاً إلى حين التوصل إلى معالجة جادّة لبند لبنان، إلى جانب البند المتصل بالأموال الإيرانية المجمّدة في الخارج.

> **فريق يجمع أميركيين ولبنانيين وإسرائيليين، يُقنع ترامب بفصل لبنان عن الاتفاق مع إيران وتثبيت المعركة ضد حزب الله**

> **أُحبط رئيس الجمهورية مرتين، وبعد صدمته بعدم سقوط إيران والمقاومة، اكتشف أن نواف سلام هو الرجل المطلوب الآن**

في المقابل، كشفت واشنطن عن معضلة إضافية تتصل بالموقف الإسرائيلي، إذ أوضحت أنّ مطلب وقف إطلاق النار لا يرتبط هذه المرّة بحزب الله بقدر ما يرتبط باعتبارات داخلية لبنانية. فـ«جماعتها» في بيروت يحتاجون إلى هذه الخطوة لتمكينهم من المضي في التزاماتهم بمواجهة حزب الله داخلياً. ومن هنا، دار النقاش بين خيارين: إمّا وقف دائم لإطلاق النار من دون انسحاب، أو إعلان إسرائيلي رسمي بانتهاء العمليات العسكرية شمال نهر الأولي، باعتبار أن مثل هذه الخطوة تتيح للسلطات اللبنانية استثمارها في عدة جهات. وقد يكون غريباً على البعض فهم حجم الخبث لدى بعض أهل السلطة، لكن ليس غريباً أن تسمع في واشنطن من يقول لك إن الحاجة إلى وقف إطلاق النار، أقله في العاصمة، ستجعل نحو 200 ألف شيعي يغادرون العاصمة إلى الضاحية ومناطق أخرى، ما يعيق أي تحرك شعبي لحزب الله في العاصمة تحديداً.

لكن، كل ما سبق لن يغيّر في الوقائع المستجدّة شيئاً. ومن لم يلتقط الرسالة الواضحة التي وجّهها الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، ومفادها أنّ المقاومة ليست في وارد التعاون مع أي سلطة تتعامل معها بوصفها «مجموعة مجرمة»، وأنها غير معنية بأي وقف للحرب في ظل استمرار الاحتلال والعدوان، عليه أن يعيد قراءة المشهد بدقّة أكبر، وأن يفهم أن ما تريده إسرائيل اليوم، وما تدعمه الولايات المتحدة، ولا تعارضه السعودية، يتعلّق بمشكلة داخلية في لبنان، أي إن أعداء حزب الله الذين فشلوا في كسره عسكرياً يريدون - أو يفترضون - أنه يمكن إيلامه من خلال الفتنة الداخلية.

المهم أن نعرف جميعاً، كلٌّ من موقعه، بأن تغييرات كبيرة حصلت، وأن تغييرات أكبر قادمة على الطريق، وأن لبنان الذي نعرفه لن يبقى على حاله، سواء رغب أبناؤه بذلك أم رفضوا... وهذه الحقيقة الوحيدة في عالم الأوهام اللبنانية!

نقف العدو أموالاً وأشياء أخرى إلى مجموعات يمينية لبنانية. وبحث في تظاهرات ضد المقاومة في وسط بيروت (مروان بوحيدر)

لبنان في زمن التحوّل

كريم حداد

لم تعد الجبهة اللبنانية تُقرأ بوصفها هامشاً في حرب إقليمية، ولا امتداداً لصراع أكبر. ما يجري اليوم في الجنوب اللبناني هو صراع له منطقه الخاص، وأهدافه المُحدّدة، وسقوفه الوطنية الواضحة. كلّ محاولة لدمجه قسراً في سياق آخر، سواء أكان إيرانياً أم دولياً، هي محاولة لفقدان البوصلة.

لبنان ليس إيران. هذه ليست عبارة توصيفية فحسب، بل قاعدة تحليلية. إيران دولة كبرى خاضت مواجهة استراتيجية طويلة مع الولايات المتحدة، وخرجت منها في ضوء التفاهم الأخير بوساطة باكستان وغطاء صيني، أكثر رسوخاً في موقعها الإقليمي والدولي. أمّا لبنان، فهو ساحة صراع مباشر، حيث تتقاطع السيادة مع الاحتلال، وتصبح الأرض نفسها موضوع المعركة.

من هنا، فإن ما تحتاج إليه الجبهة اللبنانية ليس توصيفات عامة عن «خفض التصعيد» أو «إدارة التوتر»، بل معادلة واضحة لا تحتمل الالتباس: وقف إطلاق النار يجب أن يقترن بانسحاب إسرائيلي كامل، فوري، وغير مشروط، إنهاء أي وجود عسكري فعلي. كل ما دون ذلك ليس تسوية، بل إعادة إنتاج للاحتلال بصيغ جديدة.

لقد خبر لبنان «الانسحابات الجزئية» التي تُبقي السيطرة قائمة بأشكال مختلفة. لذلك، فإن أيّ طرح لا ينطلق من مبدأ الإخلاء الكامل للأرض هو طرح فاقد للجدّية السياسية. فالسيادة لا تُجزّأ، والاستقرار لا يُبنى فوق وجود عسكري مُعادٍ، ولو كان محدوداً جغرافياً.

لكنّ المعادلة لا تقف عند هذا الحدّ. فالجبهة اللبنانية ليست خطوط تماس فحسب، بل مجتمع حيّ تمّ اقتلاعه من أرضه. النازحون لا ينتظرون بيانات دولية، بل يريدون العودة الفورية إلى قراهم. وهذه العودة ليست بنداً إنسانياً ثانوياً، بل هي شرط سياسي وأخلاقي لأيّ استقرار.

> **جبهة لبنان عند مفترق حاسم، هي ليست أمام حرب كبرى تُخاض بالنيابة، ولا تسوية جاهزة تُفرض من الخارج**

ومن دون إعادة إعمار مباشرة وشاملة، تبقى العودة شكلية. الإعمار هنا ليس مجرّد بناء حجارة، بل إعادة تثبيت الحياة، ومنع تحويل الفراغ إلى أداة ضغط دائم. التجربة اللبنانية تقول بوضوح: حيث يتأخر الإعمار، يتسلّل عدم الاستقرار.

في هذا السياق، تأتي التحوّلات الإقليمية لتضيف بعداً جديداً. الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة، بوساطة باكستان الحليفة للصين، ليس تفصيلاً دبلوماسياً عابراً، بل هو تعبير عن تحوّل في ميزان القوى العالمي. إنه إعلان غير مباشر عن انتهاء مرحلة الضغط الأقصى، وبداية مرحلة الاعتراف المتبادل بالقوة.

إيران، التي خاضت سنوات من المواجهة تحت العقوبات والتهديد، لم تصل إلى هذا الاتفاق من موقع ضعف، بل من موقع صمود وتراكم قوة. هذا الاتفاق لا يقيّدها، بل يكرّس حضورها كفاعل لا يمكن تجاوزه. ومعها، يخرج حلفاؤها من موقع الدفاع إلى موقع أكثر ثباتاً.

لكنّ هذا التحوّل لا يعني نقل المعركة اللبنانية إلى طهران. على العكس، هو يعيد تثبيت فكرة أساسية، أن لكل ساحة معركتها الخاصة. إيران ليست مُطالبة، ولا معنية، بخوض حرب تحرير مباشرة في لبنان. قوتها تتجلّى في تثبيت التوازن الإقليمي، وفي دعم حلفائها ليخوضوا معاركهم ضمن شروطهم الوطنية.

وهنا تكمن نقطة القوة لا الضعف. فالمعادلة التي تتشكّل اليوم ليست معادلة تبعية، بل معادلة تكامل: مركز إقليمي قوي يفرض توازناً عاماً، وساحات محلية تدير صراعاتها بما يتناسب مع خصوصيتها.

في لبنان، هذا يعني أن مهمة مواجهة الاحتلال تبقى مهمة محلية بامتياز. ليست مُفوّضة، ولا مؤجّلة، ولا قابلة للاستيراد. إنها جزء من تعريف الصراع نفسه: أرض محتلة، وشعب يسعى لاستعادتها، ومعادلة قوة تُبنى تدريجياً على الأرض.

العمليات العسكرية، في هذا الإطار، ليست فعلاً معزولاً، بل جزءٌ من مسار يهدف إلى فرض كلفة مستمرة على الاحتلال، ومنع تثبيت أي واقع دائم. هي أداة ضمن استراتيجية أوسع، لا تختزل الصراع، لكنها تمنع اختزاله.

في المقابل، لا يمكن تجاهل أن هذه العمليات تجري ضمن بيئة مُعقّدة، مجتمع تحت الضغط، اقتصاد مُنهك، ودولة عاجزة عن القيام بوظائفها الأساسية. وهذا ما يجعل التوازن بين الفعل الميداني والصمود الداخلي مسألة حاسمة.

لكن ما تغيّر اليوم هو السياق العام. لم تعد المقاومة تعمل في فراغ إقليمي، بل ضمن بيئة تشهد إعادة تشكيل لموازين القوى. الاتفاق الإيراني–الأميركي، بوساطة باكستان، يعكس دخول قوى جديدة إلى معادلة إدارة الصراع، وعلى رأسها الصين، التي لم تعد تكتفي بالدور الاقتصادي، بل بدأت تفرض حضورها السياسي.

هذا التحوّل يحدّ من قدرة الولايات المتحدة على فرض إملاءات أحادية، ويفتح المجال أمام توازنات أكثر تعقيداً. وفي هذا العالم الجديد، لا تُحسم الصراعات بالإملاء، بل بالتفاوض المدعوم بالقوة.

لبنان، في قلب هذه التحوّلات، يواجه اختباراً مزدوجاً: كيف يستفيد من تبدّل موازين القوى، من دون أن يفقد قراره الوطني، وكيف يربط بين الصراع على الأرض وإعادة بناء الداخل؟

الإجابة ليست بسيطة، لكنها تبدأ من وضوح الرؤية: لا استقرار من دون انسحاب، ولا سيادة من دون عودة السكان، ولا مستقبل من دون إعادة إعمار. هذه ليست شعارات، بل شروط موضوعية لأي حلّ.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن التعويل على الخارج لحسم هذه المعادلة. التحوّلات الإقليمية تخلق فرصاً، لكنها لا تُنتج المعارك. ما يُنجزها هو القدرة على تحويل هذه الفرص إلى وقائع على الأرض.

من هنا، فإن الجبهة اللبنانية تقف اليوم عند مُفترق حاسم. ليست أمامها حرب كبرى تُخاض بالنيابة، ولا تسوية جاهزة تُفرض من الخارج. هي أمام مسار طويل، تُبنى فيه المعادلات خطوة خطوة، ويُعاد فيه تعريف التوازن بين القوة والسياسة.

لكنّ المؤكّد أن الزمن لم يعد يعمل لصالح الاحتلال كما كان في السابق. التحوّلات الإقليمية والدولية، مقرونة بثبات المعادلات الميدانية، تعيد رسم المشهد تدريجياً. وفي هذا المشهد الجديد، لم يعد ممكناً تثبيت واقع بالقوة من دون كلفة.

لبنان، بكل تعقيداته، يبقى ساحة اختبار لهذه المعادلة. ليس لأنه الأضعف، بل لأنه الأكثر حساسية لتوازنات المنطقة. وما يُحسم فيه لن يبقى فيه، بل سينعكس على ما حوله.

هنا تحديداً، تتضح الحقيقة الأساسية: الصراع في لبنان لم ينتهِ، لكنه لم يعد كما كان. إنه يدخل مرحلة جديدة، تُكتب فيها المعادلات ببطء، لكن بثبات.

مقالة

تصدّع بنيوي في النظام الدولي

محمد رعد*

حين ينبني النظام الدولي على فلسفة ما لتنظيم الحياة والعلاقات بين الدول والأنظمة السياسية، وفق قانون يخضع لضوابطه وإجراءاته الجميع من دول كبرى ونافذة أو دول صغرى وضعيفة، يمكن أن يشهد العالم استقراراً في علاقاته وتبادلاته المتنوّعة سياسياً وأمنياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً.

الانضباط شرط أساس لقوة النظام الدولي وثباته وفاعليته، لكنه بالتأكيد ليس الشرط الوحيد. بل ثمّة شروط أخرى متضافرة لا بد أن يلتزم بها كل أعضاء المجتمع الدولي، لتتأكّد ضمانة الاستقرار والإنتاجية والتقدّم في معالجة المشكلات المستجدّة والتحدّيات الناشئة على مختلف الصعد العالمية، كالتي تتصل، مثلاً، بالغذاء أو بالمناخ أو بعالم الفضاء أو بالبحار أو بالظواهر الكونية الناشئة وغيرها.

ولا غرابة إذا ما تمحورت كل الشروط حول غريزة بشرية أصيلة وحاكمة في كل الأزمنة وكل الأجيال، هي غريزة حب البقاء، أمّ الغرائز البشرية التي تتمظهر بمظاهر مختلفة، منها الميل البشري للتملّك أو للقوة أو للتفوّق أو للتعافي الدائم وما إلى ذلك.

وما ينطبق على الفرد البشري يطاول المجتمع كله أيضاً. ويصبح المطلوب حينذاك المواءمة بين الغريزة الشخصية التي لا بد من الاستجابة لها ولمتطلباتها حتى يتحقّق الاستواء والإشباع والاستقرار، وبين متطلّبات الاستجابة لإشباع واستواء واستقرار غرائز الآخرين ضد المجتمع المحلي أو الوطني أو القومي أو الإنساني العام.

أحد أهم شروط نجاح النظام الدولي وقوته وفاعليته وديمومة الركون البشري إلى قوانينه وأنظمته هو جاهزيته المستمرة لتحقيق تلك المواءمة الغرائزية بين الخاص والعام على صعيد الدول والمحاور الدولية. المسألة ليست مسألة فلسفية بحتة بقدر ما هي في صلب العلم والعمل السياسيَّيْن اللذَيْن يحتاج إليهما البشر، أفراداً وجماعات ومجتمعات دولاً ومحاور.

> **أوليس ترامب بشخصيته وادائه ونهج إدارته أصدق دليل على بؤس النظام الدولي الراهن؟**

في عالم السياسة، لا بد من فهم أن النزوع البشري نحو البقاء يوجب الإشباع المنهجي المُنظّم الذي يستجيب لكل مظاهر البقاء الاجتماعي، بدءاً من توفّر الأمن والاستقرار، ونظام سياسي عادل يعتمد آلية تبادل مصلحي متوازن بين الجهد الخاص والتقديمات العامة، والأمر الثالث هو ضمان حفظ الكرامة الإنسانية للفرد والمجتمع، سواء في احترام شأنيتهما الوطنية أو القومية، الخاصة والعامة، أو في الاعتراف بسيادتهما في وطنهما، وبحقّهما في بناء القدرات للدفاع عن وجودهما وبلدهما وسيادتهما السياسية والوطنية.

على قاعدة هذا الإشباع الثلاثي الأبعاد، تنشأ علاقات التعاون والتحالف، وتتشكّل المحاور السياسية أو الاقتصادية أو الأحلاف العسكرية، والمنظمات الدولية للتغذية والصحة والثقافة والإعلام والعلوم والفن والرياضة والأمن والتربية وما شاكل.

وكلّ خلل يصيب أحد أبعاد الإشباع الثلاثي في بلد ما، لا بد أن ينعكس بنسبة ما على الصعيد الإقليمي أو الدولي العام. فالتعاون الدولي على سبيل المثال، إنما ينطلق أو يرتكز على توقٍ مشترك أوّلي إلى تحقيق الإشباع الثلاثي الأبعاد بين كل الأطراف المتعاونة. وكلّما ارتفع منسوب الأنانية أو الشعور بالتميّز لدى طرفٍ ما، فتر التعاون بين الأفراد أو الدول. في حين أن استشعار الجميع بحاجة بعضهم إلى بعض، وإلى تبادل الخبرات والمنافع ما بينهم على قاعدة متوازنة لا تُجحِف حق طرف من الأطراف، فذلك يبشّر بالنجاح والتقدّم في العلاقات.

يبقى السؤال عن ضمانة أن لا تتسلّل الأنانية لدى بلد أو دولة في العالم لتُفسد مسار التعاون المرجوّ بين البلدان والدول، أو لتوجد فسخاً يبدأ خفياً ثم سرعان ما يكبر ويُصدّع الهيكل كله.

هل من ضمانة لذلك؟

الضمانة المتاحة في عالم البشرية هي في الحقيقة ضمانة نظرية. لكن يرتفع منسوب الثقة بها إذا توفّر عاملان اثنان في النظام الدولي:

- تطبيق شامل للقانون الدولي من دون أيّ استثناءٍ لأحد.
- توازن قوى دولي بين عدّة أقطابٍ وتحالفات.

أمّا في ظل أحادية قطبية، فالأكيد أن التفسّخات في النظام الدولي الناجمة عن استنسابية تطبيق القوانين ستتعاظم لتكشف عن تصدّع خطير في ذاك النظام يتهدّد حاضر البشرية ومستقبلها. أوليس دونالد ترامب بشخصيته وأدائه ونهج إدارته للأمور والقضايا والأزمات أصدق دليل على بؤس النظام الدولي الراهن؟

بالطبع ليس وحده هو المسؤول عن ذلك، بل إن العقل الغربي النفعي ومنهجه وسياساته المعتمدة، لا يمكن لكل ذلك إلا أن يُنتج أشكالاً متقاربة من هذا النموذج المخبول.

*رئيس كتلة الوفاء للمقاومة

الحرب الكونية ضد المقاومة

سلطة العار راكعة في واشنطن: لا وقف للحرب وتورط في دماء اللبنانيين

أقدمت سلطة الاحتلال الأميركي - الإسرائيلي للبنان على أقذر خطواتها السياسية، ممارسة الخيانة المعلنة للناس ولضحايا العدوان الإسرائيلي المفتوح، وذهبت لالتقاط صورة العار مع مندوبَي دولتَي الإجرام. ولم تكتفِ بذلك، بل وافقت على بيان تبنّت فيه موقف العدو من المقاومة واعتبار مهمة نزع سلاحها شرطاً لأي وقف لإطلاق النار.
وبانتظار أن يشرح الرئيسان جوزيف عون ونواف سلام عن إنجازات لقاء واشنطن، فإن تصريحات وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو، أشارت إلى أن المطروح الآن اتفاق يتجاوز اتفاق 27 تشرين الأول 2024 الخاص بوقف الأعمال العدائية، بينما أعلنت حكومة العدو بعد الاجتماع أنها ليست في وارد وقف إطلاق النار ولا الانسحاب من لبنان. ودعت الحكومة اللبنانية إلى البدء بمعركة نزع سلاح حزب الله. غير أن الموقف الأكثر تعبيراً عن حقيقة ما جرى في واشنطن، جاء على لسان وزير مالية العدو يسرائيل سموتريتش الذي قال: «لن يقوم أحد بتفكيك حزب الله نيابة عنّا، لكن لبنان سيمنحنا الشرعية لنفعل ذلك».

من اليمين: سفراء إسرائيل ولبنان في واشنطن وأميركا في بيروت ووزير الخارجية الأميركي (أ ف ب)

وبعد خيانة الأمس، صار لزاماً على الجميع مطالبة عون وسلام بالحقوق التي حصلوا عليها من هذا التنازل الجديد. وإذا ما قررا المضي في خيارهما، والعودة إلى نغمة «تسليم السلاح أولاً»، فسيتحملان مباشرة مسؤولية أي تدهور للأوضاع على الصعد كافة. علماً أن كل الجهود المؤيدة لخيارهما، تنصبّ اليوم على سبل إيجاد وسائل تتيح إلزام القوى الأمنية والعسكرية تنفيذ قرارات نزع السلاح بالقوة.
وكان حزب الله استبق لقاء العار بموقف واضح أطلقه الشيخ نعيم قاسم، أكد فيه أن المقاومة مستمرة ما دام هناك احتلال وعدوان، وكرر الشروط اللازمة لوقف الحرب، وهي وقف إطلاق النار وانسحاب شامل وفوري وإطلاق الأسرى وتوفير عودة آمنة وكاملة لسكان الجنوب وخصوصاً البلدات الحدودية وإطلاق ورشة الإعمار. وقال قاسم إن المقاومة «لن تسمح لأحد بمنعها من ممارسة حقها»، مشدداً على أن الحزب لن يتعاون من الآن فصاعداً مع سلطة تعتبره خارجاً عن القانون.
وكانت الخارجية الأميركية في واشنطن، أمس، مسرحاً لاحتفالية صورية قام بها أنصار إسرائيل في لبنان وأميركا، وتمثلت في لقاء وكلام بين السفيرين الإسرائيلي واللبناني بحضور روبيو والسفير الأميركي في لبنان ميشال عيسى، قبل أن يخرج اللقاء ببيان وزّعته الخارجية الأميركية تضمن ما يصب في خدمة الاحتلال والعدوان، من دون أي إشارة إلى التزام العدو وقف إطلاق النار أو الانسحاب، خلافاً لكل ما أشاعته أركان سلطة الاحتلال في الأيام القليلة الماضية. وفي النتيجة، حصل العدو على مبتغاه لجهة عدم إلزامه بأي خطوة لوقف جرائمه في لبنان، وحصلت واشنطن على ورقة تتذرع بها في إسلام آباد لمنع إيران من فرض سريان وقف إطلاق النار على لبنان.
وقبيل اجتماع أمس، سرّب العدو خطته للمرحلة المقبلة، عبر تصريحات لمساعد نتنياهو الوزير السابق رون ديرمر، الذي قسم الجغرافيا اللبنانية إلى ثلاث مناطق أمنية، تبدأ بشريط بعمق 8 كيلومترات يخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، تتبعه منطقة انتشار للجيش اللبناني حتى نهر الليطاني، وصولاً إلى انتشار أكبر للقوى الرسمية اللبنانية ضمن مهمة نزع سلاح حزب الله كاملاً.
ونقلت صحيفة «هآرتس» عن مصادر رفيعة أنّ إسرائيل ستؤكّد خلال المفاوضات استمرار الحرب بهدف نزع سلاح حزب الله. كما نقلت هيئة البث الإسرائيلية أن «إسرائيل تؤكد مجدداً عزمها إجراء مفاوضات مع لبنان تحت النار»، وأن قواتها «تستعدّ لاحتمال البقاء مدة طويلة في المنطقة الأمنية الجديدة».
وبينما حاول رئيس الجمهورية «تجميل» فضيحة واشنطن بالقول إن «لاجتماع يشكّل فرصة لبلورة اتفاق على وقف إطلاق النار، تمهيداً لإطلاق مفاوضات مباشرة»، جاء البيان المشترك الصادر عن الاجتماع ليؤكد أنه لم يكن محاولة لانتزاع موافقة إسرائيلية على وقف إطلاق النار، بل تثبيتاً للتعاون اللبناني - الأميركي - الإسرائيلي ضد المقاومة. وقال روبيو إن «المسار الذي انطلق يعني وضع حد نهائي لـ30 عاماً من نفوذ حزب الله». فيما قال سفير إسرائيل إن «الحكومة اللبنانية أوضحت أنها لن تبقى تحت هيمنة حزب الله»، وأن «لبنان لن يبقى محتلاً من إيران»!
مصادر رفيعة المستوى وصفت اللقاء بأنه «تتويج لمحادثات سرية إسرائيلية - لبنانية بدأت منذ مدة، وليس اجتماعاً تمهيدياً للمفاوضات»، وكشفت أنها «ليست المرة الأولى التي تجتمع فيها سفيرة لبنان بالسفير الإسرائيلي، بل سبقت ذلك لقاءات جمعتهما برعاية الصهيوني اللبناني أنطون الصحناوي». واعتبرت أن «ما نواجهه اليوم لم يعد مجرد تداعيات لتصعيد عسكري أو توازنات ظرفية في الإقليم، بل هو انعكاس مباشر لعجز بنيوي في قراءة اللحظة الاستراتيجية التي يتشكل ضمنها. فالمشكلة لم تعد في حجم الضغوط الخارجية بقدر ما أصبحت في غياب القدرة الداخلية على فهم قواعد اللعبة وإعادة التموضع وفقها».

> خالف بيان واشنطن كل ادعاءات السلطة بالسعي إلى انتزاع وقف الحرب ووافق لبنان على صياغة تقول بالتزام السلطة نزع سلاح المقاومة في كل لبنان

واعتبرت المصادر أن «الرهان «التجميلي» للإدارة الأميركية على إمكانية فصل المسار اللبناني عن التفاعل الأميركي - الإيراني يعكس سوء تقدير عميق لطبيعة النظام الإقليمي. فلا وجود لمسار لبناني مستقل خارج هذه المعادلة، بل موقع لبناني داخلها. وأي محاولة لتكريس هذا الفصل لا تنتج سيادة، بل تنتج تعرضاً أكبر للاختراق».

(الأخبار)

لماذا أجّل سلام زيارة أميركا؟

فيما أكد وزير الثقافة غسان سلامة، قبل يومين، أن تأجيل الرئيس نواف سلام زيارته إلى أميركا لم يكن تحت ضغط خارجي، وأن موعده مع وزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو كان مقرراً صباح غدٍ الخميس. وأن التأجيل تقرر لمدة أسبوعين، سيصار خلالهما إلى ترتيب لقاءات إضافية مع عدد من المسؤولين، علمت «الأخبار» أن سلام عقد اجتماعاً موسعاً لعدد من الوزراء والمساعدين قبل يومين، واستمع إلى عدد من الآراء، برز منها ما دعاه إلى تأجيل الزيارة خشية تطور الأحداث الداخلية، بناء على تقارير أمنية تفيد بأن أنصار أمل وحزب الله بصدد إطلاق موجة احتجاجات داخلية، وقد يجري خلالها محاصرة السراي الحكومي. وقال أحد زوار السراي أن سلام سمع تحذيراً من أنه قد يتم إسقاط الحكومة وهو خارج بيروت، وأنها ليست المرة الأولى التي يحصل فيها هذا الأمر، مذكراً بما حصل الرئيس سعد الحريري الذي كان في البيت الأبيض عندما استقال تحالف الثنائي والتيار الوطني الحر من الحكومة.
في المقابل، نقل زوار السراي عن سلام، قوله إنه «لا يريد أن يذهب في نفس التوقيت الذي تنطلق فيه المفاوضات، كيلا يحمل تبعات التفاوض المباشر ويحشر نفسه».

موفد بري في السعودية وسفير جديد في بيروت

توجه المعاون السياسي لرئيس مجلس النواب نبيه النائب علي حسن خليل إلى السعودية للاجتماع مع الموفد السعودي يزيد بن فرحان. وتناقشت الأخبار حول ما إذا كانت الزيارة بطلب من السعودية أو من بري، ذلك أن رئيس المجلس أبدى أمام مسؤولين ودبلوماسيين مخاوفه من عمليات تحريض تقوم بها جهات خارجية لعقد تجمعات ولقاءات تهدف إلى تعزيز الانقسام الداخلي.
من جهة أخرى، علمت «الأخبار» أن السفير السعودي في لبنان وليد البخاري تبلغ رسمياً انتهاء مهامه في لبنان، وهو بصدد القيام بجولة وداعية، مشيرة إلى أن الرياض أرسلت أوراق اعتماد سفير جديد هو فهد الدوسري، وقد أنجزت معاملة قبول أوراقه في وزارة الخارجية، على أن يتحدد موعد قدومه إلى لبنان قريباً.

وقف الحرب الإسرائيلية على لبنان
شرط إيراني مُلزِم... وليس طلباً

حمزة الخنسا

تنظر الأوساط السياسية الإسرائيلية إلى انخراط الحكومة اللبنانية في التفاوض المباشر كخطوة إيجابية ومحاولة لفك ارتباطها بحزب الله، وفصل الملف اللبناني عن المفاوضات الأميركية - الإيرانية في باكستان.
وفيما تصرّ تل أبيب على عدم شمول لبنان بالهدنة الإقليمية، تنظر طهران إلى الموقف اللبناني الرسمي، على أنه عقدة ساهمت في عدم التوصل إلى اتفاق في إسلام آباد، السبت الفائت. وتؤكد مصادر دبلوماسية إيرانية واكبت المفاوضات في العاصمة الباكستانية، لـ«الأخبار»، أن «إيران بما تملكه من أوراق قوة، قادرة على الإسهام في تهيئة الظروف اللازمة لفرض وقف شامل لإطلاق النار في المنطقة، وعلى رأسها لبنان».
وتشير إلى الموقف الثابت لإيران الذي تُرجم في اتفاقية وقف إطلاق النار بين إيران والولايات المتحدة، والذي يؤكد وجوب أن يتوقف العدوان الإسرائيلي على لبنان. وهو ما ورد أيضاً في بيان رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف، قبل أن تنتهك إسرائيل الاتفاقية.
وتكشف المصادر عن ضغوطات تعرّض لها الوفد الإيراني المفاوض في إسلام آباد من قبل الباكستانيين والأميركيين، الذي كانوا يواجهون إصرار الوفد الإيراني على عدم الانخراط في مفاوضات مع الولايات المتحدة إلا بعد وقف الهجمات الإسرائيلية على لبنان. وتشير إلى طرح أسئلة على الوفد الإيراني «حول سبب الإصرار على هذا الموقف، بينما تنخرط الحكومة اللبنانية نفسها في مفاوضات مع الكيان، رغم عدم وجود وقف لإطلاق النار بينهما». وتلفت إلى أنه «بناءً على المصالح القائمة والوعود الأميركية بخفض الهجمات على لبنان، ولا سيما على بيروت، كان هناك فتح لمسار آخر من قبل الحكومة اللبنانية، وهو ما دفع إيران إلى المشاركة في مفاوضات إسلام آباد».
مع ذلك، تؤكد المصادر أن «طهران لن تتراجع عن موقفها؛ فلا يمكن الحديث عن اتفاقية لحل المشكلات أو وقف الهجمات مع الولايات المتحدة في ظل استمرار الاعتداءات على الجبهة اللبنانية. وهذا يعني أن أي اتفاقية محتملة لن تكون مستقرة أو مستمرة؛ لذا يجب وقف كلّ الهجمات والعدوان الإسرائيلي في المنطقة».
وتوضح المصادر أن «وقف إطلاق النار في لبنان هو شرط من الشروط وليس طلباً»، بمعنى أنه لا يمكن عقد جولة أخرى من المفاوضات مع الطرف الأميركي من دونه، فـ«إمّا أن يأخذ الأميركيون بالشروط الإيرانية كلها كسلة واحدة، وإمّا سيؤدي رفض أحدها إلى معنى واحد، وهو رفض الكل»، كاشفة وجود «تبادل للرسائل حالياً بين واشنطن وطهران».
وفي الوقت نفسه، واستكمالاً إلى خطّ الاتصال الذي كان مفتوحاً بين المفاوض الإيراني في باكستان وقيادة حزب الله في لبنان، تؤكد المصادر نفسها استمرار هذا التواصل بين طهران والضاحية الجنوبية لبيروت لـ«تبادل المستجدات الميدانية وتنسيق الخطوات الدبلوماسية».
وبحسب المصادر نفسها، تلقّى الإيرانيون ردوداً على رسائلهم المتبادلة مع الأميركيين، في جزئها المتعلّق بلبنان «تتضمّن في معظمها إحالات أميركية إلى نواف سلام بوصفه رئيس حكومة لبنان الذي يصرّ على فتح مسار تفاوضي مع إسرائيل منفصل عن السياق الأميركي - الإيراني في باكستان».
في هذا الوقت، سُجّل تواصل إيراني - سعودي إيجابي حول لبنان، فهم منه أن الرياض «لديها محاذير واضحة، فهي لا تريد أن تذهب الدولة اللبنانية منفردة إلى التطبيع مع إسرائيل بمعزل عن المسار الذي ترعاه السعودية، وفي نفس الوقت لا تريد انهيار حكومة سلام». لذا، عملت الرياض في الأيام القليلة الماضية، عبر تواصلها مع العديد من القوى السياسية في لبنان، على رسم «سقوف محدّدة للخلاف اللبناني - اللبناني، بما لا يؤدي إلى تجاوز تلك المحاذير».
يبدو واضحاً بالنسبة إلى طهران سعي رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الدؤوب إلى إفشال مفاوضات باكستان. ومن هذه الزاوية، يُعمل على فصل الملف اللبناني عن أي اتفاق محتمل بين إيران والولايات المتحدة، للاستفراد بلبنان تمهيداً لتحقيق مكاسب سياسية وميدانية كبيرة. لكنّ المصادر الإيرانية تُعيد وتؤكد أن «طهران مصرّة، وهي قادرة على تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق وقف شامل لإطلاق النار في المنطقة، ومن ضمنها لبنان».

> الموقف اللبناني المسارع إلى فتح قنوات تفاوض مباشرة مع إسرائيل شكّل إحدى العقد الأساسية التي أدّت إلى فشل مفاوضات إسلام آباد

بين بنت جبيل والعمق المحتل: معركة منع التثبيت وتوسيع الكلفة

شهدت الجبهة الجنوبية أمس، تصعيداً لافتاً في وتيرة العمليات العسكرية للمقاومة، عكس نمطاً قتالياً يتجاوز الردود الموضعية إلى إدارة معركة متعددة المستويات، تتداخل فيها الحسابات الميدانية مع رهانات التفاوض.
وبرز، في هذا السياق، الانتقال الواضح من استهداف المقاومة مواقع عسكرية مباشرة إلى قصف مكثف ومتزامن لمجموعة واسعة من المستوطنات في الجليل الأعلى وما بعده. وطاولت هذه الضربات مستوطنات كريات شمونة، المطلة، مسكاف عام، كفرجلعادي، المنارة، المالكية، نهاريا، معالوت ترشيحا، كرميئيل وغيرها.
هذا التوسع في دائرة الاستهداف لا يمكن فصله عن التطورات الميدانية على الأرض، إذ تشير المعطيات إلى محاولات إسرائيلية لفرض واقع ميداني داخل الأراضي اللبنانية عبر توغلات أو تموضع متقدم في بعض النقاط الحدودية. في هذا السياق، بدا أن قصف المستوطنات يشكل أداة ضغط استراتيجية تهدف إلى تقويض فكرة «الاحتلال منخفض الكلفة»، إذ تسعى المقاومة إلى ربط أي تقدم بري إسرائيلي داخل لبنان بتوسيع نطاق الخطر داخل العمق الإسرائيلي، بما يفرض معادلة مفادها أن السيطرة الميدانية لا تعني تحقيق الأمن.
كما يعكس هذا النمط محاولة لنقل عبء المواجهة من الجبهة العسكرية إلى الجبهة الداخلية الإسرائيلية، بما يخلق ضغطاً سياسياً واجتماعياً موازياً للضغط العسكري.
على المستوى الميداني المباشر، تبرز منطقة بنت جبيل كواحدة من أبرز نقاط الاشتباك. إذ استهدفت المقاومة بشكل متكرر تجمعات جنود إسرائيليين شرقي المدينة، في أكثر من توقيت في أثناء اليوم. هذا التكرار يوحي بأن المنطقة تشهد محاولات توضّع أو حشد قوات، ما يجعلها محوراً حساساً في المعركة البرية. وفي المقابل، يعكس نمط الاستهداف تركيزاً على منع تثبيت أي وجود دائم، عبر ضرب التجمعات قبل أن تتحول إلى مواقع مستقرة.
وتحمل بنت جبيل، بما لها من رمزية ومعطيات جغرافية، أهمية مضاعفة، إذ يشكل أي اختراق أو تثبيت فيها عاملاً مؤثراً في توازنات الجبهة الجنوبية ككل. لذا، تبدو المواجهة فيها أقرب إلى معركة استنزاف تهدف إلى تعطيل تقدم العدو بدل الاكتفاء بالتصدي له. فالعدو الذي يحاول محو عار خطاب «بيت العنكبوت» في بنت جبيل عام 2000، وتأمين مرتفع حاكم، اصطدم بإدارة المقاومة للمعركة، إذ طبقت تكتيك «الجيب القاتل»، عبر سماحها (على مدى الأيام الماضية) للقوات المعادية بالتقدم وتطويق أطراف المدينة، وبدلاً من الدفاع الخطي، تغلغل المقاتلون في الأزقة ونفذوا اشتباكات تلاحمية (وجهاً لوجه). هذا التكتيك أبطل تفوق سلاح الجو الإسرائيلي، ووضع دروع العدو تحت رحمة المحلقات الانقضاضية (FPV) وقذائف التندوم والـB29 والكورنيت. فتعرضت قوات جفعاتي لخسائر وهي تجتاز الأمتار الـ200 الأولى داخل حيز الدفاع الذي خطته المقاومة شمال شرقي بنت جبيل، ولم تستطع اختراق السوق أو الاقتراب من الملعب. وفشل لواء المظليين في تأمين مدخل المدينة الشمالي، إذ لم يستطع التقدم سوى عشرات الأمتار باتجاه منطقة العويني. أما اللواء 401 المدرع، فتعرضت كتيبتاه الـ9 والـ52 إلى ضربات. وحتى أمس، بلغ عدد من خسرهم العدو 158 بين قتيل وجريح، ما يمثل فضيحة عملياتية كبرى لجيش العدو الإسرائيلي.

> تحمل بنت جبيل أهمية مضاعفة، إذ يشكل أي اختراق أو تثبيت فيها عاملاً مؤثراً في توازنات الجبهة الجنوبية ككل

في هذا الإطار، يبدو أن المقاومة تسعى إلى استثمار الوقت في تعقيد المشهد الميداني، ومنع العدو من ترجمة أي تقدم عسكري إلى إنجاز سياسي قابل للتثبيت. فكلما طال أمد المواجهة من دون حسم، ومع استمرار الضغط على الجبهة الداخلية الإسرائيلية، تتآكل إمكانية تحويل المكاسب الميدانية إلى أوراق تفاوضية حاسمة. في المقابل، تشير طبيعة أهداف المقاومة إلى محاولة «رفع السقف» بشكل تدريجي، دون الذهاب إلى أقصى مستويات التصعيد دفعة واحدة، ما يترك هامشاً للمناورة السياسية، ويعكس إدارة محسوبة للتصعيد.
في المجمل، تكشف المعطيات عن معركة تُدار على أربعة مستويات متزامنة وهي تعطيل التقدم البري ومنع تثبيته، واستهداف منظومات الإسناد الناري والقيادي، والضغط على العمق الاستيطاني والبنية التحتية، وتحدي التفوق الجوي والاستطلاعي المعادي. وهو ما يجعل من هذه الجولة مواجهة مركبة، تتداخل فيها الأبعاد العسكرية مع السياسية، في ظل سعي كل طرف إلى تحسين موقعه قبل أي تسوية محتملة. فالمواجهة وما يتخللها من عمليات وعمليات مضادة لا تعكس مجرد تصعيد ميداني، بل محاولة لإعادة رسم قواعد الاشتباك، بحيث يصبح أي تغيير في الجغرافيا العسكرية مرتبطاً مباشرة بتغيّر موازٍ في معادلة الأمن والاستقرار على الجانبين.

(الأخبار)

(جيش العدو الإسرائيلي)

الحرب الكونية ضد المقاومة

وزير الاتصالات يوافق على «نقل» العناصر بعد استشهادهم

بيروقراطية شارل الحاج قتلت 13 من أمن الدولة!

محمد وهبة

إثر استشهاد 13 عنصراً من أمن الدولة في قصف صهيوني استهدف سراي النبطية، الجمعة الماضي، سارع وزير الاتصالات شارل الحاج إلى محاولة التنصّل من مسؤولية التأخير في البتّ بطلب مديرية أمن الدولة نقلهم من السراي إلى منشآت «أوجيرو» في الزهراني. غير أنّ الوقائع المثبتة لا تسعفه في تبرير موقفه، بل تفتح الباب أمام شبهة جدّية، وفق منطق من يرفعون شعار «بناء الدولة»، فهل تفعّل آليات محاسبة المسؤولين، سواء وفق أصول محاكمة الرؤساء والوزراء استناداً إلى المادة 80 من الدستور، أو بموجب القواعد القانونية الأخرى المرعية؟

أمس، صدرت موافقة الحاج على طلب أمن الدولة استخدام بعض مكاتب «أوجيرو» في الزهراني مؤقتاً، بهدف تأمين استمرارية العمل. غير أنّ هذه الموافقة جاءت بعد نحو عشرين يوماً على توجيه المدير العام لأمن الدولة اللواء إدغار لاوندس كتاباً بهذا الخصوص إلى رئيس مجلس الوزراء، عبر الأمانة العامة للمجلس الأعلى للدفاع.

وبالاستناد إلى الوقائع المثبتة أيضاً، يتبيّن أنّ الأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع اللواء محمد المصطفى أحال طلب اللواء لاوندس إلى المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء في 30 آذار 2026. وفي اليوم نفسه، وجّه الأمين العام لمجلس الوزراء القاضي محمود مكيّة كتاباً إلى وزارة الاتصالات وهيئة «أوجيرو» طالباً إبداء الرأي في الطلب.

في الأول من نيسان، تسلّمت أمانة السر في «أوجيرو» الكتاب، وطلبت إحالته إلى المديرية الإدارية، قبل أن تُشطب هذه العبارة ويُعاد توجيه الملف موقّعاً من رئيس الهيئة أحمد عويدات إلى وزير الاتصالات. وقد استغرق وصول المراسلة من عويدات إلى الحاج ثمانية أيام، فيما استغرق صدور قرار الوزير ستة أيام إضافية، ليُحسم الأمر... أمس!

وخلال تنقّل هذه المراسلات بين مكاتب الإدارات الأمنية والمدنية، كان مصير 13 عنصراً من أمن الدولة يُرسم تحت نيران العدوان الإسرائيلي. ولا يمكن الاكتفاء بنوايا العدو وأفعاله، للتنصّل من جريمة كهذه. فالمسألة واضحة، خصوصاً أن ما سبق هذا المسار البيروقراطي يدلّ على المسؤوليات التي يبقى تحميلها لمرتكبيها على عاتق الجهات القضائية المتخصصة.

تعود القضية إلى نحو شهر، أي قبل أيام من صدور كتاب المدير العام لأمن الدولة. فبحسب معلومات متقاطعة من أكثر من مصدر، جرى تواصل بين المديرية العامة لأمن الدولة، عبر العميدين جميل طعمة وحسين سلمان، مع المدير العام للاستثمار في وزارة الاتصالات باسل أبوبي، حيث طُلب نقل المديرية الإقليمية في النبطية إلى مبنى «أوجيرو» في الزهراني، على غرار ما جرى خلال عدوان عام 2024. وقد أبلغهما أبوبي أن لا مانع لديه، باعتباره المسؤول إدارياً عن إدارة واستثمار المراكز، لكنه أشار إلى أن القرار النهائي يعود إلى الوزير. وبحسب المعطيات، فإن أبوبي كان يدرك طبيعة اتخاذ القرار لدى الوزير، وأنه لا يملك هامشاً لمخالفته أو مواجهته. وبالفعل، عرض أبوبي الموضوع على الحاج خلال اجتماع حضره عدد من المعنيين، بينهم مدير الإنشاء والتجهيز ناجي أندراوس، وأعضاء من الهيئة الناظمة للاتصالات، ورئيس «أوجيرو» أحمد عويدات، إضافة إلى شقيقة الوزير كارول الحاج. وفور طرح المسألة، بادر الوزير إلى توجيه سؤال استنكاري: «ما في وزير بحاكيني؟»، قبل أن يتبعه بسؤال آخر: «لمن يتبعون؟». وعندما أُجيب بأنهم يتبعون لرئاسة مجلس الوزراء، طلب أن تتم المراسلة عبر هذه الجهة، وفق الأصول الإدارية، رغم التأكيدات بأن المسألة عاجلة وملحّة، في ظل تعرّض مدينة النبطية لغارات كثيفة أدّت إلى تدمير المباني المحيطة بالمديرية الإقليمية لأمن الدولة، ما كان يستدعي إجراءً سريعاً لتأمين سلامة العناصر.

من تشييع شهداء أمن الدولة في صيدا أول من أمس (علي حشيشو)

> منح إذن الانتقال إلى مبنى «أوجيرو» في الزهراني كان يمكن إنجازه سريعاً على أن تُستكمل الإجراءات الإدارية لاحقاً

في 10 نيسان، استهدف القصف مبنى المديرية، ما أدى إلى استشهاد 13 عنصراً من أمن الدولة وإصابة آخرين. وفي اليوم التالي، ردّ الحاج على الاتهامات الموجهة إليه بالقول إن ما يُتداول عن رفض الوزارة طلباً لحماية عناصر أمن الدولة «غير صحيح»، مؤكداً أن الوزارة تتعامل مع طلبات الأجهزة الأمنية «وفق الأصول وبأعلى درجات المسؤولية». وأضاف أنه طلب فتح تحقيق فوري لتحديد الوقائع بدقة، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل من يثبت تقصيره، وكذلك بحق من ينشر معلومات مغلوطة من شأنها تضليل الرأي العام.

المفارقة أن تبرير الحاج جاء بعد تبلّغه الكتاب في 8 نيسان، وقبل صدور الموافقة النهائية في 14 نيسان. وكان يمكن، وفق منطق الضرورة الواضحة التي تضمّنها كتاب أمن الدولة، تدارك هذا المسار البيروقراطي برمّته، لا سيما أن الكتاب أشار بوضوح إلى أن القصف طاول مباني مجاورة لمقر المديرية في النبطية. بل إنّ منح إذن الانتقال إلى مبنى «أوجيرو» في الزهراني كان يمكن إنجازه خلال أيام قليلة، على أن تُستكمل لاحقاً الإجراءات الإدارية اللازمة. والسؤال الذي يفرض نفسه: لماذا استغرق الأمر كل هذا الوقت؟ ولماذا بقي الملف يدور بين «أوجيرو» ووزارة الاتصالات طوال هذه المدة؟

التبرير الذي يُساق اليوم يربط التأخير بتعطيل الإدارات العامة خلال عيدي الفصح الشرقي والغربي. لكن هل يكفي هذا التفسير فعلاً لإقفال باب التساؤلات، في ظل معطيات واضحة تشير إلى أن استصدار موافقة وزير الاتصالات وحدها استغرق نحو 20 يوماً، بينها خمسة أيام في مكتب الوزير نفسه؟

آثار لبنان تحت الحماية الدولية

راجانا حميّة

تقدّمت المديرية العامة للآثار بشكوى عاجلة إلى منظمة «يونيسكو» الأممية، مطالبة إياها بالتدخل الفوري لحماية الموقع الأثري لقلعة النبي شمع (شمعون الصفا) في قضاء صور، عقب ورود معلومات عن اعتداء إسرائيلي عليه. المقام نفسه كان قد تمّ ترميمه بعد الأضرار التي لحقت به في عدوان 2024. وهو مُدرج على لائحة الحماية المُعزّزة التي صدرت منتصف الحرب الماضية، والتي تضع 34 موقعاً تحت الحماية بموجب اتفاقية لاهاي، التي تحمي الإرث الثقافي والعمراني.

وللمفارقة، يأتي إمعان إسرائيل في تخريب الإرث الثقافي للبنان، بعد أيام فقط من إدخال «يونيسكو» 39 موقعاً أثرياً إلى قائمة الحماية المُعزّزة، بعدما أعدّت المديرية العامة للآثار ملفاتها على عجل.

المديرية كانت قد جردت المواقع الأثرية والممتلكات التي تستوجب الحماية الدولية، مع بداية العدوان الحالي، قبل أن تطلب إدراج هذه المواقع في لائحة الحماية المعزّزة، بعد الدفعة الأولى التي أُدرجت في 18 تشرين الثاني 2024. قبل ذلك، لم يستفد لبنان من اتفاقية لاهاي لحماية المواقع الأثرية والممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلّح، رغم توقيعه عليها في عام 1954 وتوقيعه الإضافي على البروتوكول الثاني التابع لها في عام 1999. غير أن الاعتداءات الإسرائيلية دفعت المديرية إلى تحضير ملف بالمواقع الأثرية المُدرجة على لائحة التراث العالمي وتلك المُدرجة على اللائحة التمهيدية للتراث العالمي، إضافةً إلى المواقع المُهدّدة في المناطق الأكثر تعرّضاً للقصف الإسرائيلي، ولا سيما في الجنوب والبقاع.

تعرّف المديرية الإقليمية للبنان الشمالي، والمسؤولة عن تنفيذ اتفاقية لاهاي وبروتوكولها، في مديرية الآثار، بسمر كرم، المواقع الـ 39 المُدرجة أخيراً، بالنادرة والمهمة، وإن لم تكن «مشهورة» وفقاً للمعيار المُعتمد في اللائحة السابقة. وهي تُشكّل امتداداً لهوية لبنان وتاريخه. ومن بينها: مواقع في مدينة صور (الشواكير، قانا، حيرام...)، وفي البقاع الغربي (مجموعة المعابد في جبل حرمون...)، وفي الشمال (عكار ومدينة طرابلس) وبيروت أيضاً.

ومن ثم، طلب لبنان اجتماعاً استثنائياً للجنة حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح المنبثقة عن الاتفاقية، عُقد الأسبوع الماضي. وفيه، «صوّت الأعضاء على الملفات في جولة واحدة، بدلاً من التصويت على كل ملف بملفّه»، وفقاً لكرم.

بذلك، باتت هذه المواقع تحت مظلّة حماية دولية من المُفترض أن تمنع أي اعتداء مُحتمل، خصوصاً أن الملفات المودعة تتضمن خريطة مكتملة لحدود الموقع والمحيط المباشر له. وفي حال وقوع اعتداء عليها، فإن القرار يمنح الدولة حماية قانونية تمكنها من مقاضاة إسرائيل أمام المحاكم الدولية.

> 73 موقعاً أدرجتها «يونيسكو» على لائحة الحماية المُعزّزة

وللملفات التي أعدّتها المديرية وظيفة أخرى، هي توثيق شكل الموقع وتفاصيله وكل ما يتعلق به، الأمر الذي يساعد في ترميمه في حال تعرّضه لأضرار. غير أن كرم تنبّه إلى خطورة تعرّض مواقع لم تُكتشف بعد ولم يتم التنقيب عنها، للقصف، لذا، عملت المديرية على توسيع حدود المواقع المعروفة والمشمولة بلائحة الحماية «لكي نضمن ألّا يتعرّض المحيط الذي لم يُنقب فيه بعد للاعتداء»، فـ«كل ما كبّرنا المساحة كل ما حمينا أكتر»، تقول كرم.

وتشير إلى الشروط المطلوبة للموافقة على حماية المواقع، وهي أن تكون لها قيمة ومكانة إنسانية، واتخاذ الدولة مُسبقاً تدابير لحمايتها وإدارتها، والتزامها بألّا يكون هناك أي وجود مسلح في المواقع ومحيطها.

(الأخبار)

استهداف عين سعادة: القانون في مواجهة الجريمة والفتنة

مجتبى الحسيني *

ليلة الخامس من نيسان 2026، اخترقت قنبلتان أميركيتا الصنع من نوع GBU-39 سطح مبنى سكني في محلة عين سعادة في المتن لتنفجرا في الطابق الثالث المُستهدَف، فأودتا بحياة ثلاثة لبنانيين في جريمة حرب مكتملة الأركان.

بيان قيادة الجيش اللبناني، في اليوم التالي، أوضح أن التصويب كان مقصوداً على عنوان مُحدّد، وليس خطأً في الحساب. وأكّد عدم وجود مستأجرين جدد في المبنى، وهو ردٌّ مؤسّسي رسمي يُسقط مبكراً كل ادّعاء عن «وافدين مشبوهين». ودعا إلى «عدم إطلاق التكهّنات والتحلّي بالوعي والمسؤولية»، ما يشير إلى أن المؤسسة العسكرية تدرك جيداً أن الخطر الأكبر لم يكن في القنبلتين، بل في ما قد يتبعهما من إشعال داخلي.

ما جرى يضعنا أمام احتمالين لا يلغي أحدهما الآخر. إمّا أن القصف الصهيوني نتج من خطأ في منظومات الذكاء الاصطناعي التي باتت تتولى تحليل المعلومات وإصدار أوامر القتل لدى العدو الإسرائيلي، أو جاء مقصوداً لإشعال فتنة طائفية ومناطقية تستغل خاصرة النزوح الراهنة. غير أن دقّة الاستهداف التي كشفها التحقيق الميداني للجيش ترجّح كفة الاحتمال الثاني.

في الحالتين، لا تسقط المسؤولية الجنائية الدولية عن الكيان الإسرائيلي. فالمادة 57 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف تُلزم المهاجم بالتحقق «بكل الوسائل المتاحة» من طبيعة الهدف قبل الضرب. وتفويض قرار الإطلاق لخوارزمية لا يُعفي القادة العسكريين من المسؤولية الجنائية الشخصية، بل يشكّل خرقاً مستقلاً بذاته؛ إذ لا يعترف القانون الدولي بمسؤولية «الآلة»، بل يحاسب من برمجها ومن أعطى أمر الضغط على الزناد. وثمّة مبدأ جنائي راسخ: المسؤولية عن جريمة القتل تقع على الجاني وحده، ولا مسؤولية على من كان هدفاً للجريمة بسبب هويته أو انتمائه. وكل خطاب يقلب هذه المعادلة، أياً كان مصدره، يُبرّئ الجاني ويدين الضحية.

النازح مدني حتى يثبت العكس

المسألة الأعمق التي لا تقبل اللبس في هذه الجريمة هي التوصيف القانوني للضحايا. القانون الدولي الإنساني صريح وحاسم: الحماية المدنية لا تُعلّق إلا طوال فترة المشاركة الفعلية في الأعمال العدائية. من هو في منزله نازحاً يستعيد حمايته المدنية الكاملة فوراً وبالتعريف، بصرف النظر عن أي انتماء تنظيمي. حتى عنصر المقاومة الذي يكون في مسكنه بعيداً عن ساحة المعركة يحمله القانون الدولي صفة المدني الكاملة، واستهدافه في هذه الحالة يرقى إلى ما يُعرَّف قانونياً بالقتل خارج نطاق المعركة (hors de combat). وهو من أشد الجرائم الحربية خطورةً في القانون الدولي العرفي ونظام روما الأساسي. كما يخضع أي استهداف في السياق المدني لمبدأ التناسب الذي يحظر تدمير مبنى سكني مكتظّ لقتل شخص واحد، وإلا كان الهجوم جريمة حرب موصوفة لا جدال فيها.

أمّا الحجة المتداولة عن احتمال وجود عناصر غير لبنانيين بين النازحين فلا تصمد قانونياً لدقيقة واحدة. وحتى لو صحّت، يقع واجب التمييز والتحقق حصراً على عاتق المهاجم لا المجتمع المضيف. ويظل مبدأ التناسب سارياً. وقد أغلق بيان الجيش هذا الباب رسمياً بتأكيده عدم وجود أي مستأجرين جدد في المبنى.

وللنازحين تحديداً حماية مضاعفة في القانون الدولي. فهم ينتمون، بحكم وضعهم، إلى ما يُسمّيه ميثاق الأمم المتحدة «المجموعات المستضعفة والهشّة»، وهو تصنيف أممي راسخ يستوجب ضمانات حماية استثنائية لهم، ولا سيما في مناطق النزاع. وتحظر المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة صراحةً الترحيل والتهجير القسريَّيْن للأشخاص المحميين، ما يجعل كل دعوة لطرد النازحين من مساكنهم مجازفةً بالوقوع تحت طائلة جريمة التهجير القسري المنصوص عليها في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

> مقدّمة الدستور التي تنص على أن «لكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء» من الأراضي اللبنانية أعلى مرتبةً من كل قرار وزاري وكل تصريح نيابي

جريمة باسماء وارقام

الأخطر في المشهد برمّته لم يكن القصف، بل ما تبعه من ردود فعل أبدتها أطراف لبنانية محسوبة على «فريق الوصاية» غير السيادي. التحريض على النازحين، والدعوة إلى تفتيش المنازل خارج أي إطار قضائي، والمطالبة بطرد المستأجرين القانونيين وتحظر المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة صراحةً الترحيل والتهجير القسريَّيْن للأشخاص المحميين، ما بذريعة انتماءاتهم، وكل هذه أفعال مُجرَّمة بنصوص قانونية لبنانية واضحة.

فالمادة 317 من قانون العقوبات اللبناني تعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وغرامة مالية كبيرة كل من يُثير النعرات المذهبية أو العنصرية أو يحضّ على النزاع بين الطوائف. وفسخ عقد إيجار قانوني بذريعة الخلفية السياسية أو المناطقية هو تمييز غير مشروع وفق قانون الموجبات والعقود. ويقطع الدستور اللبناني الطريق على هذا الخطاب قبل أن يُولد، إذ تنص الفقرة (ط) من مقدّمته على أن «أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين، فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتّع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان». وهذا نص أعلى مرتبةً من كل قرار وزاري وكل تصريح نيابي، ولا يحقّ لأحد كائناً من كان أن يضع نفسه فوقه.

الخيانة العظمى

يتداول بعضهم كلمة «خيانة» كتوصيف سياسي عاطفي، لكنها في هذا السياق توصيف قانوني دقيق له نصوص وأرقام مواد. المادة 275 من قانون العقوبات اللبناني تعاقب على «الإضرار بوسائل الدفاع الحربي»، وتشمل كل عمل يُضعف قدرة الدولة أو قوى المقاومة فيها على مواجهة العدوان. والمادة 276 تذهب أبعد من ذلك، إذ تعاقب بالأشغال الشاقة المؤبّدة كل من أقدم «بأي وسيلة كانت على شلّ الدفاع الوطني». وهذان النصان لم يُكتبا للزينة.

عدم إدانة العدو الإسرائيلي مع توجيه الاتهام لأبناء المقاومة في حالتهم الدفاعية النازحة، هو في جوهره تشريع لقتلهم وتشجيع للعدو على ارتكاب الجريمة مرة أخرى. وهذا السلوك لا يقف عند حد الخطأ في الرأي، بل يُكيّف قانونياً كمساعدة غير مباشرة في المجهود الحربي للعدو، وهو ما تندرج فيه أيضاً كل دعوة لتحديد أماكن النازحين أو وصمهم علناً بما يجعلهم أهدافاً أسهل. وما يُعمّق الخطورة القانونية لهذا الفعل أن بعض من مارسوه ينتمون إلى مهنة القانون، فأخطأوا تحت وطأة موجة إعلامية موجّهة في تطبيق مبادئ كانوا يعرفونها. والخطأ المهني في زمن الحرب له تبعات لا تقف عند الحدود الفردية.

وسط هذا كله، تبرز مسألة قانونية لبنانية داخلية يكاد يُسكت عنها عمداً: قانون تجريم التعامل مع العدو لا يزال نافذاً ولم يُعدّل حتى الساعة. وهذا يعني أن كل من دعا إلى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل، من أعلى هرم السلطة إلى أدناها، يقع نظرياً تحت طائلة هذا القانون ويكون عرضة للملاحقة القضائية. والأدهى أن أي مفاوضات تُعقد قبل تعديل هذه التشريعات ستكون مطعوناً في شرعيتها أمام القضاء اللبناني. يبدو أن الحديث عن تعديل هذه القوانين بدأ يتصاعد اليوم لهذا السبب تحديداً، لكن من يريد المضي في هذا الطريق مُطالَب بالجهر بالمسار القانوني الواجب قبل أن يضع قدمه في الطائرة، لا أن يتجاوز النصوص الصريحة متكئاً على الأمر الواقع.

الفتنة سلاحاً استراتيجياً

ما نشهده لا يمكن قراءته بمعزل عن سياقه الاستراتيجي. استهداف شقة سكنية في منطقة تستضيف نازحين من الجنوب والضاحية ليس حادثة عشوائية معزولة؛ إنه توظيف للقصف كفتيل لمتفجّرة داخلية. والمعادلة بسيطة في مبناها، خطيرة في مداها: القصف يُشعِل غضباً، والغضب يُفجِّر طائفياً ومناطقياً، والفتنة تحقّق ما عجزت عنه الحرب المفتوحة. ومن يُغذّي هذه الفتنة، صمتاً عن الجاني أو تحريضاً على الضحايا، يتحوّل عملياً إلى أداة في المشروع العدائي، بصرف النظر عن نواياه ومواقفه المُعلنة.

ثلاثة مواطنين لبنانيين قتلهم العدو الإسرائيلي ليلة الخامس من نيسان في منازلهم. والجيش اللبناني أثبت ذلك ميدانياً وأعلنه رسمياً. كل ما عدا ذلك ضجيج لصرف الأنظار. القانون واضح، والدستور واضح، وبيان المؤسسة العسكرية واضح. ما ينقصنا ليس المعرفة، بل الجرأة على قول الحق في وجه من يريد أن يجعل من دم اللبنانيين وقوداً لحرب أخرى تُشعَل هذه المرة من الداخل.

* كاتب لبناني

الحرب الكونية ضد المقاومة

«المال» تجمع ضريبة البنزين ولا تدفع الرواتب

زينب يزبي

في 16 شباط الماضي أقرّت الحكومة بناءً على اقتراح وزير المال ياسين جابر، زيادة على ضريبة البنزين بقيمة 320 ألف ليرة على الصفيحة من أجل تمويل زيادة 6 رواتب أساس للعاملين في القطاع العام. ومذّاك، جمعت الوزارة نحو 83 مليون دولار من دون أن تدفع أي قرش للرواتب. فمنذ اللحظات الأولى، كان يُنظر إلى هذا القرار بوصفه خياراً سهلاً يجنّب السلطة البحث عن مصادر تمويل عادلة ومُستدامة من خلال إصلاح ضريبي.

اختارت السلطة مدّ يدها مجدّداً وبشكل مباشر إلى جيوب المستهلكين لتمويل زيادة أكثر من مستحقّة للفقراء العاملين في القطاع العام. لكنّ تبعات القرار لا تنحصر في هذه المعادلة المختلّة الموازين، إذ إنّ ضريبة على البنزين لا تُصيب فئة محدّدة، بل تنعكس فوراً على مجمل الأسعار، ما يعني أنّ كلفتها الفعلية تتجاوز بكثير قيمة الرسم نفسه. وما حصل تالياً يترجم هذا الأمر. فمنذ 17 شباط، بدأ تطبيق الضريبة فوراً، وبدأت معها جباية يومية ثابتة من السوق، مقابل تعليق تسديد الرواتب الإضافية.

وبحسب التقديرات، يُفترض أن تؤمّن هذه الضريبة نحو 534 مليون دولار سنوياً، أي ما يقارب 1,46 مليون دولار يومياً. وخلال الفترة الممتدة حتى 14 نيسان، وفي حال كان الاستهلاك على الوتيرة نفسها، يُفترض أن تكون الدولة قد جمعت 83 مليون دولار خلال 57 يوماً فقط. ومع استمرار فرض الضريبة من دون أي ترجمة فعلية للالتزامات، بدأت الروابط النقابية برفع سقف خطابها. فقد حذّر تجمّع روابط العاملين في القطاع العام والمتقاعدين من أنّ تجاهل الحكومة تنفيذ القرار القاضي بمنح تعويض بوازي ستة أضعاف الراتب، اعتباراً من 1 آذار، يشكّل استخفافاً غير مقبول بحقوق الموظفين وكرامتهم، ملوّحاً باتخاذ خطوات تصعيدية مشروعة.

(هيثم الموسوي)

> جمعت وزارة المال نحو 83 مليون دولار ولم تدفع أيّ فرش للقطاع العام

هذا التصعيد، وإن بدا حتمياً، يصطدم بواقع ميداني مختلف، كما يوضح أمين سر رابطة موظفي الإدارة العامة، وليد الشعار، الذي يشير إلى أنّ الظروف الأمنية والحرب تمنع عملياً أي تحرك في الشارع، رغم تفاقم الأزمة ووجود نقاش دائر منذ فترة في الأوساط المعنية. ويلفت إلى أنّ التلويح بالتصعيد يصطدم بواقع أمني ضاغط، يجعل أي تحرّك في الشارع محفوفاً بالمخاطر، مشيراً إلى أنّ فكرة التحرّك كانت مطروحة، لكن لم يعد هناك من يستطيع تحمّل مسؤوليتها. ويقول إنّ الخيارات باتت محدودة جداً: «حتى الدعوة إلى الإضراب تبدو صعبة في هذه الظروف، حيث يتم تسيير العمل بالحد الأدنى لتلبية حاجات المواطنين، فيما يعتمد التعليم إلى حدّ كبير على النظام أونلاين حفاظاً على مصلحة الطلاب». ويؤكد أنّ «العامل الإنساني اليوم يطغى على أي خيار تصعيدي، مع حرص على عدم تحميل المواطنين أو الطلاب كلفة إضافية».

ويقول الشعار إنّ «الموظفين يدفعون اليوم كلفة زيادة المحروقات مثلهم مثل كل اللبنانيين، من دون أن يحصلوا على أي شيء بالمقابل»، مشيراً إلى أنّ الرواتب، التي هي أساساً متدنية، تآكلت بفعل الغلاء المستجد الذي تراكم أخيراً فوق غلاء سابق. ويضيف أنّ ما كان يُنتظر من الحكومة، بالحد الأدنى، هو التراجع عن هذا الرسم في ظل الظروف الاستثنائية، كما حصل في دول أخرى خفّفت الضرائب على المحروقات. ويعطي مثالاً مباشراً على حجم الضغط المعيشي، لافتاً إلى أنّ كلفة التنقّل اليومي تضاعفت، من نحو 4 دولارات إلى 8 دولارات، وهو مبلغ كبير مقارنة برواتب القطاع العام. ويخلص إلى أنّ ما يجري لم يعد مجرّد تأخير أو تقصير، بل نهج واضح من الإهمال والهروب إلى الأمام، في وقت تتصاعد فيه معاناة الموظفين يوماً بعد يوم، بالتوازي مع معاناة كل اللبنانيين. ويشير إلى أنّه بحسب الأصول الدستورية تُعتبر الدولة «خصماً شريفاً» حيث تراعي في الظروف الاستثنائية الأوضاع، إلاّ أنّ الحكومة الحالية لا تراعي أي وضع «وكأنّنا غير موجودين»، بحسب وصف الشعار. ويؤكد أنّ الاتصالات التي تجريها الرابطة لا تفضي حتى إلى تحديد مواعيد، وكأنّ هناك قراراً بتجاهل الملف، من جهته، يوجّه النقابي محمد قاسم انتقاداً حاداً إلى أداء الحكومة، معتبراً أنّها تقف كأنها «شاهد زور» أمام ما يجري، في وقت تتفاقم فيه معاناة الموظفين والعسكريين وسائر المواطنين، مقابل استمرار بعض الجهات في الاستفادة من الأزمة. ويشدّد على ضرورة اتخاذ تدبير فوري وسريع لتدارك الوضع، مؤكداً أنّ ما يحصل لم يعد مقبولاً، وأنّ الظرف الأمني وحده هو ما يمنع اليوم انفجار الشارع، مضيفاً أنّه «لولا هذا الواقع، لكانت كل النقابات والقطاعات في الشارع». ورغم الإقرار بصعوبة التحرّك حالياً، يحذّر من أنّ هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، وأنّ الموظفين «لن يبقوا في منازلهم إلى ما لا نهاية»، حتى في ظل الظروف الراهنة، معتبراً أنّ تعطيل الإدارات أو وقف التعليم ليس خياراً مفضّلاً الآن، «لكن قد يضطر المعنيون إلى اعتماده إذا استمر التجاهل».

ويشير إلى أنّ الارتفاعات الجنونية في الأسعار، من المواد الغذائية إلى النقل والمحروقات، إضافة إلى تداعيات النزوح، تحصل أمام أعين الحكومة من دون أي معالجة فعلية، منتقداً في الوقت نفسه ربط زيادة الرواتب بإيرادات غير مكتملة، إذ باشرت الدولة بجمع أموال ضريبة البنزين فيما بقي تنفيذ الرواتب مُعلّقاً بانتظار إقرار الـTVA. ويختم بالتأكيد على أنّ الإيرادات متوافرة اليوم، بحسب زعم الوزارات المعنية، بالإضافة إلى إيرادات ضريبة البنزين، ما يفرض اتخاذ قرار مالي فوري بدل الاستمرار في المماطلة.

هكذا تبدو المسألة أبعد من قرار ضريبي، بل هي انعكاس لنهج كامل في إدارة الدولة لتطبيق سياسات التقشّف المتشدّد وترحيل الحقوق إلى وقت غير معلوم. صحيح أن غضب القطاع العام مكبوت اليوم تحت وطأة الظروف الأمنية التي تحول دون أي تحرّك فعلي، إلا أن ذلك لا يمنع السؤال: أين الـ83 مليون دولار التي جبتها وزارة المال من جيوب الناس؟

العدو يدمّر 1081 وحدة سكنية يومياً

فؤاد يزبي

بـ«التصعيد غير المسبوق»، وصف المجلس الوطني للبحوث العلمية الاعتداءات الإسرائيلية الحالية على لبنان، مشيراً في إحصاء أولي للأضرار إلى أنّ عدد الوحدات السكنية المتضررة كلياً أو جزئياً بلغ نحو 40 ألف وحدة، خلال 35 يوماً فقط.

ووفق الأرقام الأولية، تشكّل أضرار توسّع العدوان على لبنان نحو 16% من إجمالي الأضرار التي سُجّلت في المرحلة الأولى من الاعتداءات الإسرائيلية، والتي بدأت في 8 تشرين الأول 2023 واستمرّت، بحسب التقرير، حتى 2 آذار 2026، وإن بوتيرة منخفضة قبل أن تعاود الارتفاع. ففي المرحلة الأولى، بلغ عدد الوحدات السكنية المدمّرة والمتضررة نحو 230 ألف وحدة خلال سنتين و3 أشهر.

وتشير هذه الأرقام إلى أنّ الجيش الإسرائيلي يدمّر ما معدله 1081 وحدة سكنية يومياً في لبنان، ما رفع الحصيلة خلال 35 يوماً من التصعيد الأخير إلى نحو 37,836 وحدة سكنية متضررة أو مدمّرة، بما يعكس توسّعاً واضحاً في نطاق العدوان وشدّته. ورغم أن إجمالي الأضرار في المرحلة الأولى كان أكبر عدداً، إلا أنّ وتيرته كانت موزّعة على فترة زمنية أطول، بينما يشير التصعيد الحالي إلى تركيز أعلى في عمليات التدمير، مع امتداد الأضرار إلى الأحياء المحيطة بالأبنية المستهدفة.

وتشير هذه الأرقام الأولية إلى أنّ العدو الإسرائيلي يقوم بتدمير ما معدله 1081 وحدة سكنية يومياً في لبنان، ما أوصل عدد الوحدات المتضررة والمدمرة في 35 يوم من الحرب إلى 37 ألف و836 وحدة سكنية، ما يشير إلى التوسع الكبير في العدوان. فعلى الرغم من أنّ عدد الوحدات السكنية المدمرة في الفترة الأولى من الحرب، أي قبل الثاني من آذار 2026 هو أكبر، إلا أنّ الفترة الزمنية كانت أطول، أما الآن فتشير أرقام المجلس الوطني للبحوث إلى تركيز أكبر في التدمير، فضلاً عن إلحاق الأذى بالأحياء المحيطة بالأبنية المستهدفة بالقصف.

ولفت المركز إلى أنّ «الأرقام تعكس تسارعاً ملحوظاً في وتيرة الدمار، فجزء كبير من الأضرار سجل في فترة زمنية قصيرة جداً».

وبحسب التقرير، يركز العدو الإسرائيلي على تدمير الأبنية والمنازل في المنطقة الجنوبية، حيث بلغت نسبة الوحدات السكنية المدمرة جزئياً أو كلياً خلال العدوان الحالي 73,5% من إجمالي عدد الوحدات المتضررة. ووصلت حصة محافظة النبطية من الوحدات السكنية المدمرة إلى 50% من إجمالي عدد الوحدات المدمرة والمتضررة في الأيام الـ 35 للحرب، دمّر الاحتلال فيها حوالي 19 ألف وحدة سكنية. ووصلت حصة محافظة لبنان الجنوبي من الوحدات المدمرة والمتضررة إلى 23% بما يصل الى نحو 9 آلاف وحدة.

على مستوى الأقضية، تظهر الأرقام تركيز العدو على قضاء بعبدا، أي الضاحية الجنوبية، وصور والنبطية وبنت جبيل بالنسبة ذاتها تقريباً في الاستهداف، إذ بلغت نسبة الوحدات السكنية المتضررة والمدمرة حوالي 19% في كلّ منها.

يذكر أنّ المجلس الوطني للبحوث اعتمد في إعداد تقريره على صور الأقمار الاصطناعية، والذكاء الاصطناعي، والمصادر المجتمعية أو «crowdsourcing»، فضلاً عن التحقق الميداني، وتحليل البيانات المتقدم.

كلمات متقاطعة 5064

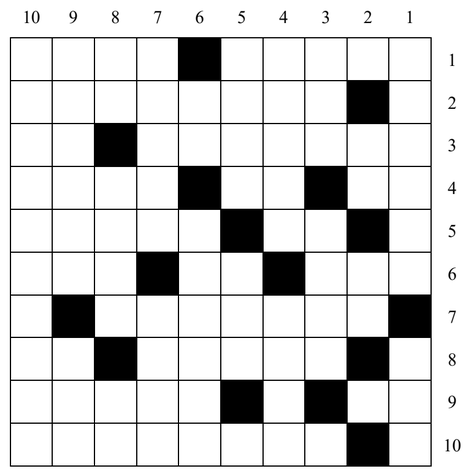

أفقيا

1- مجموعة عرقية أفريقية تتواجد في ليبيا وتشاد – من الطيور – 2- امبراطور ياباني راحل – 3- دولة أوروبية – إشتاق – 4- بواسطتي – هدم الحائط – فراديس – 5- للمساحة – تراجعه عن الأمر – 6- أمات – نهر إيطالي – حاسة النظر – 7- المتضجّر – 8- شاعر غنائي زمن الأمبراطور أوغسطس قيصر – هاج الدم – 9- حَب – عائلة مخرج أفلام فرنسي راحل – 10- عاصمة ولاية هاواي الأميركية

عمودياً

1- حصن السمول – من الفاكهة – 2- خاصتي – لك بالأجنبية – 3- ثئور الرياح – إسم الجلالة – 4- أماكن درس القمح – شارع في بيروت – 5- نوع من السمك – قطع الإصبع – 6- نعم بالأجنبية – إحدى جزر الأنتيل تتبع ترينيداد – 7- يسافر – نبيّ الله – 8- نوتة موسيقية – نسائد – نوتة موسيقية – 9- خلاف إنفصالي – مدينة سويسرية – 10- دولة اوروبية عاصمتها بودغوريتشا

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- كلود ديبوسي – 2- ميراج – كاسر – 3- يم – الرست – 4- لامارتين – 5- فل – أكباد – 6- مستعرب – ين – 7- عليل – كنت – 8- وا – مد – ليبي – 9- نخت – كان – ند – 10- فيلادلفيا

عمودياً

1- كميل شمعون – 2- ليما – سلاحف – 3- ور – مفتي – تي – 4- دار العِلم – 5- دجّ – دكا – 6- أتابك – إد – 7- بكليك – نُتُل – 8- وارن بيتي – 9- س س س – ان – بني – 10- يرتعد – صيدا

sudoku 5064

9			7			5		
5	6	1						
	4			9		6	1	3
	7			3				
8	1						2	4
				5			7	
7	8	6		4			3	
						4	8	5
		2			9			7

حلول الشبكة السابقة

8	3	5	9	4	7	6	2	1
1	4	7	2	6	5	9	3	8
2	9	6	3	1	8	7	4	5
3	8	2	4	7	1	5	9	6
9	7	4	5	3	6	1	8	2
5	6	1	8	9	2	3	7	4
4	1	3	6	2	9	8	5	7
6	2	8	7	5	3	4	1	9
7	5	9	1	8	4	2	6	3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 361

كلمة السر من 6 حروف: بلدة لبنانية في قضاء المتن الشمالي

ابو ميزان – برمانا – بعبدات – تل – جوار – جبل – حملايا – دوار – سهل – شرين – شويا – عين عار – عوكر – غيم – قرنة – كرم – كفر – مرجبا – نابيه – نقاش – وادي – وطى

ش	ا	ي	ا	ل	م	ح	ن	ل	ا					
ب	ر	د	و	ا	ر	ا	ه	ن	ت					
ر	ج	ي	ل	ر	ز	س	ر	ا	ا					
م	و	ل	ن	ي	ا	ز	ف	ب	د					
ا	ا	ت	م	ل	م	ع	ك	ي	ب					
ن	ر	و	ح	ب	ل	ر	ن	ه	ع					
ا	ب	ا	ع	م	ق	ي	ج	ي	ب					
ا	و	ق	ي	و	ي	ر	د	ب	ع					
م	ر	ك	ط	و	ك	غ	ن	ا	ا					
ن	ق	ا	ش	ى	ش	ر	ا	ة	و					

حلول الشبكة السابقة: العاصمة

عملية حسابية 361

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	+		٪		=	10
–		X		X		
	X	7	X		=	84
٪		X		٪		
	X		X	6	=	36
=		=		=		
23		98		4		

حلول الشبكة السابقة

21	X	3	٪	9	=	7
+		X		X		
24	٪	6	X	2	=	8
٪		X		X		
5	X	5	–	4	=	21
=		=		=		
9		90		72		

شبكة العنكبوت 361

إعداد نعوم مسعود

1 – 4 عاصمة اذربيجان
3 – 13 شاعرة وادبية وروائية سورية راحلة من مؤلفاتها « انا والدنى »
12 – 17 منتجع بالاجنبية
17 – 20 شهر ميلادي
20 – 24 بلدة لبنانية في قضاء الكورة
24 – 34 وزير داخلية لبناني سابق
34 – 48 الشرطة الرسمية في لبنان
47 – 58 موقع اخباري لبناني على شبكة الانترنت
58 – 66 مدينة اوكرانية
64 – 76 مصمم ازياء ايطالي راحل
75 – 79 مدينة ايرانية
78 – 81 صوت الرصاص
81 – 85 من الطيور
87 – 88 مدينة سويسرية
87 – 90 فرعون مصري بنى الهرم الثاني في الجيزة
90 – 94 اصغر الكواكب واقربها الى الشمس
94 – 102 اديب لبناني راحل من كبار رجال الصحافة
شغل رئيس تحرير جريدة الاهرام المصرية
100 – 106 اعلى جبل في مصر
105 – 110 مدينة ايطالية

حل شبكة العنكبوت السابقة

ارتجال – النهر الكبير الجنوبي – ببكهام – امالي – نبو
كاسل يونايتد – دبزفول – فول سوداني – انبي خيرتك
فاختاري – أربك الاحمر – مراكش – شط العرب – بني سويف
– فاماغوستا – تارن – نورس – سونشي – شيرين – نغروس

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5064

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

راقص باليه ومصمم رقصات فرنسي (1818-1910). من أعماله « ابنة الفرعون »
5+6+3+2+4 = دولة عربية ■ 7+5+3+1+1+1+11 = دولة ميانمار سابقاً ■ 8+9+10 = منزل

حل الشبكة الماضية: **ماجد عبدالله**

الحرب الكونية ضد المقاومة

توقّعات بجولة تفاوض جديدة أميركا - إيران: الحرب بالحصار

قالیباف ينظر إلى صور تلامذة شهداء على الطائرة التي اقلته إلى إسلام اباد ومنها (من الويب)

طهران - **محمد خواجوني**

أدخل الحصار البحري الذي فرضته الولايات المتحدة على الموانئ الجنوبية لإيران في الخليج وبحر عُمان، عقب فشل مفاوضات إسلام آباد، التوتر بين الجانبين في مرحلة جديدة. ولا يُعرف ما إذا كان هذا الوضع سيعيد الطرفَين مجدّداً إلى شفا حرب شاملة، أم أنهما، رغم أجواء النزاع وانعدام الثقة، سيعودان إلى طاولة المفاوضات على أمل التوصّل إلى اتفاق ما.

ويهدف الحصار البحري المفروض على إيران، والذي بدأ تطبيقه الإثنين الماضي بأمر من الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى كسر سيطرة طهران على مضيق هرمز، الذي أصبحت منذ اندلاع الحرب الأميركية - الإسرائيلية في 28 شباط الماضي أداة الضغط الأهمّ بيد إيران. إذ أدّى تراجع حركة عبور السفن في هذا المضيق إلى أزمة في الاقتصاد العالمي؛ علماً أنه قبل هذه الحرب، كانت الملاحة هناك تجري بشكل طبيعي، قبل أن تأتي المواجهة العسكرية وتُغيّر قواعد اللعبة. ومنحت الولايات المتحدة وإسرائيل، إيران - من دون قصد -، ورقة ضغط مؤثّرة في معادلات الممرّ المائي الدولي المهم، لتتحوّل تلك الورقة اليوم إلى أبرز تحدٍّ في سياق التطورات الإقليمية والدولية. ويبدو أن الهدف الرئيس من الحصار البحري هو منع تصدير النفط والمنتجات البتروكيماوية الإيرانية - باعتبار الأخيرة المصدر الرئيس لإيرادات البلاد -، وزيادة الضغط على إيران وشركائها التجاريين الأساسيين، وعلى رأسهم الصين.

وهكذا، توجّهت الولايات المتحدة إلى خيار جديد للضغط على إيران، في وقت انتهت فيه مفاوضات إسلام آباد بين الجانبَين، الأحد الماضي، من دون نتائج. وكانت عُقدت المفاوضات عقب دخول وقفٍ مؤقت لإطلاق النار لمدّة أسبوعين حيّز التنفيذ اعتباراً من الأربعاء الماضي. ويأتي ذلك في وقت تشير فيه الأطر المعتمدة لدى «القيادة المركزية الأميركية» إلى أن فرض حصار بحري على أيّ دولة يُعدّ بمثابة إعلان حرب عليها. وبناءً عليه، يمكن اعتبار هذا الإجراء الأميركي خرقاً لوقف إطلاق النار المؤقّت مع إيران. وعلى أيّ حال، فهو يشكّل سيفاً ذا حدّين؛ إذ إن تصاعد التوتر في بحر عُمان ومضيق هرمز قد يؤدّي إلى تفاقم الأزمة في الاقتصاد العالمي، ولا سيما بعدما أعلنت القوات المسلّحة الإيرانية أن الحصار الأميركي «غير شرعي» ويرقى إلى «القرصنة»، محذّرة من أن أيّاً من الموانئ الخليجية لن يكون في مأمن في حال تهديد سلامة تلك الإيرانية، وفقاً لمنطق: «الأمن للجميع أو لا أمن لأحد».

ورغم ذلك الشدّ والجذب، تبرز مؤشرات على احتمال عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات خلال الأيام المقبلة، في ظلّ المساعي التي تبذلها أطراف إقليمية للوساطة، ولا سيما باكستان. إلّا أن التصريحات بدت متضاربة في هذا الشأن؛ إذ في حين أفادت وكالة الأنباء الرسمية الإيرانية، أمس، نقلاً عن «مصدر مطّلع»، بمواصلة المشاورات بين طهران وإسلام آباد واحتمال عقد جولة جديدة من المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة، نقلت وكالة «أسوشيتد برس» عن مسؤولين أميركيين مسؤول أميركي القول إن «لدينا جميع مقومات الاتفاق قد تعقّد غداً. كما أفادت وكالة «رويترز»، نقلاً عن خمسة مصادر، بإمكانية تجديد المحادثات الإيرانية - الأميركية في إسلام آباد، هذا الأسبوع أو مطلع الأسبوع المقبل.

وفي السياق نفسه، قال ترامب، لصحيفة «نيويورك بوست»، إن «شيئاً ما قد يحدث خلال اليومين المقبلين»، مضيفاً أن «المفاوضات يجب أن تبقى في باكستان»، وذلك بعد ما نُقل عنه في تصريح سابق أنه لا يعتقد أن المفاوضات ستُعقد في باكستان، متحدّثاً عن إمكانية عقدها في بلد أوروبي. وفي المقابل، نقلت شبكة «فوكس نيوز» عن مسؤول أميركي القول إن «لدينا جميع مقومات الاتفاق قد تعقّد غداً. كما أفادت وكالة «رويترز»، نقلاً عن خمسة مصادر، بإمكانية تجديد المحادثات الإيرانية - الأميركية في إسلام آباد، هذا الأسبوع أو مطلع الأسبوع المقبل.

وفي السياق نفسه، قال ترامب، لصحيفة «نيويورك بوست»، إن «شيئاً ما قد يحدث خلال اليومين المقبلين»، مضيفاً أن «المفاوضات يجب أن تبقى في باكستان»، وذلك بعد ما نُقل عنه في تصريح سابق أنه لا يعتقد أن المفاوضات ستُعقد في باكستان، متحدّثاً عن إمكانية عقدها في بلد أوروبي. وفي المقابل، نقلت شبكة «فوكس نيوز» عن مسؤول أميركي القول إن «لدينا جميع مقومات الاتفاق قد تعقّد غداً. كما أفادت وكالة «رويترز»، نقلاً عن خمسة مصادر، بإمكانية تجديد المحادثات الإيرانية - الأميركية في إسلام آباد، هذا الأسبوع أو مطلع الأسبوع المقبل.

وفي السياق نفسه، قال ترامب، لصحيفة «نيويورك بوست»، إن «شيئاً ما قد يحدث خلال اليومين المقبلين»، مضيفاً أن «المفاوضات يجب أن تبقى في باكستان»، وذلك

الحصار النفطي كأداة تفاوض: هنا أيضاً... إيران ليست فنزويلا

حسن حيدر

مثّل قرار الولايات المتحدة فرض حصار بحري على إيران، الخيار الأول في مرحلة ما قبل الانزلاق إلى المواجهة العسكرية المباشرة، إذ شهدت المنطقة، قبل اندلاع الحرب الأخيرة، حشداً بحرياً أميركياً لافتاً، اتّخذ طابعاً قتالياً منظّماً، مع توضع مدروس على مسافة آمنة من الحدود البحرية الإيرانية. وعكس هذا التموضع إدراكاً أميركياً مُسبقاً لكون أيّ اقتراب ميداني لإيران في سيوَلد رداً إيرانياً يتمثّل على الأرجح في إغلاق مضيق هرمز، والدخول في مواجهة بحرية تشبه إلى حدّ كبير سيناريو «حرب الناقلات» التي عرفتها المنطقة في ثمانينيات القرن الماضي.

غير أن هذا الخيار الذي بدا مُفضّلاً قبل أشهر بالنسبة إلى الولايات المتحدة في إطار الضغط التفاوضي، تراجع لصالح سيناريو التصعيد المباشر، وذلك عقب تقديم إسرائيل خطّتها العسكرية لضرب إيران. عند هذه النقطة، بدا أن صانع القرار الأميركي أعاد تقييم المشهد الاستراتيجي، ليخلص إلى أن إغلاق المضيق يبقى احتمالاً قائماً في جميع السيناريوات العدائية، سواء تمّ اعتماد الحصار البحري أو توجيه ضربات عسكرية مباشرة. لكن واشنطن رجّحت خيار الانخراط في عمل عسكري واسع يحقّق جملة أهداف تتقاطع في جانب كبير منها مع الأجندة الإسرائيلية، وفي مقدّمتها إضعاف البنية التحتية العسكرية الإيرانية، واستهداف منظومات القيادة والسيطرة، وإلحاق خسائر كبيرة بالقدرات الدفاعية والهجومية، فضلاً عن محاولة تحريك الداخل الإيراني، عبر دعم قوى معارضة.

في الأيام الأولى للحرب، أظهرت إيران قدرات قتالية لافتة، سواء على المستوى الدفاعي أو الهجومي، وهو ما أربك التقديرات الأميركية الأوّلية، ودفع بالولايات المتحدة إلى توسيع نطاق انخراطها إلى جانب إسرائيل. وهكذا، تجاوزت الضربات حدود الأهداف العسكرية التقليدية، وامتدّت لتشمل بنى مدنية حيوية، من جامعات ومؤسسات تعليمية، إضافة إلى منشآت صناعية كبرى ومصانع ومصالح اقتصادية صغيرة، وبنى خدمية ولوجستية، بما في ذلك مرافق مرتبطة بالأمن الداخلي، كشرطة السير وحرس الحدود.

في المقابل، اختارت إيران إدارة المعركة وفق مقاربة متعدّدة الجبهات، تمثّلت أولاً في توسيع دائرة الاشتباك، لتشمل القواعد والمصالح الأميركية في منطقة الخليج، وثانياً في اعتماد نمط هجومي يومي في اتّجاه إسرائيل، أوجد حالة من الاستنزاف المتبادل، وترافق ذلك مع موقف شعبي داخلي صلب فاق توقّعات معظم المراقبين، بمن فيهم أكثر المتفائلين داخل إيران نفسها. وأتاح هذا التماسك الداخلي لطهران الدخول في ما يمكن وصفه بـ«الروتين القتالي»، أي نمط من العمليات المستدامة التي يمكن تحمّل كلفتها على المدى المتوسط.

بالتوازي، أعادت إيران موضعة ثقلها العسكري في اتجاه مضيق هرمز، باعتباره ورقة ضغط دولية من الطراز الأول. ونجحت هذه المقاربة في تحريك أطراف دولية كانت تقف على الحياد، كما رفعت منسوب القلق لدى حلفاء الولايات المتحدة الذين أبدوا تردّداً واضحاً في الانخراط في المواجهة، خشية تداعياتها على مصالحهم الحيوية، سواء في محيط إيران أو حتى على أراضيهم. وهكذا، أصبحت ورقة المضيق أداة مركزية في يد طهران، تدير من خلالها توازنات الصراع. وعلى الرغم من إدراك واشنطن أهمية هذه الورقة، إلا أن تقديراتها لم تذهب إلى إحكام الجمهورية الإسلامية السيطرة بهذا الشكل. كما أن الرهان الأميركي على انخراط دولي واسع لم يتحقّق، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في خياراها السابق، والعودة إلى فكرة فرض حصار بحري، ولكن حالياً بصيغة أوسع وأكثر تشدّداً، إذ يتجاوز هذا الحصار نطاق مضيق هرمز، ليشمل الموانئ الإيرانية على امتداد السواحل الشرقية والغربية، انطلاقاً من الحدود مع العراق، مروراً بكامل الساحل الشرقي للخليج، وصولاً إلى سواحل مكران وجاسك شرق المضيق، حتى في منطقة جابهار القريبة من الحدود الباكستانية، حيث توجد منشآت حيوية لتصدير النفط على بحر العرب شمال المحيط الهندي. ويعكس ذلك الانتشار الجغرافي، محاولة لتطويق إيران عسكرياً من مختلف الاتجاهات القابلة للسيطرة الأميركية، لكنه يطرح جملة من الأسئلة المُعقّدة حول آليات التنفيذ وما إذا كانت جميع السفن المتّجهة إلى إيران أو الخارجة منها ستتعرّض للاستهداف أو التفتيش، بما فيها الصينية والروسية؟ كما يُطرح سؤال حول إمكانية منح واشنطن استثناءات محدّدة تسمح باستمرار تدفّق جزئي للنفط الإيراني عبر قنوات معيّنة لتفادي صدمة عالمية في أسواق الطاقة؟

الحصار البحري من قبل الولايات المتحدة يُعدّ في جوهره تكتيكاً قصير الأمد

في المقابل، تبدو إيران حريصة على عدم الكشف المُسبق عن آليات ردها، مفضّلةً الانتظار حتى بدء التنفيذ العملي لأيّ إجراءات أميركية، كاعتراض أو مصادرة سفن، لتعلن حينها عن خطواتها بشكل تدريجي ومدروس. ويعكس هذا النهج استراتيجية تقوم على إدارة التصعيد بدلاً من استباقه، وترك عنصر المُفاجأة كأداة ردع.

وعلى أيّ حال، فإنه من الناحية الجغرافية، يواجه أيّ حصار بحري لإيران تحدّيات كثير، نظراً إلى طبيعة حدود هذا البلد الممتدّة. فإيران ترتبط بحدود برية مع سبع دول، تمتدّ على مسافة تقارب ستة آلاف كيلومتر، إضافة إلى سواحل بحرية شمالاً وجنوباً بطول يصل إلى نحو 2700 كيلومتر، وهو ما يعني أن مجموع حدودها يقارب تسعة آلاف كيلومتر. ويجعل ذلك الامتداد الواسع من المستحيل عملياً فرض حصار شامل يمنع دخول البضائع بشكل كامل، خاصة عبر الحدود البرية مع العراق وباكستان، فضلاً عن منفذ بحر قزوين شمالاً الذي يشكّل شرياناً حيوياً خارج نطاق السيطرة الأميركية ويرتبط بروسيا ودول أخرى.

بناءً على ذلك، يبدو أن أيّ حصار محتمل سيركّز بشكل أساسي على قطاع النفط باعتباره المصدر الرئيس للدخل الإيراني ونقطة التأثير الأبرز على الاقتصاد العالمي، وهو ما ستقابله إيران بمعادلتها المتجدّدة: «نفط الخليج للجميع أو لا أحد». وتعني هذه المعادلة عملياً أن أيّ محاولة لخنق صادرات طهران النفطية، ستُقابَل بخطوات تصعيدية قد تصل إلى إغلاق مضيق هرمز بالكامل، والذهاب أبعد في اتجاه نقاط اختناق أخرى في الممرّات البحرية الدولية، مثل مضيق باب المندب، الأمر الذي ينذر بأزمة عالمية في قطاع الطاقة تتجاوز آثارها الإقليم، لتطاول الاقتصاد الدولي برمّته.

في النتيجة، يبدو الحصار البحري من جانب الولايات المتحدة، في جوهره، تكتيكاً قصير الأمد، وربّما غير محسوب بدقة، يهدف إلى زيادة الضغط على إيران التي تقرأ هذا القرار الأميركي في إطار اللجوء إلى مختلف الوسائل لمحاولة حسم ملفّها، مؤكدة في الوقت نفسه أن تكرار تجربة فنزويلا في منطقة الخليج أمر غير قابل للتحقّق. ومن هنا، يمكن القول إنه في ظلّ هدنة مؤقّتة، يبقى مضيق هرمز بما يمثّله من ثقل استراتيجي، محور «حرب إرادات» مفتوحة يكون الحسم فيها للطرف القادر على ترجمة مكاسبه الميدانية إلى شروط تفاوضية تحقّق أهدافه النهائية.

المعركة على «هرمز»: الكلمة العليا... ليست لأميركا

ريم هاني

مع بدء الحصار الأميركي على مضيق هرمز، في أعقاب فشل مفاوضات إسلام آباد في بلورة اتفاق بين طهران وواشنطن، تحوّلت الحرب، خلال الهدنة الهشة، من تبادل الضربات الصاروخية إلى حملة مفتوحة تهدف إلى فرض سيطرة أحد الطرفَين على المضيق الحيوي. وبعد مرور أكثر من ستّة أسابيع على الحرب مع إيران من دون أيّ مخرج واضح، لجأ الرئيس دونالد ترامب إلى أداة مألوفة: الحصار النفطي، الذي من شأنه، نظرياً، عزل إيران عن التجارة العالمية، وحرمان البلاد من الواردات الأساسية، فضلاً عن عائدات تصدير النفط التي تعتمد عليها حكومتها، في سيناريو يعيد إلى الأذهان التكتيكات التي استخدمتها الإدارة الأميركية ضدّ فنزويلا وكوبا. على أنه، مرّة جديدة، اقترنت الخطوة الأميركية بتحذيرات من أن إيران لن تكون، في هذه المحطة أيضاً، فنزويلا أخرى.

وفي حين يرى بعض المحلّلين أن ترامب كان «محقاً» في محاولة «قلب الطاولة» على إيران، وأن الحرب على الأخيرة «تستحق» المجازفة بحصول مزيد من الاضطرابات في إمدادات الطاقة العالمية، ولا سيما بعدما نجحت طهران في إلحاق ألم اقتصادي كبير بقية العالم، وواصلت، في الوقت عينه، تصدير كميات كبيرة من النفط الخام وغيره من أصناف الوقود عبر المضيق، فإن ما يتخوّف منه العديد من المراقبين، حالياً، هو «الشكل» الذي قد يتّخذه الرد الإيراني، في حال استمرار إغلاق المضيق، جنباً إلى جنب مدى قدرة الولايات المتحدة على المضيّ قدماً في المهمّة المُشار إليها، من دون جرّ دول أخرى إلى الصراع في المنطقة.

وفي حين يحذّر خبراء من أن سعر النفط قد يرتفع إلى 150 دولاراً للبرميل في ظلّ الحصار الأميركي - علماً أن خام برنت قفز إلى 102 دولار الإثنين -، تمتلك إيران جملة من الأوراق للردّ على الحصار الأميركي، تشمل زرع مئات الألغام الإضافية في المضيق، وضرب القواعد الأميركية في المنطقة، وشنّ هجمات إلكترونية على الغرب، ربّما بمساعدة روسية، جنباً إلى جنب هجمات جديدة على البنية التحتية النفطية في دول الخليج والموانئ في المنطقة، وهو ما هدّدت طهران، بالفعل، بالقيام به.

وفي هذا السياق، تلفت وكالة «بلومبرغ» إلى أن اعتراض كلّ سفينة يتطلّب «مكوّناً بحرياً ضخماً»، أو وظيفة بدوام كامل لحاملة طائرات واحدة أو اثنتين، مع مساعدة حاملة طائرات برمائية كبيرة الحجم من مثل «يو إس إس تريبولي» أو «يو إس إس بوكسر»، جنباً إلى جنب شنّ مزيد من العمليات الجوية المحتملة من طائرات برية في القاعدة الأميركية بالقرب من الدوحة. وإذ يمتلك الجيش الأميركي الموارد والقدرات اللازمة لتنفيذ مثل هذا الحصار، بحسب ما تشير إليه صحيفة «وول ستريت جورنال»، فإن العديد من المسؤولين والمحلّلين الأميركيين الحاليين والسابقين يرون أن الحفاظ على السيطرة على الممرّ المائي قد يكون أكثر صعوبة بكثير.

ومن بين هؤلاء، يؤكد برايان كلارك، الضابط البحري المتقاعد والباحث الكبير في «معهد هدسون»، أنه «من المؤكد أن هذه الخطة تقع ضمن قدرة القوات الموجودة هناك على فرض الحصار»، مستدركاً بأنه «إذا بدأت إيران بإطلاق النار على تلك القدرات أو على الأشخاص الذين يقومون بتشغيل هذه الأنظمة، فمن الواضح أن الأمر سيصبح أكثر صعوبة، وسيكون علينا حمايتهم بالسفن».

وعلى الرغم من أن مسؤولين دفاعيين أميركيين حاليين وسابقين يرون أن الحصار من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة الوقت لإزالة الألغام وإنشاء ممرّ محميّ للشحن التجاري، فهم يحذّرون من أن أيّ هجمات إيرانية متجدّدة من شأنها أن تعقّد المهمّة بسرعة، ولا سيما أن الممرّ الضيق قريب من الساحل الإيراني، وأيّ عمليات هناك ستطلّ عرضة للألغام والطائرات المُسيّرة والقوارب الهجومية.

يحتفظ «الحرس الثوري» بجزء كبير من أسطوله الواسع من الزوارق السريعة الذكية للسيطرة على المضيق

وبينما روّج ترامب مراراً لكون الجيش الأميركي «دمّر» البحرية الإيرانية، لا يزال «الحرس الثوري الإسلامي» يحتفظ بجزء كبير من أسطوله الواسع من الزوارق السريعة الذكية التي يستخدمها للسيطرة على المضيق. ويقول فرزين نادیمي، وهو زميل بارز متخصّص في الشؤون الإيرانية في «معهد واشنطن»، إن أكثر من 60% من تلك السفن الهجومية السريعة والقوارب السريعة «لا تزال سليمة وتستمرّ في تشكيل التهديد». من جهته، يتبنى مارك مونتغومري، وهو أميرال بحري متقاعد وزميل في «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات»، وجهة نظر أكثر تفاؤلاً، معتبراً أنه «يمكن إدارة هذا الجهد عسكرياً»، وأن «العملية يمكن أن تكون فعّالة حتى لو لم توقف القوات الأميركية كلّ سفينة، بل فقط ما يكفي من السفن (لإخافة القطيع)، ومشغّلي أسطول الظلّ الآخرين لزيادة الضغط الاقتصادي على إيران، التي تعتمد الآن بشكل كبير على تلك الشحنات». إلا أنه ينوّه إلى عدم إمكانية قيام واشنطن بذلك بمفردها».

وفي هذا الإطار، أعلن ترامب، الأحد، أن «العديد من الدول» ستساعد القوات الأميركية في فرض الحصار، فيما لا يزال من غير الواضح كيف سيبدو مثل هذا التحالف. وعلى الرغم من أن بعض المسؤولين الأوروبيين والخليجيين أشاروا، سابقاً، إلى دعمهم لجهود متعدّدة الجنسيات لاستعادة حرية المرور عبر المضيق، فإن بعض الدول الرئيسة قالت إن ذلك «سيعتمد على وقف دائم لإطلاق النار وتفويض دولي».

من جهة أخرى، يشكّك بعض المراقبين في الاعتقاد بأن خنق قدرة إيران على تصدير نفطها الخام من شأنه أن «يضرب اقتصادها المتضرّر بالفعل»؛ إذ يرى هؤلاء أنه بعد نجاحها في شحن النفط الخام طوال فترة الصراع، فإن طهران تشعر بالارتياح بفضل الأرباح غير المتوقّعة التي حقّقتها أخيراً، على الأقلّ في الأمد القريب. وهي تحتفظ، كذلك، بنفوذ قوي ضدّ الاقتصاد العالمي، نظراً إلى أنه في حال شعرت أنها محاصرة، فقد تلجأ إلى شلّ الخيارات الاحتياطية للخليج من خلال ضرب خطوط الأنابيب الاتفافية السعودية والإماراتية، في حين قد تلجأ «أنصار الله» في اليمن إلى إغلاق طريق الشحن الحيوي في باب المندب قبالة اليمن.

وفي حال استخدمت الولايات المتحدة المدمّرات لصدّ التهديدات الجوية الإيرانية لسفنها، وعلى الرغم من أن السفن الحربية تمتلك خبرة في مواجهة موجات الهجمات بالطائرات المُسيّرة والصواريخ، بعد تجربتها مع ضربات «أنصار الله» في البحر الأحمر العام الماضي، فإن جغرافية الخليج تبدو أكثر إحكاماً بكثير من نظيرتها في البحر الأحمر، وهي تتيح للسفن الحربية وقتاً أقلّ للردّ في حال أطلقت إيران النيران من شواطئ الجزر التي تسيطر عليها.

وبدلاً من الاستيلاء على ناقلات النفط في الشرق الأوسط، والذي قد يرهق القوات الأميركية المُنهَكة بالفعل بعد ستة أسابيع من الحرب، قد تنتظر الولايات المتحدة أيضاً دخول السفن مسطّحات مائية أخرى، خصوصاً أن «البنتاغون» أظهر استعداده لمطاردة الناقلات في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي هذا العام، عندما سيطر على السفن التي فرّت من حصار ترامب إلى فنزويلا. وبالفعل، قال ترامب، في حديث إلى شبكة «فوكس نيوز»، الأحد، إن «الأمر سيكون مشابهاً جداً لذلك، ولكن على مستوى أعلى». لكنّ محلّلين من بنك «آر بي سي كابيتال ماركتس» كتبوا، في اليوم نفسه، أن حصار إيران من المُرجّح أن يكون أكثر صعوبة بكثير من فنزويلا، و«نتوقّع أن تزيد طهران هجماتها على منشآت الطاقة الإقليمية»، في حين تتزاحم أسئلة كثيرة حول مواقع وكيفية اعتراض السفن المرتبطة بإيران، ولا سيما في خضمّ غياب دعم حلفاء الولايات المتحدة لجهودها العسكرية.

الحرب الكونية ضد المقاومة

الهروب من الفشل: أميركا تضاعِف كلفة «الخروج»

يحيى دبوق

لم يكن الحصار الأميركي للموانئ الإيرانية في مضيق هرمز خياراً استراتيجياً محسوب العواقب، بل جاء كردّة فعل على تعثّر البدائل المتوافرة لدى الولايات المتحدة، التي وجدت نفسها أمام معادلة صعبة؛ فهي ترفض التراجع السياسي لأنه يُعدّ اعترافاً بالفشل ويحمل تداعيات لا يمكن احتواؤها، وفي الوقت عينه تتجنّب الخيارات العسكرية المتطرّفة التي قد تفوق كلفتها كلفة ذلك الاعتراف نفسه بالفشل. وفي هذا السياق، بدا الحصار خياراً وسطياً يهدف إلى فرملة الواقع القائم، مدعوماً بسردية أميركية قابلة للتسويق مؤقّتاً، على أمل أن ينكسر الإيرانيون أولاً.

والواقع أن قراءة متأنّية لهذه الاستراتيجية تشير إلى أن واشنطن تمارس ضغطاً متزايداً على نفسها في سياق محاولتها الضغط على طهران، وهو ما سيجعل الخروج من هذا المأزق لاحقاً أكثر كلفة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وأشدّ تأثيراً سلبياً على مصالحها وعلى المصالح الشخصية للرئيس دونالد ترامب، الذي يبدو أنه رأى في الحصار خياره الأفضل. وهكذا، سيتحوّل هذا التكتيك، هو الآخر، من أداة ضغط مؤقّتة إلى عبء استراتيجي يصعب التخلّي عنه لاحقاً من دون خسائر مضاعفة.

وفي الأصل، يبدو واضحاً أن هذه المواجهة، التي لم تُحسب بدقة، وارتكزت أساساً على مبادرة من ترامب وحلفائه الإسرائيليين من دون خطط بديلة تحسّباً لفشل المسار الأوّلي، أدخلت واشنطن في مأزق يصعب الخروج منه من دون أثمان باهظة سياسياً واقتصادياً ومعنوياً وحتى عسكرياً. ومع مرور الوقت، تحوّلت الحرب من هجوم غير مدروس إلى ساحة استنزاف تتصاعد فيها التكاليف مع كلّ قرار متعثّر.

وفي ظلّ هذا الواقع، لا يعكس إصرار الإدارة الأميركية، وترامب تحديداً، على المضيّ في الحصار البحري للموانئ، قناعةً بنجاح هذه الخطوة، بقدر ما يجلّي محاولة لتجنّب الاعتراف بالفشل. وهو يعني عملياً أن الخيارات الأكثر تطرّفاً، كالتدخل البرّي الواسع أو المحدود، أو العودة إلى الحرب بوتيرتها السابقة، تبقى كلّها خارج طاولة القرار حالياً، وإلّا لما لجأ ترامب إلى خيار قد يضرّ به وببلاده أكثر مما يضرّ بالإيرانيين. ومع هذا القرار، تنتقل المواجهة تدريجياً من استخدام الأدوات العسكرية المباشرة إلى تفعيل أدوات ضغط غير عسكرية، تستهدف الضغط على القيادة الإيرانية بما يُؤمل أن يكون غير قابل للتحمّل، في

> **العودة إلى طاولة المفاوضات لا تعني بالضرورة انفراجاً سريعاً**

مساعٍ للتأثير في مواقف تلك القيادة. غير أن حصار الموانئ البحرية في الخليج ليس كافياً وحده لتحقيق هذه الغاية، خصوصاً أن الحصار يعمل كأداة ضغط مزدوجة، تؤثّر في إيران والولايات المتحدة على حدّ سواء. وعليه، فإنه مع مرور الوقت، يميل ميزان التأثير لمصلحة الجانب الإيراني، فيما تتراكم الخسائر الأميركية وتضيق هوامش المناورة. ومن شأن هذه الديناميكية المتصاعدة أن تدفع نحو مراجعة الحسابات، وقد تقود في نهاية المطاف، تحت وطأة التداعيات الاقتصادية والسياسية على الجانبين، إلى إعادة فتح مسار المفاوضات بدفع أميركي، وربّما عبر وساطات إقليمية، من مثل باكستان، التي قد تطرح حلولاً تخفّض فيها السقوف العالية التي طرحتها الولايات المتحدة في الجولة الأولى. ومع ذلك، فإن العودة إلى طاولة المفاوضات لا تعني بالضرورة انفراجاً سريعاً، بل قد تفضي إلى مزيد من التأزم إذا لم تُدَر بحذر. فتراجع واشنطن عن سقف مطالبها قد يدفع طهران إلى اختبار المدى الفعلي لهذا التراجع، وهو ما قد يهدّد بفشل الجولة الثانية من المحادثات. ويبقى احتمال آخر قائماً، يتمثل في تلقّف الجانب الإيراني التراجع الأميركي والعمل على تحسين نتائجه، مع تقديم تنازلات مقابلة؛ والمعادلة هذه تعكس طبيعة التسويات في النزاعات التي لا تُحسم بنتائج صفرية، حيث لا يوجد منتصر كامل أو مهزوم مطلق، بل تتقاطع المصالح عبر مساومات دقيقة تتيح للطرفَين الخروج من دائرة الاستنزاف.

يعيد ميزان التأثير مع مرور الوقت لمصلحة الجانب الإيراني (من الويب)

في هذا الوقت، تُراوح التغطية الإعلامية للحصار في الداخل الأميركي - حيث لا تقلّ تداعياته أهمية -، بين التفاؤل الحذر والتشكيك الصريح، في انعكاس للرأي العام وضغوطه على صنّاع القرار، وكذلك لقراءات النخبة وتحليلاتها واستشرافها لليوم التالي. ويبرز في هذا السياق اتجاه شبه سائد يرى أن الحصار ليس حلاً، بل مجرّد إدارة لأزمة تتفاقم كلفتها مع كلّ يوم يمرّ. وحتى وسائل الإعلام التي تختلف في ما بينها في تقييمها للوضع، تتقاطع في عرض معطيات تؤكد حقيقة واحدة، تتمثل في أن الولايات المتحدة تواجه مأزقاً حقيقياً، وأن تأجيل التراجع لا يلغيه، إنّما يرفع كلفته.

في المحصّلة، لا يمثّل الحصار الأميركي في مضيق هرمز انتصاراً استراتيجياً، ولا حتى مقدّمة لتحقيق انتصار من هذا النوع، بل هو تجسيد لما يمكن وصفه بـ«نظرية المستنقع»: الاستمرار في خيار غير مُجدٍ خشية الاعتراف بنتيجته الحتمية، ما يشكّل تأجيلاً لبداية نهاية المواجهة، ولكن بشروط أسوأ. فالتراجع الأميركي، وإن تأخّر، يبدو حتمياً، غير أن كلفته تتزايد مع مرور الوقت، وهو ما تراهن عليه الجمهورية الإسلامية التي راكمت خبرة طويلة في مواجهة الحصار والعقوبات، طوال سنوات صراعها مع الولايات المتحدة.

إسرائيل تستعدّ لـ«انهيار» الهدنة
لا يأس من سقوط النظام

تراقب إسرائيل، بكثير من الحذر، الاتصالات السياسية التي يقودها الوسطاء بين إيران والولايات المتحدة لاستئناف المفاوضات في إسلام آباد، في وقت يبدو فيه المسار الدبلوماسي مفتوحاً شكلياً، ومحكوماً عملياً بفجوات كبيرة وشروط متشدّدة قد تدفع سريعاً نحو تجدّد المواجهة. ومع محاولة إنقاذ جولة أولى لم تنتهِ إلى اختراق حاسم، رغم أنها مثّلت أعلى مستوى من التفاوض المباشر بين واشنطن وطهران منذ عام 1979، يواصل إسرائيل رفع سقف الأهداف المعلنة. إذ قال رئيس «الموساد»، ديفيد برنيع، أمس، إن مهمة الجهاز في إيران «لن تكتمل إلا حين يُستبدل النظام القائم»، مضيفاً أن «المؤسسة الاستخبارية لم تفترض أصلاً أن تنتهي هذه المهمة بمجرّد توقف القتال، بل خطّطت لاستمرار العمل في المرحلة اللاحقة للضربات على طهران». كما شدّد وزير الأمن، يسرائيل كاتس، على أن «إخراج اليورانيوم المخصّب من إيران هو شرط أساسي لإنهاء الحرب»، بينما دعا وزير الخارجية، جدعون ساعر، إلى «منع أيّ تخصيب داخل إيران وضرورة إخراج اليورانيوم منها».

ولا تبدو تصريحات برنيع منفصلة عن الخلفية التي سبقت الحرب نفسها. ففي آذار/ مارس الفائت، كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» أن برنيع «كان قد عرض قبل الحرب تصوراً يقوم على قدرة الموساد على تحريك المعارضة داخل إيران وإشعال اضطرابات سريعة يمكن أن تقود إلى إضعاف النظام أو حتى إسقاطه». وإذ لم يتحقّق ذلك عملياً، فإن عودة برنيع اليوم إلى خطاب «استبدال النظام» توحي بأن هذا الهدف لم يسقط من الحسابات الإسرائيلية، حتى لو تعذّر تحقيقه عبر الضربات الجوية وحدها.

ومن هنا، تبدو إسرائيل وكأنها تتعامل مع مسار إسلام آباد بوصفه اختباراً أخيراً قبل العودة إلى الضغط العسكري، لا بوصفه مساراً بديلاً من الحرب. وفي هذا الإطار، أوردت وسائل إعلام إسرائيلية، خلال اليومين الماضيين، أن جيش الاحتلال رفع مستوى الجاهزية تحسباً لاحتمال استئناف القتال ضدّ إيران، وأن رئيس الأركان، إيال زامير، صادق على خطط متابعة الحرب. كما أفادت تقارير عبرية بأن «التقدير السائد في تل أبيب هو أن احتمال العودة إلى الحرب صار أقرب من احتمال الوصول إلى اتفاق»، وهو ما ينسجم أيضاً مع المزاج الإسرائيلي الداخلي؛ حيث أظهرت استطلاعات حديثة أن أغلبية من الإسرائيليين تعارض وقف إطلاق النار مع إيران، وأن نسبة كبيرة منهم تتوقع عودة القتال خلال مدة غير بعيدة.

وفي السياق نفسه، تكتسب زيارة قائد القيادة المركزية الأميركية، براد كوبر، إلى إسرائيل أهمية إضافية، إذ تحدّثت تقارير عبرية عن عقد كوبر اجتماعات مع كبار ضباط جيش الاحتلال ورئيس الأركان، وذلك على خلفية تنسيقات وموافقات على خطط في حال تجدّد المعركة في إيران، إلى جانب استخلاص الدروس من المعركة حتى الآن.

> **تُقدّر إسرائيل أن الولايات المتحدة لن تتعجّل استئناف عدوانها على إيران**

وعليه، يمكن القول إن المشهد الحالي يقوم على معادلة مزدوجة: تفاوض يُعاد تحريكه تحت رعاية باكستانية ومن دون ضمانات

إسرائيل تعتبر مسار إسلام آباد اختبارا اخيرا قبل العودة إلى القتال (من الويب)

نجاح، في مقابل استعداد إسرائيلي واضح لمرحلة ما بعد فشل التفاوض. فتل أبيب لا تكتفي بالمطالبة بتقييد البرنامج النووي الإيراني، بل تربط أيّ تسوية بشروط قصوى تشمل وقف التخصيب وإخراج المواد المخصّبة، فيما يذهب بعض قادتها، وفي مقدّمهم رئيس «الموساد»، إلى ما هو أبعد من ذلك، عبر إبقاء هدف تغيير النظام في صلب الخطاب والخطط. ولذا، لا تبدو إسرائيل في موقع انتظار اتفاق، بقدر ما تظهر في موقع مراقبة الفرصة الأخيرة للدبلوماسية، تمهيداً للبناء على فشلها إذا ما تعثّرت مجدداً. وتُقدّر الأوساط الأمنية الإسرائيلية أن الولايات المتحدة لن تتعجّل استئناف عدوانها على إيران قبل انتهاء مهلة وقف إطلاق النار المؤقتة في 21 نيسان/ أبريل الجاري، رغم تعثّر المفاوضات.

مع ذلك، وبحسب تقرير في صحيفة «معاريف»، فإن «تل أبيب تعتقد أن واشنطن لم تغلق بعد باب المسار الدبلوماسي، وأنها ستفسح مجالاً لمزيد من الوساطات الأوروبية والإقليمية قبل الانتقال إلى خيار الحرب مجدداً». كما يُنظر في كيان العدو إلى فرض ترامب حصاراً بحرياً على إيران بوصفه أداة ضغط سياسي واقتصادي، هدفها انتزاع تنازلات إيرانية، خلال المفاوضات. إلا أن حكومة العدو تعتقد أن ترامب، الساعي إلى إنجاز سياسي وعسكري يواجه به الضغوط الداخلية عليه، قد يعود سريعاً إلى التصعيد إذا أخفق الحصار في تحقيق أهدافه. وانطلاقاً من ذلك، كثّف رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، مشاوراته مع «الكابينت» لبحث «تداعيات فشل المفاوضات واحتمال تعرّض الكيان إلى ردّ إيراني مفاجئ»، فيما يواصل جيش العدو رفع جاهزيته تحسّباً لكلّ السيناريوات.

(الأخبار)

أوروبا تواصل معاندة ترامب: بحثاً عن مسار ثالث

لندن - سعيد محمد

بينما شرعت القوات البحرية الأميركية في تنفيذ أوامر الرئيس دونالد ترامب بفرض حصار بحري صارم على الموانئ الإيرانية، اختار حلفاء الولايات المتحدة التقليديون، وفي مقدّمتهم بريطانيا وفرنسا، الوقوف على مسافة واضحة من هذه الخطوة. وفضّلت غالبية العواصم الأوروبية مساراً دبلوماسياً وتقنياً مستقلاً، يهدف إلى حماية مصالحها الاقتصادية الحيوية، وتجنّب الانجرار إلى صراع عسكري مفتوح يفتقر إلى الشرعية الدولية الواضحة.

وترمي واشنطن إلى ممارسة أقصى درجات الضغط الاقتصادي على طهران، خاصة بعدما أسفرت جولة المفاوضات المباشرة في إسلام آباد عن نتائج محدودة. وفي هذا الإطار، أعلنت الإدارة الأميركية سريان حصار يشمل جميع السفن المتّجهة من وإلى إيران، بغضّ النظر عن جنسياتها، مع تهديد مباشر باستهداف أيّ قطع بحرية إيرانية تقترب من نطاق العمليات.

وتزامن ذلك التصعيد مع ارتفاع قياسي في أسعار النفط العالمية، بتجاوز سعر برميل برنت حاجز المئة دولار، وهو ما أثار مخاوف عالمية من موجة تضخمية جديدة. غير أن واشنطن ترى أن فرض السيطرة على «هرمز»، الممرّ المائي الاستراتيجي، واستعادة حرية الملاحة، يتطلّبان إجراءات حازمة تضع حدّاً نهائياً لنظام الرسوم الذي شرعت طهران في فرضه على ناقلات النفط خلال الأسابيع الماضية.

وفي المقابل، أعلن رئيس الوزراء البريطاني، كير ستارمر، امتناع بلاده عن دعم الحصار البحري، واصفاً هذا القرار بأنه خيار استراتيجي يحمي بريطانيا من الدخول في صراع عسكري مباشر يفتقر إلى غطاء قانوني دولي واضح. ويرى الجانب البريطاني أن الأولوية القصوى يجب أن تكون لخفض التصعيد وحماية تدفقات النفط والغاز والكيمياويات عبر الوسائل الدبلوماسية، وليس عبر القوة العسكرية.

من جهته، أعلن الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، عن مبادرة مشتركة مع المملكة المتحدة لتشكيل بعثة بحرية «دفاعية صرفة». وبحسب صحف بريطانية، فإن هذه البعثة تهدف إلى تأمين الملاحة التجارية في مضيق هرمز، ولكن بعد التوصّل إلى اتفاق لوقف شامل للعمليات القتالية. وتصرّ باريس على أن تكون تلك القوة مستقلّة تماماً عن أطراف النزاع الحالي، مع تركيز مهمتها على حماية السفن غير المنخرطة في الصراع.

وقرأ مراقبون في المواقف البريطانية - الفرنسية محاولة أوروبية لإيجاد نوع من تحالف «أطلسي مُصغّر» يتحرك خارج المظلّة العسكرية الأميركية المباشرة. وفي ظلّ تلك المحاولة، تُظهر إيران، من جهتها، مرونة دبلوماسية لافتة، ساعيةً لاستغلال هذا التباين في المواقف الغربية لتعزيز موقعها التفاوضي. وأجرى وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، سلسلة اتصالات مُكثّفة مع نظرائه الأوروبيين والعرب، أطلعهم خلالها على تفاصيل «المبادرات البنّاءة» التي تقدّمت بها بلاده بشأن برنامجها النووي وإدارة مضيق هرمز خلال مفاوضات إسلام آباد. ويبدو أن الدبلوماسية الإيرانية تريد إعادة إشراك الدول الأوروبية التي تمّ تهميشها في الملفّ الإيراني لأكثر من عام من قبل إدارة ترامب، في رهان على أن حاجة القارة الماسّة إلى استقرار أسعار الطاقة وتجنّب حرب شاملة، ستصبح رافعة ضغط مؤثّرة على البيت الأبيض لتقديم تنازلات في ملفّ العقوبات.

على أن ممّا يزيد تعقيدَ المشهد، مشروع قانون يُنظر أمام مجلس الشورى الإسلامي الإيراني، يقضي بفرض رسوم عبور على جميع السفن التجارية في المضيق، وليس ناقلات النفط فقط، مع إمكانية تسديد هذه الرسوم بالعملات المشفّرة للالتفاف على العقوبات المالية الأميركية. وتهدف إيران من وراء هذا المشروع إلى تحويل سيطرتها الفعلية على المضيق إلى مصدر دخل يعوّضها تأثير العقوبات، وهو ما طرحه المفاوضون الإيرانيون بالفعل في جولة إسلام آباد كأساس لنظام جديد لإدارة الممرّ المائي، فيما أشارت بعض التقارير إلى أن أوساطاً في صناعة النفط بدأت تتعايش مع فكرة دفع رسوم رمزية (مثل دولار واحد للبرميل) مقابل ضمان عبور آمن.

في المقابل، تصرّ الولايات المتحدة على أن أيّ نظام للرسوم يشكّل «إرهاباً اقتصادياً» ويقوّض مبدأ حرية الملاحة، في حين يؤدي التمنّع الأوروبي عن دعم الحصار إلى زيادة حدّة التوتر مع إدارة ترامب، التي لوّحت مجدّداً بإمكانية تقليص الوجود العسكري الأميركي في القارة العجوز أو مراجعة الالتزامات الدفاعية في إطار «حلف شمال الأطلسي» (ناتو). وعلى الرغم من أن الأمين العام للحلف، مارك روته، يطالب بتعهّدات ملموسة من الدول الأعضاء لتأمين المضيق، تصرّ الدول الأوروبية الفاعلة على ربط أيّ مشاركة عسكرية بوجود اتفاق سياسي شامل يضمن عدم تحوّل بعثتها إلى هدف لإيران. وتشير تقارير متقاطعة إلى وجود انقسام حادّ داخل «الناتو» بشأن شرعية الحصار الأميركي؛ تعتبر غالبية الدول الأوروبية أن هذه الخطوة تزيد من المخاطر بشوب حرب شاملة تهدّد أمن الطاقة العالمي، فيما تحاول دول من مثل ألمانيا وإيطاليا - التي تتمتّع قباداتها بعلاقات خاصة مع ترامب -، الموازنة بين الضغوط الأميركية والمخاوف الداخلية من ارتفاع تكاليف المعيشة وتضخّم فواتير الطاقة التي كلّفت دول الاتحاد مبالغ طائلة قدّرتها رئيسة المفوّضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، بنحو 22 مليار يورو إلى الآن.

وفي خضمّ تلك التداعيات، تدرك طهران أن عامل الوقت يحالفها؛ فكلّ يوم يمرّ والمضيق مُغلق يزيد الضغط الاقتصادي على الغرب، ويجعل من ورقة الطاقة سلاحاً ماضياً قد يجبر واشنطن في النهاية على العودة إلى طاولة المفاوضات بشروط أكثر تعقّداً. وأيا يكن، فالأكيد أن أيّ اتفاق مستقبلي حول المضيق يجب أن تكون إيران طرفاً فيه، وقد يستلزم تقديم تنازلات منظّمة في نظام العقوبات الدولية مقابل إدارة مشتركة للممرّ المائي تتضمن آليات تفتيش مشتركة ومرافقة بحرية تشارك فيها إيران وشركاء إقليميون.

أمّا أوروبا، فستكشف الأيام القليلة القادمة مدى قدرتها على الصمود أمام الضغوط الأميركية، ومدى نجاح دبلوماسية «المنطقة الرمادية» التي تقودها باريس ولندن في تجنيب العالم مواجهة عسكرية شاملة في أهمّ ممرّ مائي في العالم، وما إذا كان المؤتمر الدولي المنتظر سينجح في حشد دعم واسع لبعثة السلام المقترحة.

استدعاء سفراء وتهديد بعقوبات: الخليج يبتزّ العراق

بغداد - فقار فاضل

يواجه العراق تصعيداً دبلوماسياً لافتاً من عدد من دول الخليج، على خلفية الهجمات بالطائرات المسيّرة التي تقول تلك الدول إنها تستهدفها انطلاقاً من الأراضي العراقية.

وفي هذا السياق، استدعت البحرين القائم بالأعمال العراقي لديها، وسلّمته مذكرة احتجاج رسمية، أعربت فيها عن إدانتها «الاعتداءات بالطائرات المسيّرة التي انطلقت من الأراضي العراقية». كما سبقتها السعودية بخطوة مماثلة، حين استدعت السفيرة العراقية في الرياض، مؤكدة رفضها القاطع لأيّ تهديد لأمنها واستقرارها، ومطالبةً بغداد بتحمّل مسؤولياتها؛ وهو ما كانت الكويت ذهبت في اتّجاهه أيضاً.

وكشف مصدر دبلوماسي عراقي، لـ«الأخبار»، أن «بعض الدول الخليجية لوّحت بإجراءات تصعيدية إضافية، بينها احتمال سحب بعثاتها الدبلوماسية من بغداد في حال استمرار الهجمات»، معتبراً أن «هذا الخيار يُستخدم كأداة ضغط لإجبار الحكومة العراقية على ضبط الفصائل». وأشار إلى أن «هناك تواصلاً خليجياً مكثّفاً مع بغداد، لا سيما من قبل قطر والسعودية، بهدف احتواء التصعيد، والتأكيد أن العراق دولة غير معنيّة بالحرب الدائرة في المنطقة، وأن أراضيه لا يجب أن تتحوّل إلى منصة لاستهداف الآخرين».

ولم يستبعد المصدر أن «تكون بعض الدول هدّدت فعلياً بسحب استثماراتها من العراق، في حال استمرّت أراضيه كمنطلق للهجمات، وهو ما يمثّل تهديداً مباشراً لخطط التنمية الاقتصادية، خصوصاً المشاريع الكبرى التي تراهن عليها حكومة بغداد».

في المقابل، تشير معلومات إلى وجود تنسيق حكومي «عالٍ» لمحاولة منع فصائل المقاومة من مهاجمة مصالح أميركية في دول الجوار. غير أن هذا التنسيق يصطدم بتعقيدات الواقع السياسي والأمني، حيث تجد الفصائل نفسها معنيّة بالمعركة التي لا تزال دائرة في الإقليم. ويقول مدير مركز «قراءات»، أثير الشرع، لـ«الأخبار»، إن الفصائل المسلّحة تعلن أنها «لا تستهدف الدول بعينها، بل تركّز على القواعد الأميركية في المنطقة، معتبرة أن تلك القواعد شاركت في عمليات استهداف ضدّ إيران وقوات الحشد الشعبي». ومع ذلك، يرى الشرع أن «النتائج العملية لهذه الهجمات لا يمكن فصلها عن تداعياتها السياسية، مهما كانت نوايا الفصائل».

ومن جهته، يرى الباحث في الشأن السياسي، غازي اللامي، أن «العراق يجد نفسه بين ضغوط داخلية تمارسها الفصائل، وضغوط خارجية تقودها دول الخليج»، مشيراً إلى أن «هذا التوازن الهشّ قد لا يصمد طويلاً إذا استمر التصعيد». ويعتبر اللامي أن «جزءاً من المشكلة يعود إلى دول الخليج نفسها، التي سمحت باستخدام أراضيها من قبل القوات الأميركية في عمليات استهداف، ما جعلها جزءاً من معادلة الصراع».

وتشير تقديرات غير رسمية وتقارير أمنية إلى أن عدد الهجمات بالطائرات المسيّرة والصواريخ التي نُسبت إلى فصائل عراقية منذ بداية التصعيد الإقليمي تجاوز 100 هجوم، استهدفت مواقع في السعودية والأردن والكويت، إضافة إلى قواعد في سوريا.

الحرب الكونية ضد المقاومة

بوادر مراجعة لسياسة الفاتيكان

البابا في أفريقيا: لا لـ«السلام» الترامبي

اختتم البابا محطّته الجزائرية بزيارة مدينة عنابة، وهي مسقط رأس القديس الكاثوليكي الأشهر أوغسطين (من الويب)

محمد عبد الكريم أحمد

أثار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، كعادته، جدلاً واسعاً، على وقع بدء بابا روما، ليو الرابع عشر، الأميركي الجنسية، جولته الأفريقية من الجزائر أول من أمس؛ إذ بادر ترامب، قبل هذه الزيارة بأربع وعشرين ساعة فقط، إلى مهاجمة البابا على خلفية تعليقاته وانتقاداته السابقة للحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران، واصفاً إياه بأنه «ضعيف إزاء الجرائم» و«مروع في السياسة الخارجية». كما ادّعى أن ليو لم يُنتخب بابا إلا لكونه أميركي الجنسية، وللاعتقاد بأن انتخابه هو «أفضل وسيلة للتعامل مع الرئيس دونالد ترامب»، داعياً البابا إلى التصرّف بما يقتضيه منصبه، ومراعاة الرشد، والتوقف عن «خدمة اليسار الراديكالي»، والتركيز على كونه بابا «عظيماً لا سياسياً».

وبغض النظر عن اتساق هذه اللهجة الوصائية الفظة مع رؤية ترامب لنفسه وللعالم من حوله، قوبلت تصريحاته باستنكار ورفض واسعين في الأوساط الكاثوليكية. وكان من أبرز المنتقدين رئيسة الوزراء الإيطالية، جورجيا ميلوني، الكاثوليكية والمحسوبة على أهمّ القوى الأوروبية الداعمة لترامب واليمين بشكل عام، والتي أكدت أن «البابا هو رأس الكنيسة الكاثوليكية»، وأن من الطبيعي أن يدعو إلى السلام ويدين جميع صور الحرب، بما في ذلك الحرب على إيران.

وسرعان ما ألقى هذا التوتر، الذي تصاعد في الساعات التالية، بظلاله على جولة البابا الأفريقية، خاصة في ظلّ كون القارة من أكثر المناطق تضرراً من الحروب والنزاعات الدولية، التي تضطلع فيها الولايات المتحدة بدور رئيس. كما أن خطاب البابا قد يعزّز، حال توظيفه بفاعلية، جهوداً أفريقية متزايدة لتجريم واضح للاستعمار والعبودية والمطالبة بتعويضات من القوى الاستعمارية على خلفية هذه الجرائم، التي لا تزال آثارها ملموسة في الكثير من دول القارة بدرجة أو بأخرى.

جولة البابا ليو الأفريقية: تمرّد على الإرث الاستعماري «الكاثوليكي»؟

تشمل جولة بابا روما الأفريقية، إلى جانب الجزائر، ثلاث دول أفريقية أخرى، هي: الكاميرون التي سيزورها اليوم، وأنغولا (21 نيسان)، وغينيا الاستوائية (21 نيسان)، على أن يعود إلى روما في الـ23 من الشهر نفسه. والمفارقة أن الدول الأربع تلك كانت قد خضعت تاريخياً لاستعمار قوى أوروبية كاثوليكية (فرنسا والبرتغال وإسبانيا). وفي الجزائر، التي وُصفت في عهد الاستقلال الأفريقي بـ«مكة الثورات الأفريقية» وقبلة أفارقة الشتات - مع تبنّي «جبهة التحرير الجزائرية» خطاباً ثورياً واضحاً وتقدمياً منذ استقلال الجزائر (1962) وطوال العقود المتبقية من «الحرب الباردة» -، برز خطاب البابا بوصفه مؤشراً على تغيّر راديكالي واضح في مقاربة الفاتيكان لقضايا «الاستعمار الجديد». إذ أشار البابا إلى «صعوبة العفو» عن جرائم الماضي الاستعماري (الذي شهدته الجزائر وغيرها من دول القارة الأفريقية). كما برزت في أثناء الزيارة الدعوة إلى السلام واستحضار الإرث التاريخي، في تناقض واضح مع قال المؤرخ الألماني فريدريك هيغل ترامب الذي تتسم مواقفه بنزعة دينية متطرفة، تختلط بهلاوس العظمة (السياسية والدينية)، وتقترب شيئاً فشيئاً من أفكار الإمبراطور الروماني كاليغولا الذي سبق أن رأى في نفسه «إلهاً حياً» يحقّ له ارتكاب جميع الموبقات حتى مصرّعه على أيدي حرسه وأخرين، علماً أن سيرة كاليغولا وسلوكياته غير الأخلاقية تلك الهمت بعضاً من مؤلف «مدينة الله». وفي هذا الإطار، ربط مراقبون بين مرجعية البابا الأوغسطينية ومواقفه في سجاله مع ترامب، حيث بدت ردود الأول مستقاة من تعاليم أوغسطين، وخاصة لناحية التشديد على التوازن بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية، والدعوة إلى إعلان الموقف الأخلاقي من دون الانزلاق إلى مواجهة مباشرة مع السلطة السياسية. إذ لم يجنح البابا إلى تحدي السلطة العلمانية، بل إلى التصرف بإيجابية باعتباره زعيم الكنيسة الكاثوليكية وأن لديه السلطة و«الالتزام بالمناداة بالبشارة»، وذلك استناداً إلى تعاليم أوغسطين من حيث الجرأة في إعلان الموقف عند تهديد مبادئ الكنيسة بالخطر. ويتسق ما تقدم مع إعلان ليو نفسه، عقب اختياره بابا لروما (أيار 2025)، أنه «أوغسطيني، ابن القديس أوغسطين (العنابي)».

وهكذا، تمثل جولة البابا في أفريقيا فرصة للبابوية للنأي بنفسها، أو التطهّر ربما، من الإرث الاستعماري بشكل أو بآخر، مع ملاحظة تشديد ليو على قيم التسامح ودعم المجتمع المدني والمغفرة (ربما عن الإرث الاستعماري بشكل رمزي). إذ حضر هذا البند في الاجتماعات التي عقدها مع ممثلين عن المجتمع المدني في الجزائر، فيما يُنتظر أن يتقدم أيضاً الاجتماعات المقرّرة في الكاميرون وأنغولا وغينيا، في مقارّ القصر الجمهوري في كلّ دولة من تلك الدول.

على هامش الخلاف: إيران والتعويضات الافريقية حاضرة!

في ظل التخبّط في أداء إدارة ترامب الحالية بعد مرور أكثر من 6 أسابيع على حربها (بالتعاون مع إسرائيل) على إيران من دون حسم يُذكر، يبدو أن ثمة مخاوف من انتقال عدوى موقف البابا «الأخلاقي» من هذه الحرب، إلى أفريقيا، عبر مسارات مختلفة. وعبّر ترامب، في مقابلة تليفزيونية، عن تلك المخاوف بوضوح بقوله: «لا نريد بابا يقول إنه من المقبول امتلاك سلاح نووي... إنه رجل لا يعتقد أنه ينبغي لنا التعامل بحزم مع دولة تريد سلاحاً نووياً لتدمير العالم»، مشيراً إلى أنه ليس من جماهير البابا ليو.

ولم يقتصر الأمر على التراشق اللفظي؛ إذ كشفت تقارير إعلامية عن وجود توتر دبلوماسي فعلي بين واشنطن والفاتيكان، مردّه الحرب على إيران. وبحسب تلك التقارير، فقد دفع ذلك مسؤولين في البنتاغون إلى عقد لقاء دبلوماسي رفيع المستوى مع ممثل الفاتيكان في الولايات المتحدة، وتذكيره، في خطاب تهديدي واضح، بذكرى العصور المظلمة في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية «عندما كان الحكام الفرنسيون يسيطرون على الكنيسة والبابا»، علماً أن هذه المعلومات نفتها إدارة ترامب والفاتيكان لاحقاً. وعلى أيّ حال، فإن زيارة بابا روما الجديد لأفريقيا تستبطن قيمة رمزية كبيرة، خصوصاً مع موقفه من الحرب على إيران والاستعمار الأوروبي ومظاهر «الاستعمار الجديد» (بقيادة الولايات المتحدة). وإذ تبدو هذه الزيارة تأسيسية لسياسات «الفاتيكان» في السنوات المقبلة، تخشى واشنطن من اتساع رقعة تأثير تلك المواقف، سواءً عبر تعزيز الخطاب الراديكالي المناهض للهيمنة الأميركية بشكل عام - وهو ما قد يفتح المجال أمام قوى دولية أخرى، من مثل روسيا والصين، لتعزيز حضورها في القارة، أو ربما يسهم في تعزيز التضامن بين دول الجنوب العالمي -، أو لجهة تحفز الدول الأفريقية على الضغط لتلبية مطلبها بالتعويضات التاريخية، والذي كانت الولايات المتحدة وإسرائيل والأرجنتين الدول الوحيدة التي عارضت مشروع قرار أممي بشأنه في آذار الماضي. وتضاف إلى ذلك، الخشية الأميركية من إثارة مشكلات داخلية في الولايات المتحدة، لا سيما أن فيها أكبر «جماعة سوداء» في العالم خارج القارة الأم، تجاوز عددها الـ50 مليون نسمة بحسب تقديرات متنوعة.

> حظيت مواقف البابا بتفاعل واسع في أرجاء القارة الأفريقية

وتضاف إلى ما تقدم، احتمالات تطوّر الموقف الأوروبي الرافض للاصطفاف الأعمى خلف إسرائيل والولايات المتحدة في حربهما الخاصة ضد إيران. وعلى سبيل المثال، وفي مسار ليس مرتبطاً بالضرورة بزيارة البابا، علقت إيطاليا، أمس، التجديد التلقائي لاتفاق التعاون الدفاعي المشترك مع إسرائيل، «بسبب التوتر والصراع المتزايد في الشرق الأوسط».

البابا وافريقيا وإحياء «لاهوت التحرير»؟

حظيت مواقف البابا، لا سيما انتقاداته لقوى «الاستعمار الجديد» وانتهاكها الواضح للقانون الدولي - في إشارة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل -، بتفاعل واسع في أرجاء القارة الأفريقية، خاصة أنها ربطت بين إدانة الحرب وإدانة مماثلة للظلم في النظام العالمي. وفي هذا السياق، سيكون صعباً على وسائل الإعلام الغربية أن تصنّف مثلاً، على جري عادتها، تعليقات البابا ضمن «حملات التشويه الإعلامي التي تموّلها روسيا» في أفريقيا، أو اتهام البابا بخيانة «القيم الغربية» والاصطفاف خلف الصين وخدمة نفوذها المتوسع في القارة السمراء. ومع ذلك، لا تشير هذه المواقف بالضرورة إلى تبنّي «الفاتيكان» لنسخة جديدة من «لاهوت التحرير» لمواجهة الهيمنة الغربية في أفريقيا. لكن يمكن فهمها - بشكل واقعي - كصيحة تحذير من مآلات الاعتماد على القوة المفرطة في عالم يقوده، أو يتصوّر أنه يقوده، رئيس لا يتورّع عن تشبيه نفسه بالسيد المسيح وهو يشفي المرضى - في صورة مولدة بالذكاء الاصطناعي أثارت كماً هائلاً من السخرية والانتقاد -، وتكريس موارد بلاده لتحقيق مكاسب ومجد شخصي له ولعدد من شركائه في الأعمال والسياسة.

أيّاً يكن، فإن محطة البابا في الجزائر، التي كانت بدورها محطة هامة لعدد من رواد العمل التحرّري الثوري الأفريقي ومجموعة من أبرز المفكرين والأدباء الأوروبيين، بمن فيهم كارل ماركس وفرانتز فانون وأميلكار كابرال وإوسكار وايلد وميغيل دي ثيربانتس (سرفانتس) وغيرهم، تظل ملهمة في إشارتها إلى خطورة قوّى الاستعمار الجديد والهجوم الواضح على السياسات الأميركية في إيران. وإذ تكتسب زيارة البابا أهمية من كونها تعكس خطاباً نقدياً صادراً من أحد معاقل السياسات الأوروبية تجاه أفريقيا، فلا يستبعد أن تكون مؤشراً على تغيّر ما في هذه السياسات، ربما يسهم التبرّم من الحرب الأميركية - الإسرائيلية على إيران وتداعياتها في الدفع قدماً به.

سوريا

إغفال متواصل لاعتداءات إسرائيل

رغبة الشرع في «التطبيع» قائمة

عامر علي

بينما تواصل السلطات الانتقالية في سوريا تجاهل التوغّلات الإسرائيلية المستمرّة في جنوب البلاد، حيث تحتلّ إسرائيل مناطق واسعة، بما فيها قمة جبل الشيخ، وتفرض سيطرة نارية وأمنية على مناطق أوسع تمتدّ حتى تخوم دمشق، أعلن مدير إدارة الشؤون العربية في وزارة الخارجية السورية، محمد الأحمد، أن الوساطة الأميركية لا تزال مستمرّة بهدف التوصل إلى اتفاق أمني بين دمشق وتل أبيب. وقال الأحمد، في تصريحات نشرتها قناة «المملكة» الأردنية، إن الاتفاق المتوقع يستند إلى اتفاقية «فضّ الاشتباك» لعام 1974، ويشمل عدم تدخّل إسرائيل في الشؤون الداخلية السورية، إضافة إلى انسحابها من المناطق التي دخلتها عقب سقوط النظام السابق.

وعزا المسؤول السوري «فشل المحاولات السابقة في التوصّل إلى اتفاق، برغم التوصل إلى إعداد مسوّدة اتفاق»، إلى «مشكلة فنية تتعلّق بتغيير رئيس الفريق المفاوض لدى إسرائيل»، إلى جانب معوقات أخرى حالت دون إبرام الصفقة التي كان يُدفع في اتجاهها أميركياً. ومن بين أبرز تلك المعوّقات، رفض إسرائيل الانسحاب من المناطق التي احتلّتها في سوريا، بما فيها منابع المياه العذبة، وإصرارها على إقامة «منطقة عازلة»، بالإضافة إلى ملفّ السويداء التي باتت محكومة بـ«إدارة ذاتية» بدعم من تل أبيب، وذلك إثر المجازر التي شهدتها المحافظة الدرزية على أيدي فصائل تابعة لـ/ أو مرتبطة بالسلطات الانتقالية. وكانت اعتُبرت تلك المجازر بمثابة «هدية» إلى إسرائيل، التي اتخذتها ذريعة لتجذير حضورها في المحافظة، لتصبح الأخيرة خاضعة لسيطرة إسرائيلية غير مباشرة، تحت ذريعة «حماية الدروز»، ويتولّى شيخ العقل، حكمت الهجري، إدارة شؤونها، محاولاً ربط مصيرها بإسرائيل، وساعياً لفصلها عن سوريا وإطلاق اسم «جبل الباشان» عليها.

وبالعودة إلى تصريحات الأحمد، فهو أعرب عن «أمل دمشق في وجود جدية لدى إسرائيل للالتزام باتفاقية فضّ الاشتباك، والمضيّ قدماً نحو تثبيت التفاهمات الأمنية بين الجانبين»، وفق تعبيره. ويأتي ذلك في وقت تواصل فيه إسرائيل انتهاكاتها داخل الأراضي السورية، حيث تقيم عدداً من النقاط والقواعد العسكرية - التي تسعى لأن تكون دائمة -، مواصلةً تنفيذ عمليات أمنية وعسكرية واعتقال سوريين جنوبي البلاد.

وفي هذا الإطار، نفّذت قوات الاحتلال الإسرائيلية، أول من أمس، حملة عسكرية تخلّلها تحليق طائرات حربية في أجواء محافظة القنيطرة، وإطلاق قنابل مضيئة قرب مدينة السلام، بالتزامن مع استهداف أراضٍ زراعية بإطلاق نار من قاعدة الحميدية. كما توغّلت الدبابات عسكريتان في اتجاه مبنى محافظة القنيطرة، وأعتُقل شاب من قرية رويحينة في ريف القنيطرة الأوسط. وبموازاة ذلك، تعمل إسرائيل على عزل بعض القرى في محافظة القنيطرة، من خلال إغلاق عدد من الطرق الرئيسة والفرعية في مناطق متفرّقة، استكمالاً لإجراءات التضييق التي تنفّذها في المنطقة. وفي هذا السياق، أغلقت قوات الاحتلال الطريق الواصل بين قريتَي الأصبح وكودنة في ريف القنيطرة الجنوبي، وطريق رويحينة المؤدّي إلى الأراضي الزراعية غرب القرية، إضافة إلى طريق أم العظام الشولي في ريف القنيطرة الغربي، باستخدام السواتر الترابية.

من جهتها، حذّرت تركيا من تحركات إسرائيلية مستقبلية في سوريا. وقال وزير الخارجية التركي، حاقان فيدان، إن امتناع إسرائيل عن اتخاذ خطوات عسكرية ضدّ سوريا في الوقت الراهن، نتيجة انشغالها بالحرب مع إيران، لا يعني أنها «لن تتحرك لاحقاً». وأضاف، في تصريحات نقلتها وكالة «الأناضول»، أن الهجمات الإسرائيلية داخل الأراضي السورية تمثّل «مشكلة كبيرة وخطراً بالغاً» بالنسبة إلى تركيا. وشدّد فيدان على ضرورة التزام دول الشرق الأوسط باتفاق أمني يضمن سلامة أراضي الدول وسيادتها وأمنها، مشيراً إلى أن إسرائيل «لا تستطيع العيش من دون عدو».

وتتوافق تصريحات فيدان مع تحذيرات برزت أخيراً بشأن احتمال توجّه إسرائيل نحو التصعيد مع تركيا، التي باتت تمتلك نفوذاً واسعاً في سوريا. وكان وصل التوتّر بين الجانبَين، على خلفية رفض تل أبيب التمدّد العسكري لأنقرة، إلى حدّ قصف إسرائيل قواعد جوية في ريف حمص، سعت تركيا لتثبيت موطئ قدم لها فيها. ودفع ذلك السلطات الانتقالية السورية إلى طلب دعم من الولايات المتحدة، التي أبدت استعدادها لإقامة قاعدة عسكرية في مطار المزة في دمشق، بهدف خفض التوتر مع إسرائيل.

> تتوافق تصريحات فيدان مع تحذيرات برزت أخيراً بشأن احتمال توجّه إسرائيل نحو التصعيد مع تركيا

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان بيع مركبة

صادر عن دائرة تنفيذ جبيل القاضي ماري تريز القزي بالمعاملة التنفيذية رقم: 2025/4 والمُقامة أمام دائرة تنفيذ جبيل بتاريخ 2025/1/23 من المُنفذ: يوسف موسى الخوري وكيله المُحامي جان الحواط بوجه المنفّذ عليه عاطف طانيوس سعد وموضوعها القرار الصادر عن جانب محكمة الاستئناف المدنية الغُرفة /18/ رقم 2023/61 تاريخ 2023/7/6 والذي صدق حُكم حضرة القاضي المُنفرد المدني في جبيل الناظر بدعاوى الإيجارات رقم 2017/119 تاريخ 2017/5/10 وذلك تحصيلاً لمبلغ /28230/د.ا. إضافة إلى الفوائد واللواحق والرسوم.

تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني المركبة ماركة HONDA طراز EX ذات الرقم /251142/ رمز «ج» رقم الهيكل SHS RD78833 U160869 ذات اللون فضي والمُخمنة بمبلغ /2675/د.ا ويتوجب عليها حتى تاريخه رسوم ميكانيك بقيمة /4140000/ل.ل.

للراغب بالشراء الحُضور إلى مراب المُختار عماد ملحمة في بلدة حالات وذلك يوم الجمعة الواقع في 2026/5/15 بتمام الساعة 12 ظهراً مسحوباً بالثمن نقداً وبرسم الدلالة 5% ولا يجوز إتمام البيع ما لم يبلغ الثمن المعروض ستّة أعشار القيمة المُخمنة.

في 2026/4/1
رئيس قلم تنفيذ جبيل
أرنست سلامة

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب محمد ربيع رمضان منيمنه بصفته الشخصية سند ملكية بدل ضائع للقسم 6 من العقار /2276/ بشامون.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري
يوسف شكر

إعلان مزايدة

من دائرة تنفيذ أمين الرئيسة منوالا نعيم.
المُنفذ ماريو جان عطية وكيله المُحامي أدوين طالب.
المُنفذ ضدها: نزها داود سرور – مجهولة مجهولتي المقام.
بالاستئناية 2022/17 الواردة من دائرة تنفيذ طرابلس بالمُعاملة 2021/167 بمُوجب حُكم إزالة الشُيوع الصادر عن الغُرفة الابتدائية في الشمال برقم 36 تاريخ 2020/12/10.
تاريخ التنفيذ: 2021/6/14.
تاريخ محضر الوصف: 2023/5/30.
تاريخ تسجيله: 2023/8/7.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني:
1 – العقار /1508/طرزا – زيتون مساحته: 2186م2.
حُدوده من الشمال مجرى ماء عام والعقارات /1509/ - /1510/ - /1513/ - /1515/ من الجنوب طريق عام والعقار /1507/ من الشرق مجرى ماء عام والعقار /1507/ من الغرب طريق عام والعقار /1515/.
التخمين وبدل الطرح: /17488/$.
2 – العقار /1538/طرزا – زيتون مساحته: /321/م2.
حُدوده من الشمال العقار /1537/ من الجنوب طريق عام ومجرى ماء من الشرق طريق عام والعقار /1537/ من الغرب مجرى ماء عام والعقار /1537/.
التخمين وبدل الطرح: /1926/$.
موعد المزايدة ومكانها: الجمعة 2026/7/10 الساعة العاشرة وخمسة وأربعون دقيقة قبل الظهر أمام رئاسة هذه الدائرة في محكمة أميون.
وعلى الراغب بالمُزايدة تأمين بدل الطرح المُقرر نقداً لدى صندوق الخزينة المركزي أو بمُوجب شيك (حساب فريش) لدى أحد المصارف المقبولة واتخاذ مقام له ضمن نطاق هذه الدائرة إذا كان مُقيماً خارجها أو توكيل مُحام وعلى المُشتري زيادة عن الثمن رسم التسجيل والدلالة.
مأمور التنفيذ
سيدة الخوري

إعلان قضائي

لدى المحكمة الإبتدائية التاسعة في جبل لبنان المتن الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي وائل أبو عساف تقدم جان عساف بوكالة المُحامي جورج عمار باستدعاء رقم 2025/141 بوجه المستدعى ضدها: حنان خليل العكاري المجهولة محل الإقامة وبوجه وغيرها، يطلب فيه إزالة الشُيوع في العقار /807/ قنابة برمانا العقارية، على المُستدعى ضدها الحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ الاستدعاء وفي حال تخلفها يُعتبر التبليغ حاصلاً ويُعد كل تبليغ إليها بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي، مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مهلة النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان مزايدة من دائرة تنفيذ أميون

الرئيسة منوالا نعيم
المُنفذة: أنطوانيت نسيم ياغي – وكيلها المُحامي إلياس ساسين.
المُنفذ ضدهما: جميله مخايل أبي سمرا أرملة صليبا جبران وادال جبرائيل جبران
بالاستئناف 2025/25 الواردة من دائرة تنفيذ طرابلس بالمُعاملة 2024/197 بمُوجب حُكم إزالة الشُيوع الصادر عن الغُرفة الابتدائية بالشمال رقم 12 تاريخ 2024/2/8.
تاريخ التنفيذ: 2024/5/13.
تاريخ محضر الوصف: 2024/11/21.
تاريخ تسجيله: 2024/12/3.
تطرح الدائرة للبيع بالمزاد العلني العقار /141/ بكفتين زيتون.
مساحته: /2141/م2.
حُدوده العقارات شمالاً /138/ و/139/ وطريق عام.
جنوباً: /142/ - /143/ - /144/.
شرقاً: /139/ - /140/.
غرباً: /143/ وطريق عام.
التخمين: /67230/$.
بدل الطرح بعد التخفيض: /47061/$.
موعد المزايدة ومكانها: الجمعة 2026/6/5 الساعة 10:00 صباحاً أمام رئاسة الدائرة بمحكمة أميون.
وللراغب بالمزايدة تأمين بدل الطرح المُقرر نقداً لدى صندوق الخزينة المركزي أو بمُوجب شيك (حساب فريش) لدى أحد المصارف المقبولة واتخاذ مقام ضمن نطاق الدائرة إذا كان مُقيماً خارجها أو توكيل مُحام وللمُشتري زيادة عن الثمن رسم التسجيل والدلالة.
مأمور التنفيذ
سيدة الخوري

الحرب الكونية ضد المقاومة

حربٌ تُطلِق يد إيران بدل أن تُقيّدها

محمد مهدي برجاوي*

«ما لا يُحقَّق بالقوة، يُحاول البعض تحقيقه بمزيد من القوة»... وغالباً ما تكون النتيجة معاكسة».

ما يُفترض أنه حرب لإضعاف إيران قد يتحوّل إلى لحظة تعيد إطلاقها. فالتاريخ لا يُكتب دائماً كما يُخطَّط له، وبعض الحروب التي تبدأ بهدف الاحتواء، تنتهي بإعادة تعريف الخصم، وتوسيع هامش حركته، بل ومنحه فرصة الانتقال من موقع الدفاع إلى موقع المبادرة.

السردية الغربية السائدة تقوم على فرضية تبسيطية مفادها أن الضغط يولّد انصياعاً، وأن الدول — مهما بلغت درجة عدائها — ستنتهي إلى التكيّف مع موازين القوة المفروضة عليها. غير أنّ هذه الفرضية ليست فقط ناقصة، بل ثبت مراراً أنها خاطئة؛ فالضغوط القصوى لا تُنتج دائماً أحتواءً، بل كثيراً ما تُنتج العكس تماماً — إعادة إنتاج الفاعل في صورة أكثر صلابة وقدرة على التحدّي.

في الأدبيات الكلاسيكية لنظريات السياسة الخارجية للدول والفاعلين السياسيين، يُميَّز بين دول «Status quo states»، الوضع القائم التي تسعى إلى الحفاظ على النظام الإقليمي، و«Revisionist states» الدول المراجعة التي تعمل على تغييره. غير أن هذا التمييز، على أهميته، لا ينبغي التعامل معه بوصفه تصنيفاً ثابتاً. فالدول لا تبقى أسيرة موقع واحد، بل تتحرّك بين المراجعة والتكيّف تبعاً للقيود والفرص، وللكيفية التي تُدرك بها التهديدات المحيطة بها.

عند العودة إلى عام 1979، تبدو إيران نموذجاً واضحاً للدولة المراجعة. الثورة الإسلامية لم تكن مجرّد تغيير في بنية السلطة الداخلية، بل مشروعاً سياسياً – أيديولوجياً يتجاوز حدود الدولة الوطنية، ويهدف إلى تقويض النظام الإقليمي المرتبط بالهيمنة الأميركية. رفعت إيران آنذاك شعارات المواجهة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وسعت إلى بناء، محور بديل يعيد توزيع موازين القوة في المنطقة.

لكنّ هذا المشروع اصطدم سريعاً بواقع صلب. الحرب العراقية – الإيرانية لم تكن مجرّد مواجهة عسكرية، بل لحظة استنزاف كشفت حدود القدرة الإيرانية، وفرضت عليها إعادة التفكير في أولوياتها. ومع نهاية الحرب، ومع وفاة الإمام الخميني، دخلت إيران مرحلة مختلفة، اتّسمت بدرجة أعلى من البراغماتية. لم تتخلّ عن طموحاتها، لكنها أعادت صياغتها ضمن حدود الممكن، منتقلة من خطاب التغيير الشامل إلى إدارة النفوذ ضمن القيود القائمة.

في هذه المرحلة، فرضت البيئة الدولية على إيران نوعاً من التكيّف والانضباط في سلوكها. فالتعامل مع توازنات القوة، والقيود العسكرية والاقتصادية، دفعها إلى إعادة ضبط خطابها وأدواتها. لم تختفِ النزعة المراجعة، لكنها لم تعد مطروحة بالشكل نفسه. بل جرى احتواؤها ضمن منطق البقاء وإدارة المخاطر.

غير أن هذا التكيّف لم يكن قدراً نهائياً. بل مرحلة تاريخية مشروطة. اليوم، ومع تصاعد الحرب، قد تكون أمام لحظة تنقلب فيها المعادلة. فحين تصل الضغوط إلى حدّها الأقصى، لا يعود السؤال ما إذا كانت الدولة ستتكيّف، بل ما إذا كانت ستستمر أصلاً في اعتبار التكيّف خياراً عقلانياً. عند هذه النقطة، قد يتحوّل السلوك المراجع من مخاطرة إلى ضرورة.

فالتهديد الوجودي لا يدفع فقط إلى الدفاع، بل قد يفتح المجال أمام إعادة تعريف الدور والهوية معاً. وعندما تصبح كلفة البقاء، ضمن النظام أعلى من كلفة تحدّيه، يصبح السعي إلى تغييره خياراً منطقياً. لا مغامرة غير محسوبة، ومن هنا، قد لا تكتفي إيران بالصمود، بل قد تسعى إلى إعادة تقديم نفسها كقوة قادرة على إعادة تشكيل النظام، لا مجرّد التكيّف معه.

لكن هذه العودة — إن حصلت — لن تكون تكراراً لتجربة 1979. إيران اليوم أكثر خبرة، وأكثر براغماتية، وأكثر إدراكاً لحدود القوة. ما قد نشهده ليس عودة تقليدية إلى أدبيات وسلوكيات الثورة، بل سيكون تحديثاً لمشروعها؛ مراجعة أقل قيوداً، وأكثر حافزية، تستفيد من دروس العقود الماضية بدل أن تتجاهلها.

ولا يمكن فصل هذا التحوّل المحتمل عن حزب الله، الذي يشكّل أحد أبرز تجلّيات النفوذ الإيراني في المنطقة. ففي الثمانينيات، تبنّى الحزب خطاباً واضحاً يدعو إلى مراجعة نظام الحكم في لبنان وصولاً إلى إقامة دولة إسلامية. إلا أنّ هذا الطرح لم يستمر، حيث شهدت التسعينيات تحوّلاً حاسماً في استراتيجيته، فدخل النظام السياسي وقبل بقواعد اللعبة الداخلية، منتقلاً من مشروع تغييري شامل إلى مشروع مقاومة، من دون أن يتخلّى عن أدوات قوته.

هذا التحوّل لم يكن تنازلاً بقدر ما كان تكيّفاً فرضته القيود. فقد أدرك الحزب أن العمل ضمن بيئة لبنانية مُعقّدة يفرض عليه إعادة صياغة أهدافه، لا التخلّي عنها، مع الحفاظ في الوقت نفسه على بنية قوة تسمح له بإعادة التموضع عندما تتغيّر الظروف.

في هذا السياق، تكتسب تجربة ما بعد حرب 2024 دلالة خاصة، فبينما حرص الحزب على تأكيد اعترافه بالنظام السياسي واستعداده للمشاركة في عملية بناء الدولة وإعادة الإعمار، كشفت التطورات التي تلت الحرب عن قرارات حكومية سعت إلى حصاره — ولا سيما القرارات الصادرة عن الحكومة التي يشارك فيها، والتي اتجهت نحو تجريمه في لحظة انخراطه في مواجهة مفتوحة مع إسرائيل — حدود هذا الخيار التكيّفي.

عند هذه النقطة، لا يعود السؤال متعلّقاً بموقع الحزب داخل النظام، بل بطبيعة هذا النظام نفسه، إذ إن التجربة الأخيرة قد تدفع الحزب إلى إعادة تقييم جدوى الاستمرار في معادلة تقاسم السلطة بصيغتها الحالية، خصوصاً إذا ما خرج من الحرب في موقع الصمود أو التفوّق النسبي. وفي هذه الحالة، قد لا يتجه نحو الحفاظ على التوازن القائم بقدر ما يسعى إلى إعادة تعريفه، عبر تعديل تدريجي في موازين القوى وفرض معادلات جديدة في الحكم.

ما يجمع بين إيران وحزب الله ليس فقط العلاقة السياسية والعسكرية، بل أيضاً هذا المسار الديناميكي بين المراجعة والتكيّف. كلاهما بدأ بمشروع تغييري، ثم اضطر إلى التكيّف تحت ضغط القيود، وقد يجد نفسه اليوم أمام فرصة للعودة إلى المبادرة، ولكن بصيغة أكثر نضجاً وواقعية.

لكن التحوّل المحتمل في موقع إيران لا يقتصر على مستوى الخطاب أو التموضع السياسي، بل قد يجد ترجمته الأكثر وضوحاً في الجغرافيا نفسها — وتحديداً في مضيق هرمز. فهذا الممرّ البحري الضيّق ليس مجرد تفصيل جغرافي، بل أحد أهم مفاصل النظام الاقتصادي العالمي، حيث تمرّ عبره نسبة كبيرة من تجارة النفط، ما يجعله نقطة ارتكاز لا يمكن تجاهلها في حسابات القوى الكبرى.

تكمن أهمية مضيق هرمز في كونه «عنق زجاجة» حقيقياً للاقتصاد العالمي. ومن يملك القدرة على التأثير في هذا الممر، لا يمتلك ورقة ضغط إقليمية فحسب، بل أداة تأثير تمتدّ إلى قلب النظام الدولي نفسه. وفي هذا السياق، لا يعود الحديث عن المضيق مجرّد تهديد ظرفي بإغلاقه، بل عن إمكانية تحويله إلى عنصر دائم في فرض واقع يُؤخذ فيه في الاعتبار دورها في التحكّم بإيقاع الملاحة في هذا الممر، ولو بشكل غير مباشر، فإن ذلك سيشكّل أحد أوضح تجلّيات انتقالها من موقع التكيّف إلى موقع المراجعة. فالقضية لا تتعلّق بإغلاق المضيق، بل بتحويله إلى أداة تفاوض، وإلى عامل لا يمكن تجاهله في رسم السياسات الدولية.

عند هذه النقطة، لا تعود إيران مجرّد دولة تتعامل مع النظام الدولي، بل تتحوّل إلى فاعل قادر على التأثير في أحد أعمدته الأساسية: تدفّق الطاقة. وهذا بحدّ ذاته يمثّل جوهر السلوك المراجع، الذي لا يسعى بالضرورة إلى إسقاط النظام، بل إلى إعادة تشكيله عبر نقاط ارتكازه الأكثر حساسية.

ما يُقدّم اليوم بوصفه حرباً لإضعاف إيران، قد يتحوّل فعلياً إلى حرب تُطلِق يدها، وتمنحها ما عجزت عنه في لحظات أقل تصادماً. وإذا ما نجحت إيران وحزب الله في الصمود، فإننا قد نكون أمام انتقال من مرحلة التكيّف إلى مرحلة المبادرة. عندها، لن يكون السؤال كيف يمكن احتواء إيران، بل، هل ما زال بالإمكان احتواؤها أصلاً؟

*أستاذ في العلاقات الدولية

المروءة والثمن: بيان الفكر المقاتل

عوني بلال *

في العالم العربي، تتعلّم باكراً أن العمومية في الكلام تعفيك من صُداع كثير وتردّ عنك أوجاع الرأس. واللعبة سهلة: كل ما عليك هو أن تتجنّب التخصيص في كل ما تكتب وأن تُبقي حديثك مُرسلاً عائماً حمّال أوجه، وهكذا يكون بوسعك أن تقول أي شيء دون أن تخشى من شيء لأن كلامك -حينها- ضَجيجٌ لا يفضي إلى شيء. يبقى أن الثمن الذي يدفعه القارئ أمام هذه اللعبة الشائعة -والشائنة- ثمن فادح. أن تقرأ نصاً ميتاً فهذا يميت شيئاً فيك، وأن تُجبَر يومياً على سماع اللغو الفضفاض الذي لا جمرَ فيه، فهذا تخريب لروح الإنسان وعقل الإنسان وأحسن ما في الإنسان. ورغم ذلك، ينبغي الاعتراف لهذه الآفة فضلاً واحداً: أنها -كما يفعل كل ضدٍّ بضدِّه- تمنح قيمة كبرى وامتيازاً عالياً للكلام المُخصّص المُحدّد، ذي الدلالة الواضحة والمعنى الصريح، وأنها تهب الخارجين عن سطوتها القاً وتوهجاً أكبر، وأنها تزيد وقع كلامهم في النفوس وتجعله يضرب في وعي المرء ضربَ السهام والمِسَيَرات.

أواخر شباط الماضي، وتحت عنوان «من أجل ميثاق ثوري للتحرير الشامل»، صدر بيانٌ غير عادي وقّعه خمسة رجال هم الأستاذ الجامعي سيف دعنا والطبيب الجراح غسان أبوستة والباحث في علوم الاجتماع صبيح صبيح والكاتب السياسي وسام فقعاوي والمناضل المقدسي صلاح حموري. العالم يعجّ اليوم بالبيانات والكتب المفتوحة. إلى هنا، لا جديدَ في الأمر. لكنّ البيانَ يكون هنا -تحديداً- ليس كغيره. لن تجد منصة حكومية في العالم العربي تأتي على ذكر هؤلاء الخمسة ولا على بيانهم، ويستحيل أن تجد إشارة -ولو عابرة- إلى هذا النص المتمرّد في منصات الاعتدال العربي أو فضائيات الريع النفطي. ومثلها طبعاً مؤسسات نشر الديمقراطية والحرية، ومنابر متموّلي الدعم الأوروبي والهيئات غير الحكومية، بالإضافة طبعاً إلى شبكات الإعلام الخليجي (ببقّالاته الرقمية الكثيرة وجيوش كتّابه وباحثيه ومذيعيه ومستخدَميه)، فهذه أيضاً -جميعُها- لن تجرؤ على الاقتراب. وعندما تزيح كل هؤلاء، فلن تبقى أمامك إلا قلة صحافية محاصرَة، هي آخر ما تبقّى لفكرة الاستقلال في هذا المشهد الإعلامي المهترئ. لا أذكر هذا التغييب انزعاجاً ولا احتجاجاً، بل أكاد أذكره احتفاءً؛ أذكره لأنه يشهد لقيمة البيان ووزنه. عندما تنكفئ عنك القوى المهيمنة وتجافيك المنابر الطاغية ويبتعد عنك أهل التخمة والترف، فهذا ليس ضمانةً لجودة ما عندك بالضرورة، لكنه مؤشر واعد وفال خير.

لا بدّ لبيان كهذا أن يكون منبوذاً. ربما تكون «الأخبار» المطبوعة الوحيدة التي نشرته، فما يدعو له ليس هيّناً. ولا تُجاوز في القول بأن محتواه يمسّ الأمن الفكري للدول. ورغم أن البيان يتصدّى أساساً للهجمة المتعاظمة على المقاومة وسلاحها، فهو أكثر من ذلك لأنه يُحوّل مسألة التنظير الفكري ضد العمل المقاوم إلى مدخل لمسألة أكبر، هي مسألة الخيانة؛ خيانة الباحثين والمثقفين لنضال أهلهم وقضية نأسهم. البيان تحريض للإنسان على نفسه في المقام الأول. تحريض للمثقف على ذاته، وعلى خوفه، وعلى طموحه الوظيفي، وتحريض للباحث على سياقه وعلى لغته وعلى استقراره الحياتي وحتى على طمأنينة عيشه. ولمن يشغفه الصعود المعيشي والأمن المهني، فالمشاركة في كتابة بيان كهذا -في زمن كهذا وداخل كيانات كهذه- هي شيء يترنّح بين المجازفة المهنية والانتحار الوظيفي، ولن يجرؤ على توقيعه إلا من شرب مجازاً حليب السِّباع.

لا أدري إن كانت مصادفة أم تدبيراً من أقدار الله، لكنّ البيان صدر قبل ساعاتٍ قليلة من بدء العدوان الأميركي على الجمهورية الإسلامية. وإذا كان موضوع البيان مهماً وقت كتابته، فأهميته تضاعفت كثيراً بمجرد بدء الهجوم. إن الباحث الوظيفي المأجور والمثقف المتموّل المأمور والأكاديمي الساجد لصنم الترقية والصعود المهني، هؤلاء الثلاثة تجلّت صورتهم في الأسابيع التي تلت اشتعال الحرب كما لم تتجلّ يوماً. لقد ضربت هذه الحرب وتراً شديد الحساسية في شبكة ممتدة من المثقفين والباحثين والكتّاب العرب، ووضعتهم في تناقض كاسر؛ التناقض الذي طرفاه المؤسسة المشغّلة والقناعات المزعومة. لا جديد هنا، فهذا تناقضٌ قديم جداً، وأساسه التوتر الخالد بين مصلحة الإنسان ومروءة الإنسان. لكن الذي حصل هذه المرة أن التناقض كان هائلاً للحد الذي لم تعد الحلول التلفيقية والمواقف المركبة المعتادة تصلح معه، وهي حلول تم تطويرها عبر سنوات طويلة سابقة. لا أعني أن الحل التلفيقي «خرج عن الخدمة» لكنّ سُخْف ممارسيه واهتراءهم بلغا حدّاً فاضحاً. هناك طبعاً من لم يرتطم لنفسه هذا الموضع، فدخل السجن، أو فقد عمله، أو لزم الصمت.

هؤلاء هم الشاهد على أن فكرة الإنسان المقاوم، فكرة الفرد المتمرّد على سياق العيش وإكراهات الوظيفة والمؤمن بأولوية القيمة والمبدأ، أن هذا الإنسان لم ينقرض، وأنه ممكنٌ وحاضرٌ وباقٍ إلى اليوم.

ليس في نيتي أن أكتب خلاصة للبيان أو أجري مراجعة له. نصّ البيان لا تفيه إلا القراءة المتأمّلة. غايتي هي التنبيه على وجوده وأهميته، وأن أخطّ هامشاً على موضوعه.

ربما يكون أهم ما في البيان يتعلق بالباب الأوسع الذي يُسهم في خلعه. الباب الذي يفضي إلى عالَم البحث المعرفي المُشوَّه، والمُروَّض، والانتفاعي. العالَم الذي يكون فيه الكاتب والمحلّل والمتحدّث مُسنَّناً صغيراً في آلة مشغّليه، لا إنساناً محرّضاً وسط مجتمعه.

إن هذه الحملة التي تجري اليوم ويتعاور فيها جمهرة من الأكاديميين والباحثين والمتخصّصين في المجالات المعرفية كي يروّجوا لزمن «ما بعد المقاومة»، و«ما بعد السلاح» و«المشاريع الوطنية الجديدة»، أقول إن هذه الحملة لا تتعلق باختلاف في الاجتهاد. ليس أيٌّ من هؤلاء صاحب رأي مُستنكَر. هناك سذاجة فادحة بافتراض أن الأمر يتعلق باختلاف في الرأي. وهؤلاء أفراد سقطوا في امتحان شخصي يتعلق باحترام المرء لذاته واستعداده للتضحية قبل أن يكونوا أي شيء آخر. هؤلاء أدواتٌ في سياق إقليمي ينطق عن نفسه من خلالهم، وهو سياق سياسي واقتصادي ضخم للغاية، تقع أنظمة الاعتدال العربي في قلبه، وتقف من ورائها إرادة غربية وإسرائيلية لا تتكلّف حتى إخفاء نفسها اليوم. خلف كل المثقفين والباحثين والكتّاب القائلين بزمن ما بعد المقاومة والمنظّرين لأنظمة القواعد الأميركية، خلف كل هؤلاء هناك سياسي كامن في الكواليس ينظر إليهم راضياً، مُردّداً دعاء الركوب: سبحان الذي سخّر لنا هذا وما كنّا له مقرنين.

ما اكتبه طبعاً هو حدّة لفظية لا مكان لها عند المثقف المهذّب الجادّ الذي يريد لنفسه مكاناً في سلّم الصعود المهني، ومعنيٌّ ببناء "البروفايل الشخصي" الصحيح. التهذيب، والموضوعية، والاتزان، والحياد، والموقف المركّب، ورفض التخندق، هذه جميعها هي من معجم التورية والخداع اللذيْن يعرّيهما البيان واللذين يعتمد عليهما مفكّرونا الوظيفيون اعتماداً وجودياً (عبارة «المفكر الوظيفي» تكاد تنفجر من تلقاء نفسها لشدة التعاكس الذي فيها). الوسطية والاعتدال ورفض التخندق لا تضع المثقف في مكان ثالث خارج المواجهة؛ هذه الوسطية هي عين المطلوب لمشروع إنهاء المقاومة. التلطّف الرخيص الذي يمارسه خصوم المقاومة (نحن مع المقاومة ولكن...) هو جزء من الحرب على المقاومة، ولا يجب بعد كل هذا الدم وكل هذه التضحيات أن يُعامل هؤلاء بوصفهم أصحاب اجتهاد ونظر.

تحية إلى: سيف دعنا، غسان أبوستة، صبيح صبيح، وسام فقعاوي وصلاح حموري. ما زال للمروءة نصيرٌ بيننا، ورجال مستعدّون لدفع الثمن.

* كاتب فلسطيني

الانحيازات اللاواعية في اليسار التغييري اللبناني

صدقي عاصور *

كتب كريم صفي الدين وعزت زهر الدين في مجلة «درج» مقالاً بعنوان: «في نقد اليسار المنحاز لمحور إيران: البراغماتية الزائفة» يوصيان فيه بتوقف اليسار عن «انحيازاته»، واستبدال ذلك بـ«الانفتاح والتواصل المتبادل مع الحيز العام اليهودي». على الأقل هما ينصحان بإتمام هذا التواصل «بجرأة ورؤية، لا تسوية وترقيع».

لا أدري إن كان الكاتبان يعتبران «انفتاح وتواصل» حكومة العهد مع إسرائيل خلال 48 ساعة من مجزرة الأربعاء الأسود من باب «التسوية والترقيع» أم «الجرأة والرؤية»، لكن هذا ليس مهماً، الفكرة الأساسية هنا أن الكاتبين إذا تواصلا بالفعل مع اليساريين اليهود قد تصيبهما خيبة أمل: لديّ صديق يهودي أرجنتيني عتب عليّ مرة لأنني لم أنتقد هجمة حزيران السابق على إيران بما فيه الكفاية، وهو يكره ثقافة القوة والعسكرة لدى إيرانيّي المعارضة في الحزب الجمهوري الأميركي ولدى الأوكران، يقول لي هؤلاء «نازيون» ولو تسنح لهم الفرصة بارتكاب «البروغرام» بأي يهودي لا يعجبهم، لفعلوا ذلك دون تردّد. والأهم من ذلك كله، جملته الجوهرية: إسرائيل هي جبهة فاشية لا تنفك مفتوحة للحرب العالمية الثانية.

هذه نقطة الضعف الأولى لدى اتهام الكاتبيْن اليسار بـ«العسكرة الشاملة» وتبنيه «قيماً يمينية بواجهة يسارية». يحاول الكاتبان هنا مقارنة النزاع في منطقتنا بالحرب العالمية الأولى والابتعاد عن الاستئناس بتاريخ الحرب العالمية الثانية. مثال الطمع عبر-الإمبريالي الروسي والألماني والبريطاني بالحرب الأولى أنسب هنا من مثال المقاومة الفرنسية واليوغوسلافية للاحتلال النازي بالحرب الثانية، ذلك من أجل اتهامك بدعم «الإمبريالية الإيرانية» بالحرب، لا بدعم المقاومة المحلية للاحتلال الإسرائيلي.

وإذا كان اليسار التغييري اللبناني يتهم اليسار المعادي للإمبريالية بأنه «ينزلق» للانحياز مع إيران بالرغم من أنه لا يتفق مع كل سياساتها، فلماذا لا يسري الأمر ذاته على اليسار التغييري الذي لا يعي ولا يعترف باصطفافيته؟ صفي الدين وزهر الدين يتحدّثان بالإعفية اليهودي». على الأقل هما ينصحان بإتمام هذا بالاعفاء والسمو عن ترقّب مآلات الميدان في لبنان، لكن في الوقت نفسه يتبنّيان برنامجاً سياسياً يقوم على أولوية نزع سلاح أحد الأطراف في الميدان. تظاهرهما أنّ ما يحدث في الداخل اللبناني ليس بقدر كارثة المراهنة العربية الليبرالية على «الدبابة الأميركية» في العراق، يشبه تظاهر ترامب أن حربه على إيران ليست بغباء حرب بوش على العراق؛ وأنه يعني: نحنا غير عن هوليك!

يملك اليسار التغييري فهماً بسيطاً ومثالياً للحياد وبناء الأممية المعادية للحرب: دع الشعب اللبناني يُخرج «الحزب الإيراني» من بلاده ودع الشعب الأميركي يُخرج اللوبي الإسرائيلي من بلاده. هذه النظرية تنهار عند اكتشافك أن القوى التي تحاول إخراج الحزب من لبنان هي ذاتها القوى التي تحاول تأبيد اللوبي في أميركا.

يظنّ اليسار التغييري اللبناني أنه غير قابل للإفساد، فهو يزيح «مقدّسات» اليسار المعادي للإمبريالية، بمقدّس ثورة 17 تشرين التي تجعله يرى نفسه «إنسانياً وديمقراطياً» فيصبح له الحق في نقد اليسار لكن ليس من حق اليسار نقده، ولا من حقه نقد النزعات البائولوجية في الطبقة الوسطى اللبنانية بتعاملها مع ملف حزب الله، كما انتقد إيمانويل تود رد فعل اليسار الفرنسي تجاه هجمات شارلي إيبدو، وكما انتقد العديد من الكتّاب التكتيكات الفاشلة لليسار الحزب الديمقراطي الأميركي (حزب الإبادة الأول) بمواجهة صعود اليمين الأميركي. هذا الامتناع عن النقد الذاتي لليسار وطبقته الوسطى، يعطيه تصوراً يحلو له عن العالم، فتصبح قضية التغوّل السياسي لحزب الله في لبنان أسوأ من الإبادة الجماعية في غزة، وتصبح مقتلة «البعث» الأسدي للسوريين هامشاً على قضية التغوّل موجوداً فقط من أجل «تقريش» أخطاء الحزب الخارجية في الداخل من قبل معارضيه.

يغضّ الكاتبان هنا الطرف عن الكثير، فهما يتحدّثان عن عسكرة البيئة الشيعية في السنوات العشرين الأخيرة، لكنهما لا يتحدّثان عن عسكرة أميركا المحافظين الجدد لنصف المجتمع اللبناني ولأنصاف المجتمعات العربية والأجهزة الأمنية لدولهم في العقدين السابقين. هما يتحدّثان عن الإمبرياليات الغرهبية الإيرانية والصينية والروسية، لكنهما لا ينسيان بحبث شقة عن إمبريالية «الناتو» التركية أو الإمبرياليات الفرعية الخليجية التي تشتري أراضي في أفريقيا على الطريقة الأوروبية في القرن التاسع عشر، والتي اخترقت مجتمعاتنا واستبدلت بنفسها الحكم الليبي والبعثي العراقي والسوري، ففرضت علينا «قومية عربية جديدة» وثقافة قوة شمولية عسكرتارية تحارب الفرس فقط بعكس تلك التي كانت أقلّه تحارب الشرق والغرب معاً في السبعينيات، وتستبدل بطولات أحمد مظهر بدور الناصر صلاح الدين في حقبة عبد الناصر، ببطولات الممثل السوري لجين إسماعيل في مسلسل معاوية في حقبة الهيمنة الثقافية السعودية.

والكاتبان يتحدّثان، على طريقة اليمين الأوروبي، عن تواطؤ اليسار مع الإسلام السياسي المحارب لإسرائيل، لكن يغيب عنهما أن أكبر تجربة سلفية جهادية في تاريخ منطقتنا مولّها الخليج في سوريا.

يركّز الكاتبان على «طبقية» المجتمع الإيراني و«طبقية» بيئة الحزب، لكنهما لا يذكران أننا كمجتمعات مشرقية في صراع طبقي ضروس مع ممالك تضع مسؤوليننا السياسيين والأمنيين في جيوبها، نخاف أن تطرد أقاربنا من العمل وأن تقوم بترحيلهم إلينا، وأن تشارك ضدنا في غزة، وتصبح مقتلة «البعث» الأسدي للسوريين هامشاً على قضية التغوّل موجوداً فقط من أجل «تقريش» أخطاء الحزب الخارجية في الداخل من قبل معارضيه.

يغضّ الكاتبان هنا الطرف عن الكثير، فهما يتحدّثان عن عسكرة البيئة الشيعية في السنوات العشرين الأخيرة، لكنهما لا يتحدّثان عن عسكرة أميركا المحافظين الجدد لنصف المجتمع اللبناني ولأنصاف المجتمعات العربية والأجهزة الأمنية لدولهم في العقدين السابقين. هما يتحدّثان عن الإمبرياليات الغرهبية الإيرانية والصينية والروسية، لكنهما لا ينسيان بحبث شقة عن إمبريالية «الناتو» التركية أو الإمبرياليات الفرعية الخليجية التي تشتري أراضي في أفريقيا على الطريقة الأوروبية في القرن التاسع عشر، والتي اخترقت مجتمعاتنا واستبدلت بنفسها الحكم الليبي والبعثي العراقي والسوري، ففرضت علينا «قومية عربية جديدة» وثقافة قوة شمولية عسكرتارية تحارب الفرس فقط بعكس تلك التي كانت أقلّه تحارب الشرق والغرب معاً في السبعينيات، وتستبدل بطولات أحمد مظهر بدور الناصر صلاح الدين في حقبة عبد الناصر، ببطولات الممثل السوري لجين إسماعيل في مسلسل معاوية في حقبة الهيمنة الثقافية السعودية.

والكاتبان يتحدّثان، على طريقة اليمين الأوروبي، عن تواطؤ اليسار مع الإسلام السياسي المحارب لإسرائيل، لكن يغيب عنهما أن أكبر تجربة سلفية جهادية في تاريخ منطقتنا مولّها الخليج في سوريا.

يركّز الكاتبان على «طبقية» المجتمع الإيراني و«طبقية» بيئة الحزب، لكنهما لا يذكران أننا كمجتمعات مشرقية في صراع طبقي ضروس مع ممالك تضع مسؤوليننا السياسيين والأمنيين في جيوبها، نخاف أن تطرد أقاربنا من العمل وأن تقوم بترحيلهم إلينا، وأن تشارك ضدنا في غزة، وتصبح مقتلة «البعث» الأسدي للسوريين هامشاً على قضية التغوّل موجوداً فقط من أجل «تقريش» أخطاء الحزب الخارجية بقدر ما يريدان استبداله بالصراع الطبقي بالمجتمع العربي العربي الرجعي مع إيران (وهذا معارض لمبادئ الاشتراكية الأممية الثانية). وهما يقولان إنّ لا أفق استراتيجياً في الصراع مع إسرائيل لأنهما يدركان في وعيهما الداخلي أنّ لا وجود لاقتصاد سياسي عربي لإقامة سياسة خارجية مشتركة تواجه إسرائيل، لكنّ ثمة اقتصاداً سياسياً عربياً ضخماً يقيم سياسة خارجية تواجه إيران بالفعل.

المأزق الكبير لدى اليسار التغييري هو الرغبة في استعادة «الجمهورية» في لبنان دون «الجراة والرؤية» اللتين تتطلبان التصادم مع سؤال «الجمهورية» في منطقتنا. فلسطين يحكمها نظام قصل عنصري، والخليج فيه ملكيات مطلقة تهاب حريتنا، واليسار التغييري اللبناني يريد إنجاح الجمهورية اللبنانية في منطقة مليئة بالطغيان، مكتفياً بجمهورية الدولة الواحدة بدلاً من التغيير الاجتماعي الجمهوري الشامل في منطقتنا.

اليسار التغيري اللبناني هو ليس من أجلنا. هو يدين التأثر بإيران، لكنه يستورد نموذج اليسار المعارض الإيراني على سياق مغاير فيفتح احتمالات الانزلاق إلى مدّ إيراني معكوس عنصري كاره للعرب يديره إيرانيو اليمين الأميركي. تُتّهم «الأخبار» بالرجعية لدعمها الحزب. فإذا كان الحديث عن الحزب معظم الوقت معياراً فلنعتبر «درج» كذلك رجعية وغير مناسبة لـ«بناء اليسار».

* كاتب فلسطيني

الديكتاتورية عبر «الإقصاء المتدرّج»: الكويت تتعلّم من «البعث الصدامي»؟

نواف السالم *

في الكويت التي طالما راهن أهلها على أنها «استثناء خليجي» في ثقافة التسامح السياسي والسلم الأهلي، تتكشّف اليوم عن آليات لم تشهدها البلاد في تاريخها الحديث، وهي تعيد إنتاج الاستبداد بلمسة التدرّج: الإقصاء لا يحدث دفعة واحدة، بل عبر تراكم خفي يضمن للسلطة تأييداً مرحلياً من كل شريحة ظنّت أنها في منأى عن أن تكون الهدف التالي، ليتم الانقضاض عليها تالياً دون مقاومة.

فما جرى في ملف سحب الجنسية وما يجري اليوم في ملف «الخلايا» ضد الشيعة لم يكونا مجرّد أحداث منفصلة، بل هما وجهان لعملية سياسية واحدة يمكن تفكيكها نظرياً من خلال أربع زوايا تستند إلى قراءة في كيف تُبنى الأنظمة الاستبدادية، لا في ماذا تفعل.

الأولى: نظرية «الشرعية السلبية» او الصوت بالصمت

السلطة في الكويت لم تحتج أبداً إلى تأييد شعبي شامل لتمرير سياساتها الإقصائية، بل احتاجت فقط إلى غياب المقاومة والرفض لقراراتها. فحين بدأت الحكومة بسحب جنسيات «المزوّرين والمزدوجين» من دون تحقيق ودون محاكمات عادلة، صمت المجتمع لأنه لم يرَ نفسه في هذه الفئة. وحين انتقلت إلى سحب الجنسية من النساء، الحاصلات عليها بموجب المادة الثامنة بحجة أن زواجهن كان «مصلحة لكسب الجنسية»، صمتت النساء الأخريات لأنهن غير متضررات فعمّ السحب. وحين أنشد أحد الضباط قصيدة أمام أمير الدولة يثني فيها على «تطهير الهوية الوطنية» لم تشفع له تلك الأبيات أكثر من أسبوع واحد فقط حتى سُحبت جنسيته وجنسيات العديد من الضباط والمسؤولين.

هذه الآلية التي يسميها المفكر بالبيار «العنصرية المؤسساتية التراكمية»، تعني أن الإقصاء يصبح شرعياً بمجرد أن يُقابل بالصمت في كل مرحلة، وكل مرحلة تنتج ضحيتها الجديدة التي كانت قبل لحظة جزءاً من جمهور المتفرّجين.

الثانية: نظرية «العدو الخيالي» او فن صناعة الخلايا

في ملف الإعلان عن الخلايا التي تابعها الناس خلال هذا الشهر، تبنّت السلطة المنطق ذاته، فهي في البداية قامت باعتقال مجموعة مغمورة من الأفراد جلّهم من كبار السن بتهمة «تمويل الإرهاب والتعاطف مع إيران وحزب الله»، وتمّ عرضهم على شاشات التلفزيون في نفس يوم اعتقالهم بما يثبت أن التهمة كانت جاهزة، وتمت شيطنتهم إعلامياً قبل أن يمثلوا أمام أيّ محقّق أو قاض. وهنا حقّقت السلطة هدفها الأول: خلق «عدو خيالي»، أي عدو لم يكن موجوداً قبل أن تقرّر السلطة وجوده، وما إن صدّق المجتمع بوجود هذه «الخلية الصغيرة» حتى توسّعت دائرة الاعتقالات لتشمل شخصيات برلمانية وسياسية واجتماعية شيعية مرموقة، وتمّ ترتيبها ضمن خلايا وهمية، وعرضت المضبوطات التي لا تليق حتى بخلية تجسس هاوية مثل كتيبات دينية وأدعية، صور لمراجع دينية، وكمية ضئيلة من الأوراق النقدية. هنا تنتقل السلطة من مرحلة «خلق العدو» إلى مرحلة «توسيع العدو» ليشمل كل مَن يقع ضمن فئة مشبوهة مُسبقاً.

وهذه الآلية تحديداً كانت جوهر عمل أجهزة «البعث» في عراق صدام حسين عند ملاحقته للأحزاب والجماعات الإسلامية واتهامها بأنها خلايا نائمة؛ فهل تأثّرت الحكومة الكويتية بتجربة الحكومة البعثية التي غزتها؟

الثالثة: نظرية «الجاسوس الاجتماعي» او حين تتحوّل الدولة إلى عبء

الفرق الجوهري بين الإقصاء العلني والإقصاء المُتدرّج هو أن الأخير يحتاج إلى شركاء في المجتمع، يمارسون دور التبليغ على شركائهم في المجتمع. وقد بدأت السلطة الكويتية اليوم بتشجيع المواطنين علناً على التبليغ عن أي شخص يعلّق صورة لمرجع ديني، أو يبدي رأياً سياسياً مختلفاً، أو يعارض قراراً حكومياً. وهذه الآلية تذكّرنا بما كان يسمّى في ألمانيا الشرقية بـ«التبليغ الطوعي»، حيث يتحوّل الجار إلى عين للدولة على جاره، والصديق إلى جاسوس على صديقه، وكانت النتيجة هي مجتمع يلتهم نفسه بنفسه، حيث يصبح الخوف من «أن يُبلّغ عني» أقوى من أي تضامن اجتماعي.

وهنا تكمن استراتيجية الإقصاء المُتدرّج؛ إذ لا تحتاج السلطة إلى سجن الجميع، بل تحتاج فقط إلى جعل الجميع يخافون من أن يكونوا التالين، وفي هذا الخوف وحده تُبنى الديكتاتوريات الأكثر رسوخاً.

الرابعة: نظرية «الورقة النقدية» كأداة لإنهاء نهائية

عندما لا تمتلك السلطة أدلة حقيقية، فإنها تصنع أدلة رمزية، تمكّنها من إيقاف أي مواطن في أي وقت، فقد كان من بين المضبوطات أوراق نقدية قليلة، وهذه الورقة النقدية تحديداً هي أداة إثبات ذكية لسببين: أولاً، لأن الورقة النقدية موجودة في جيب كل مواطن، وبالتالي يصبح أي مواطن متهماً محتملاً لمجرد أن في حوزته نقوداً. وثانياً، لأن الورقة النقدية مادة مرنة يمكن تفسيرها كـ«تمويل إرهاب» أو كـ«نفقات شخصية» وفقاً لحاجة السلطة، والأهم أنها غير قابلة للدحض بسهولة لأنها مجرد أوراق.

هذا المنطق، الذي يمكن تسميته بـ«تهمة الأدلة الهامشية»، يعني أن السلطة لم تعد بحاجة إلى إثبات أن المتهم مذنب، بل أصبحت بحاج

الحرب الكونية ضد المقاومة

غلاف «لاسبريسو» صفعة على وجه «العالم الحرّ»

الاستيطان بصورته العارية!

أشعل غلاف مجلّة «لاسبريسو» الإيطالية جدلاً عالمياً بعد تجسيده بصرياً لعنف الاستيطان في الضفة الغربية عبر مشهد مكثّف. صورة واحدة أثارت مواجهة ديبلوماسية مع إسرائيل، وسط تصاعد النقاش الأوروبي بشأن فلسطين، وحدود حرية الصحافة في توثيق الانتهاكات الميدانية

علي سرور

في عشرينات القرن الماضي، استعمل الصحافي فريد برنارد عبارة «الصورة تساوي ألف كلمة». بعد مئة عام من هذه المقولة، استطاعت مجلّة إيطالية أسبوعية اختزال معاناة تاريخية للشعب الفلسطيني مع جلّاديهم المستوطنين بصورة واحدة. ولم تنحصر أصداؤها بوسائل التواصل الاجتماعي التي اجتاحتها، إنّما امتدت شظاياها لتثير احتجاجاً ديبلوماسياً ونقاشاً واسعاً حول حرية الصحافة واستخدام تهمة معاداة السامية المُسلّطة على كل من ينتقد «إسرائيل».

على إثر الانتشار الواسع للصورة، التقطت ردارات تل أبيب الموجة الإعلامية لتُشعل خلافاً ديبلوماسياً مع إيطاليا، إضافة إلى استنفار سفير الاحتلال في روما لمحاولة للملمة شتات كيانه المأزوم أمام شعوب العالم، محاولاً الإيهام بأنّه جرى التلاعب بالصورة، مع الهمس في التعليقات إلى إمكانية كونها مولّدة بالذكاء الاصطناعي. غير أنّ مسعاه اصطدم بتسونامي من تعليقات المستخدمين حوّلت مداخلته إلى فرصة جديدة لكشف زيف ادعاءات الماكينة الدعائية للاحتلال.

عدد تاريخي

احتوى العدد الأخير من مجلة «لاسبريسو»، إحدى أقدم المجلات الإخبارية في إيطاليا وأكثرها انتشاراً، على صورة غلاف بعنوان L'abuso، وهي تعني الانتهاك. وتُظهر الصورة مستوطناً إسرائيلياً يضع الكيباه، أي القلنسوة الصغيرة المستديرة التي يرتديها اليهود الأرثوذكس، وهو يوجّه هاتفه المحمول نحو امرأة ترتدي حجاباً مزخرفاً.

بين تفاصيل الصورة، يبدو المستوطن المُسلّح يبتسم بطريقة ساخرة ومتعجرفة، بينما يحمل سلاحاً بيد وبالأخرى هاتفاً يريد تصوير الفتاة به، في محاولة لإخافتها بأنّ وجهها أصبح معروفاً لديهم لملاحقة لاحقة. أما الفتاة الفلسطينية المتمسكة بأرضها أمام محاولة طردها، فترتسم على وجهها تعابير الألم والصمود في آن معاً في مواجهة الغارات الإسرائيلية الروتينية في الضفة الغربية.

في صلب هذا المشهد، تتلخّص قضية شعب بأكمله، تتعدّى السياقات الدينية والحضارية. يتكشّف جلياً مشهد انعدام الإنسانية لدى المستوطنين الذين لم يشبعوا على مدى عقود من عملية قضم أراضي فلسطين، ويثابرون على تأكيد أنّ مسعاهم احتلال المزيد.

تأتي هذه الصورة كجزء من مشروع وثائقي للمصور الإيطالي بيترو ماستورزو. ويتناول المقال الرئيسي الذي كتبه دانييلي ماستروجياكومو في المجلة، مشروع «إسرائيل الكبرى» وجذوره التوارتية وتعارضه مع القانون الدولي، إلى جانب المقال المصاحب الذي كتبه الاء السعيد، والمرفق بتقرير ماستورزو، يتطرّق إلى ما تصفه المجلّة بحملة تطهير عرقي تجري في الضفة الغربية في أعقاب الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

استنفار إسرائيلي

أمام ما تجسّده صورة الغلاف من عمق في المعنى، سارعت تل أبيب للردّ على التهديد الإعلامي في محاولة لإخافة صنّاع العمل. كتب سفيرها لدى إيطاليا، جوناثان بيدل، على منصّة إكس: «ندين بشدّة الاستخدام التلاعبي لغلاف مجلّة «لاسبريسو» الأخير. فهذه الصورة تشوه الواقع المعقّد الذي يتعيّن على إسرائيل التعايش معه، وتروّج للصور النمطية والكراهية. يجب أن تتّسم الصحافة المسؤولة بالتوازن والدقة».

يقول المثل الشعبي «إذا ابتليتم بالمعاصي فاستتروا». لكنّ جرأة بيلد على تحوير الحقائق المدعمة بالوثائق والدماء الفلسطينية عبر محافل التاريخ، جلبت ويلات الردود من كل حدبٍ وصوب، إلى درجة تلقّيه أكثر من خمسة آلاف تعليق، غالبيّتها تدين الاحتلال. والأهمّ من ذلك، الصفت «إكس» خاصيّتها الفريدة «ملاحظات المجتمع»، وهي تعليق يلاحق المنشور الرئيسي عندما تشكّ الخوارزميات في مصداقية البيان، وأظهرت في حالة بيلد تنبيهاً بأنّ ادعاءاته بأطلة والصورة حقيقية وماخوذة من حادثة حصلت في الضفة الغربية، كما نشرتها وكالات دولية وأجنبية أخرى.

لم تقتصر الردود الإسرائيلية على الديبلوماسية. إذ حاولت «موكيد»، المنصة الرئيسية للحياة المجتمعية اليهودية الإيطالية، تهديد المجلّة والتحريض على أعمالها بحجّة معاداة السامية، مدّعية أنّ الغلاف يشكّل «مهرجاناً للصور النمطية»، بحجة تصوير الجندي الإسرائيلي على أنه «قبيح وهُمجي». وبينما ارتكب الاحتلال إبادة جماعية مكتملة المعايير في غزة أخيراً، اعتبرت «موكيد» أنّ الصورة ترقى إلى «شكل من أشكال إضفاء الصبغة الجوهرية على الخصائص السلبية على شعب بأكمله». ودعت نقابة الصحافيين الإيطالية إلى تطبيق إعلان القدس بشأن معاداة السامية، الذي اعتمدته النقابة رسمياً في 31 آذار (مارس)، مع التزام معلن بمكافحة معاداة السامية إلى جانب جميع أشكال العنصرية والتمييز الأخرى.

المجلة لم تتزحزح

في المقابل، لم تتراجع «لاسبريسو» أمام حملة التهديد والوعيد، وأبقت على غلافها من دون إصدار أي اعتذار. واعتبر أنّ العدد أوضح الموقف التحريري بكل وضوح، إذ توثق الصورة «الانتهاكات اليومية التي يعانيها أولئك الذين ابتلوا بسوء الحظ بأن يولدوا في الأراضي التي يدعي المستوطنون احتلالها من أجل تحقيق حلم إسرائيل الكبرى»، واصفةً جرائم المستوطنين بأنها مستمرة، ومدعومة من القوات الإسرائيلية، ولا تلقى أي إدانة ذات مغزى من المجتمع الدولي.

وإلى جانب ردّ فعل الجمهور الساحق على تدخل سفير الاحتلال، عمل الناشطون على إعادة مشاركة الغلاف على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي، معتبرين الاحتجاج الديبلوماسي نفسه بمثابة محاولة لقمع الصحافة المصورة المشروعة.

استيطان سرطاني

تأتي هذه الصورة في الوقت الذي ارتقت فيه قضية فلسطين إلى الواجهة العالمية كبوصلة حق بشكل غير مسبوق. وكما أسهمت منصات التواصل الاجتماعي في إظهار الحقائق والمعاناة من قطاع غزة، يُسهم الإعلام التقليدي، كعمل المجلّة الإيطالية، في تقديم المحتوى المنصف الذي لم يعد يساوي بين الجلّاد والضحية.

وسط التبدّل الجذري في السياسة التحريرية لوسائل الإعلام الغربية، نتيجة تبدّل حاد في مزاج الرأي العام أمام هول ارتكابات الاحتلال، يتصاعد النقاش الإعلامي في جميع أنحاء أوروبا بقوة غير معتادة حيال قضايا الشرق الأوسط المتعدّدة، حيث أصبحت كل صورة من المنطقة تحمل وزناً سياسياً وإنسانياً يُجسّد مظلوميّة تاريخية.

الجدير بالذكر أنّ استنفار الاحتلال أمام صورة لحادثة فردية، يأتي لمحاولة الترهيب تجاه أعمال مستقبلية مشابهة، خصوصاً مع موافقة الحكومة الإسرائيلية أخيراً على بناء 27 ألف وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية و37 ألف في القدس الشرقية. ورغم إدانة الأمم المتحدة، بواصل المستوطنون مضايقة الفلسطينيين مع إفلات تام من العقاب، مما يجبر عائلة فلسطينية تلو أخرى على التخلّي عن أراضيها.

> **اختصرت الصورة جرائم المستوطنين المستمرة بهدف تحقيق حلم «إسرائيل الكبرى»**

إحداثيات على «الجديد»: السكوب على أشلاء الوطن

نقل محمد فرحات معاناة الجنوبيين خلال السنوات الماضية

من جديد، تضع «الجديد» نفسها في وضع لا تحسد عليه، بعدما رصدت واستعرضت بالتفاصيل أول من أمس، لحظة انطلاق رشقة صاروخية من جنوب لبنان على الهواء مباشرة. وثناءً على جهودها الإعلامية، استتبعت القوات الإسرائيلية الإحداثيات المهداة بغارة مباشرة على البقعة الجغرافية نفسها.

وقبل لحظات من الحدث، كانت القناة اللبنانية تبثّ حواراً سياسيّاً خلال تغطيتها المباشرة، ضمن واحد من الأجزاء الأربعة للصورة، بينما تعرض في الأخرى بثّاً مباشراً لأطقمها الإعلامية المنتشرة في بيروت والضاحية الجنوبية، إضافة إلى مدينة صور ومحيطها.

وكان الاستهلال بالتغطية السياسية الحوارية التي أدارها المقدّم شادي خليفة وتخلّلتها حوارات مع ضيوف من المعسكر السياسي نفسه، بدءاً من مداخلة النائب الكتائبي، الياس حنكش، تلاها حوار في الاستديو مع الصحافي في جريدة «الشرق الأوسط» السعودية، يوسف دياب، وصولاً إلى لقاء آخر مع الناشطة السياسية مريم سكروافي.

وخلال الحوار مع دياب، ظهرت الصواريخ تنطلق على أحد الكادرات الأربعة لبثّ «الجديد». لكن عوضاً عن اتخاذ غرفة التحكم في الاستديو قراراً بإخفاء المشهد والتركيز على الحوار الجاري داخل أروقتها، ذهبت القناة إلى الخيار الآخر تماماً، عبر إلغاء جميع الكادرات الأخرى، واستعراض نقطة انطلاق الرشقة بشكل واضح. إضافة إلى ذلك، أوقف خليفة الحوار السياسي لشرح الخبر المُستعجل بحذافيره.

سرعان ما تحوّل الحدث إلى ثورة غضب شعبية، سواء على الأرض بالقرب من منطقة «الرست هاوس» في مدينة صور، مكان وجود فريق «الجديد» الإعلامي، إلى جانب موجة انتقادات عارمة على وسائل التواصل الاجتماعي، خصوصاً بعد إغارة الطيران المعادي على المنطقة المحدّدة.

على إثر ذلك، اكتشف المحتجون أنّ مراسل القناة المسؤول عن «الهفوة» هو محمد فرحات، الذي بدوره نشر توضيحاً لما جرى قال فيه: «لست من قليلي الشرف ولا الوطنية ولا الانتماء لأنقل إطلاق رشقة صاروخية عن قصد. ما نُقل حصل عن طريق الخطأ أثناء ابتعادي عن الكاميرا ونتيجة سوء تقدير. ولكن لن أقبل يوماً أن يقال عني عميل أو عين للاحتلال».

يذكر أنّ فرحات أمضى السنوات الماضية في نقل معاناة اللبنانيين، تحديداً في الجنوب حيث ارتقى عدد من زملائه الصحافيين. وسبق أن كشف النائب حسن فضل الله عن رسالة تكريم شخصية أرسلها الأمين العام الأسبق لـ«حزب الله»، هاشم صفي الدين، لجهود المراسل في نقل أخبار الجنوبيين.

علي...

> **ظهرت الصواريخ على أحد الكادرات الأربعة لبثّ القناة**

نزار نمر

لا تعليق

تنتشر مزاعم حول حذف قرى جنوبية من خرائط «آبل»، وتصنيف قعقعية الصنوبر وكوثرية السيّاد كـ«مستوطنات بشرية» على «غوغل»، بالتوازي مع منشورات تدّعي التحدث باسم أهل الشمال اللبناني تهاجم المقاومة وتدعم نوّاف سلام، ما يعكس توظيفاً سياسياً وطائفياً منظّماً يفاقم الانقسام ويستدعي تدقيقاً صارماً بالمعلومات.

ما حقيقة إزالة قرى الجنوب عن الخارطة؟

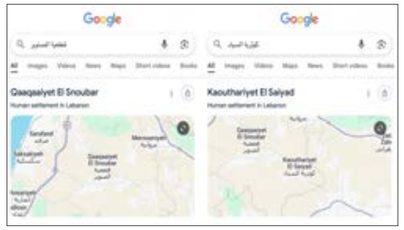

اجتاحت منصّات التواصل الاجتماعي في الأيّام الماضية منشوراتٌ حول قيام تطبيق الخرائط التابع لـ«آبل» بإزالة أسماء قرى الجنوب اللبناني باستثناء دبّين، فيما ترك أسماء المستوطنات في الأراضي المحتلّة. وبما أنّ الخبر انتشر مثل النار في الهشيم، كان لا بدّ لمنصّات غالباً ما تتبنّى سردية العدوّ أن تهبّ للدفاع عنه، فنسيج كلّ التضليل الذي تقوم به ويات يهمّها فجأة «تقديم المعلومة الصائبة». فاعتبرت أنّ التطبيق لا يضع أسماء القرى اللبنانية أساساً، بل فقط بعض المدن والمناطق، ونشرت صوراً من مناشير قديمة من موقع «ريديت» تدعّم سرديّتها. كذلك، انتشرت صوَر مأخوذة من محرّك بحث «غوغل» يصف فيها قرى لبنانية مثل قعقعية الصنوبر وكوثرية السيّاد على أنّها «مستوطنات بشرية في لبنان» (الصورة). غير أنّها تسمية معتمدة للقرى الصغيرة، والقريتان المذكورتان تقعان في قضاء صيدا وبعيدتان من مناطق توغّل العدوّ. لا شكّ في أنّ لشركتَي «آبل» و«غوغل» علاقات مع كيان الاحتلال وتعاوناً بينها في ارتكاب الإبادة، لكن يجب التنبّه إلى أخبار من هذا النوع. إذ من غير المستبعد أن تكون جزءاً من الحرب النفسية الصهيونية إمّا للتهويل والترويع وإمّا لتسخيف سردية مقاومة الاحتلال (بعد تكذيبها عبر الأذرع الإعلامية). في الحالتَين، هو جرس إنذار لما يُحضَّر للبنان. علماً أنّ «غوغل» بالتحديد كانت أوّل مَن وضع اسم «إسرائيل» على الأراضي المحتلّة، وأوّل مَن «اعترف» بالقدس عاصمةً للكيان.

سرقة لسان أهل الشمال خدمةً للفتنة

يدأب عدد من الصفحات التي تدّعي التحدّث باسم أهل الشمال اللبناني، على نشر رسائل مهاجمة للمقاومة ومؤيّدة لرئيس الحكومة نوّاف سلام على أنّها لسان حال الشمال. ومن الواضح أنّ هذه الصفحات تهدف إلى الفتنة، إذ اعتبر بعضها أنّ الغضب الشعبي على المفاوضات المباشرة مع العدوّ لم يوجَّه سوى على رئيس الحكومة «لأنّه سنّي»! هذا ما ذهبت إليه منصّة «بيروت 24» التي نشرت قائلةً إنّ «مَن أطلق مبادرة التفاوض هو الرئيس جوزف عون، ومَن منحها الغطاء، هو الرئيس نبيه بري، فلماذا الهجوم على الرئيس نواف سلام؟ لأنّه من الطائفة السنية متاح هدر دمه وتهديده بالقتل وشتمه ونعته بالصهيوني»!

كذلك، اعتبرت منصّة تُدعى LebTalks أنّ «رئيس الحكومة نوّاف سلام يتعرّض لحملة سياسية وإعلامية ممنهجة من بعض جمهور «الممانعة»، بسبب مواقفه السيادية والواضحة التي تتمسّك بمفهوم الدولة والقانون، بعيدًا من أيّ مساومة أو ازدواجية في المعايير. المفارقة أنّ هذه الأصوات نفسها تتغاضى اليوم عن حقيقة أنّها في مراحل سابقة رحّبت بقراراته ومواقفه حين كان يتصدّر المشهد القضائي الدولي، واعتبرتها حينها إنجازاً وعدالة منصفة»، وأرفقت نصّها مع هاشتاغ #مع_سلام_حتى_السلام. هكذا، استخدمت الصفحة حجّة «لا تقلي عجّة»، إذ تعتبر كلّ شيء إمّا أبيض وإمّا أسود، ولا مساحة لتأييد قرارات معيّنة ومعارضة غيرها بغضّ النظر عن الشخص. كذلك، تغاضت عن أنّ غالبية جمهور «الممانعة» رفضت في حينه الإجحاف بحق قادة المقاومة الفلسطينية عبر مساواتهم بقادة الاحتلال.

من جهة أخرى، نُشرت صورة للافتة عُلّقت في حلبا كُتب عليها «لا للمفاوضات المباشرة، نعم للمقاومة. خلّي الصاروخ يفاوض». وعلّقت صفحة «شبكة محافظة عكار الإعلامية» أنّ اللافتة «تثير الجدل»، فيما أتاها الردّ من أبناء عكّار أنفسهم: «أهل عكّار لديهم نخوة» و«لا يمكن أن نقف مع الصهيوني» و«لا مع الفتنة مهما اختلفنا، فنحن أبناء البلد الواحد».

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الأربعاء 15 نيسان 2026 العدد 5755

الحرب الكونية ضد المقاومة

حملة المقاطعة: المقاومة حقّ... والتطبيع جريمة

أصدرت «حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان»
بياناً ننشره كاملاً حول قرار الرئاستين الأولى والثالثة المضي قدماً في المفاوضات مع الكيان الصهيوني، تحت النار.

في خضم الحرب الإسرائيلية الهمجية على لبنان، وفي الفترة القصيرة ما بين إعلان الهدنة الأميركية الإيرانية وبدء المفاوضات بينهما بوساطة باكستانية، كررت الرئاستان الأولى والثالثة في لبنان رسائلهما الواضحة للعدو الإسرائيلي بشأن الاستعداد للتفاوض المباشر. تلقف العدو هذه الرسالة المتكررة، وربما تحت الضغط الأميركي، وقرر هذه المرة أن يرد عليها للتنصّل من شمول الهدنة مع إيران وقف إطلاق النار في لبنان، فيما بدا اليوم بشكل واضح تناغم بين الموقف اللبناني الرسمي والموقف الإسرائيلي.

وكانت حملتنا نشرت بياناً وعريضة للتوقيع في بدايات شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي، عند الإعلان عن المفاوضات المدنية مع العدو الإسرائيلي، طارحة أسئلة جوهرية لا تزال من دون إجابات واضحة، بل وقد فرضت الظروف المستجدة منذ بدء الحرب الأخيرة مزيداً من الأسئلة المستجدة التي لا بد من أن نطرحها علناً وبصوت عال.

أولاً: توقيت الإعلان عن المفاوضات

يبدو موقف الرئاستين الأولى والثالثة، في توقيته على الأقل، هادفاً في ما يهدف إلى إسقاط شمول الهدنة الأميركية الإيرانية وقف إطلاق النار في لبنان، رغم دعوة دول كثيرة لتحقيق هذا، منها دول لطالما تغنى لبنان الرسمي بصداقتها، مثل فرنسا. والسؤال هنا: أليست جريمة موصوفة بحق اللبنانيين إفشال جهد يؤدي إلى هدنة ولو مؤقتة، لن تكلف لبنان أي ثمن إضافي؟ خصوصاً أنّ المفاوضات، على ما أعلن العدو الإسرائيلي بشكل واضح، ستتم تحت النار، بل وقد استبقها العدو ومن دون أي موجب عملاني بتصعيد عدوانه المجرم على لبنان مرتكباً عشرات المجازر، في الساعات التي سبقت إعلان الطرف اللبناني عن دعوته للتفاوض.

ثانياً: الذهاب إلى المفاوضات من دون إجماع سياسي أو تفويض شعبي

قررت الرئاستان الأولى والثالثة المضي قدماً في المفاوضات، تحت النار، من دون استشارات سياسية جدية، خصوصاً أن موقف الرئاسة الثانية هو وقف إطلاق النار قبل أي خطوة أخرى. أما شعبياً، فإن هذه الخطوة تستفز قسماً من اللبنانيين الذين يفترض بهذه المفاوضات أنها تعقد لحمايتهم، بعد لمسهم عجز مؤسسات الدولة عن تأمين الحد المطلوب من جهود الإغاثة، بلحظ الإمكانات المتوافرة.

ثالثاً: أوراق التفاوض وسقفه

في ظل اختلال موازين القوى بشكل واضح لصالح العدو، يذهب المفاوض اللبناني إلى طاولة المفاوضات، وقد قدم للعدو الإسرائيلي أكثر من تنازل، برفع الغطاء السياسي عن «حزب الله»، وإعلان نشاطه العسكري محظوراً، مسقطاً من الحساب نقطة القوة الوحيدة التي بيد لبنان وهي السلاح. ثم أليس معروفاً مسبقاً سقف هذا التفاوض، بل المسار المكشوف الذي من المرجح أن يسلكه؟ سيؤكد المفاوض اللبناني ما سبق الإعلان عنه، أي سعيه إلى نزع سلاح «حزب الله» من كل المناطق اللبنانية، وبالتالي خسارة هذه النقطة كنقطة تفاوضية. وعليه، لن يقدم العدو الإسرائيلي أي تنازل، لأنّ المفاوض اللبناني تنازل حتى قبل التفاوض. وبما أنّ العدو يعرف أنّ نزع السلاح بالقوة غير ممكن، وهو على فرض إمكانه، فسوف يستغرق شهوراً، بل سنوات، فإنه سيلجأ حتماً للابتزاز، وسيستمر في الاعتداءات والاغتيالات بحجة عجز الدولة اللبنانية عن نزع السلاح. هذا سقف التفاوض، فماذا عن الخطوط الحمر التي يضعها المفاوض اللبناني؟ وكيف يمكن أن يفاوض من لا يملك شيئاً من أسباب القوة، بغير التنازل؟

رابعاً: خطر جرّ لبنان إلى صدامات داخلية

يأتي الإعلان عن التفاوض تحت النار، في ظروف استثنائية يعيشها اللبنانيون، من ضغط النزوح والدمار والقتل، إلى التوترات والاحتكاكات المحتملة عند ازدياد الاحتقان السياسي نتيجة هذا القرار. وإذا كانت القوى الخارجية قد عجزت عن نزع السلاح، فهل إنّ الجيش اللبناني يقبل بهذه المهمة؟ وإذا أرغم الجيش على القيام بها فأي مصير ينتظر لبنان؟

ختاماً، تؤكد حملتنا على حق الشعب اللبناني في الدفاع عن النفس، وحماية الأرض والحفاظ على وحدتها، وعلى الانحياز التام لخيار المقاومة في هذه الظروف المصيرية، رغم التضحيات الكبرى والخسائر المدنية والمادية الجسيمة. كما تدين الحملة أي تفاوض مباشر مع العدو، وهو لن يؤدّيَ إلى تحقيق وقفٍ جديٍّ لإطلاق النار، ولا إلى حقن دماء اللبنانيين، ولا إلى الحفاظ على لبنان وأرضه وشعبه.

حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان

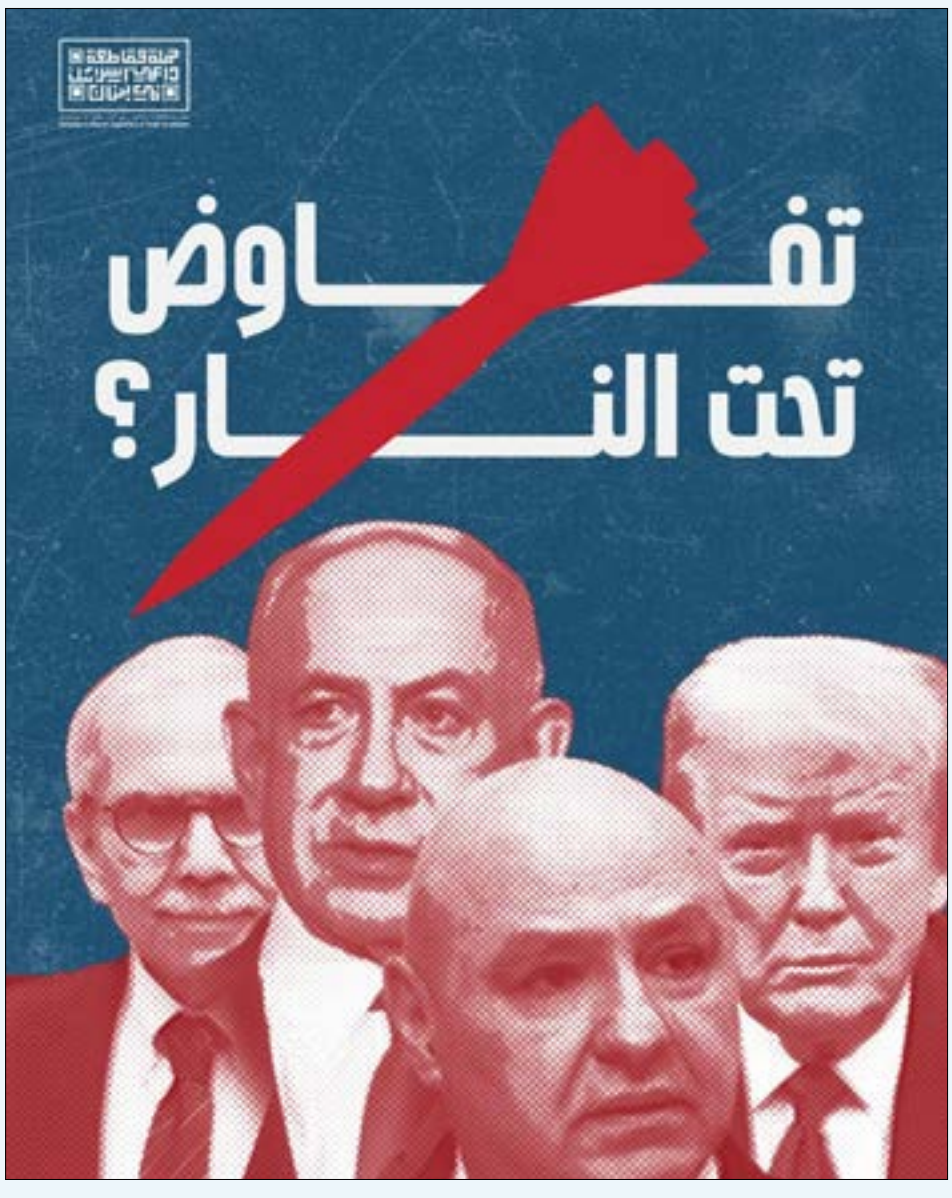

على بالي

أسعد أبو خليك

ملاحظات على يوم الأربعاء الأسود:

1) إنّ مسارعة الحُكم لإعلان التفاوض المباشر مع العدوّ بعد أكبر مجزرة في تاريخ لبنان المعاصر يطرح تساؤلاتٍ جديّةً عن احتمال تآمر بين جهة داخليّة والعدوّ ويُهين كلّ شهداء ذلك اليوم.

2) هل يُعقل أن تردّ الحكومة على يوم المجازر بإعلان التفاوض مع العدوّ، ما يُعطيه الحظوة الكبرى؟

3) إنّ إعلان لبنان رفْضَ الحكومة إصرارَ إيران على ربْط ملفّ وقْف النار بينها وبين أميركا-إسرائيل بوقْف النار في لبنان لا يمكن إلّا وأن يعكس نيّة إسرائيليّة للاستفراد بلبنان وإضعافه. كان للبنان القدرة على استعمال عناصر قوّة إيران الاستراتيجيّة لكنّه فضّل أن يعتمد على عناصر قوّته (المتمثّلة بتلازم التزلّج والسباحة بسبب مناخه؟)

4) ذهب لبنان إلى التفاوض بعد أن حلّ الجناح العسكري والأمني للحزب. لماذا لم ينتظر ساعة التفاوض كي يناقش ويقايض؟

5) طارق متري أعلن أنّ قوّة لبنان ليست في ضعفه بل في كونه الضحيّة. لكنّ أهل الحُكم يجعلون من لبنان ضحيّة مقاومة عدوان إسرائيل لا ضحيّة عدوان إسرائيل.

6) ماذا كان دور الصحناوي في تسمية سفيرة لبنان في واشنطن؟

7) سخِرت إسرائيل من لبنان بعد ساعات من إعلان رئاسة الجمهوريّة أنّ المفاوضات ستتناول وقْف النار إذ أعلن السفير الإسرائيلي (الذي تسامر مع سفيرة لبنان على الهاتف) أنّ موضوع المفاوضات هو السلام فقط وليس وقْف النار.

8) رفض لبنان أن يجعل وقْف النار شرطاً لحضوره.

9) كيف تذهب السلطة إلى المفاوضات المباشرة مع إسرائيل فيما رئيس حكومتها يرفض التفاوض المباشر أو غير المباشر مع طائفة كبرى ومع أكبر حزب في لبنان؟

10) لا يمكن إنكار أنّ معارضة السلام والتطبيع مع إسرائيل ضعيفة للغاية وتكاد-تكاد-تكون محصورة بطائفة، إلّا أنّ قراراً مصيريّاً يتعلّق بالسلام مع نظام الإبادة الإسرائيلي كان يحتاج إلى نقاش في المجلس النيابي وفي الإعلام وليقدّم أهل السلطة حججهم حول منافع السلام مع إسرائيل والتي لا نراها في سوريا بالرغم من انخفاض درجة الانحناء للرئيس السوري أمام إسرائيل وراعيته.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com